الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة

كلية العلوم الإسلامية

نيابة العمادة لما بعد التدرّج

قسم العقائد والأديان

مذكرة في مقياس

مدخل إلى علوم الحديث

مذكرة تدريس مقدمة لنيل درجة الأستاذية

إعداد: د. لخضر جنان صالح

l.djenan-salah@univ-alger.dz

لطلبة السنة الأولى جدع مشترك

السنة الدراسية: ٢٠٢٤/٢٠٢٥

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر1 (بن يوسف بن خدة)

كلية العلوم الإسلامية

القيد : 55/ن ع د/ 2025م.

التاريخ : 2025/10/16م.

إفادة

يفيد السيد نائب العميد المكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة بكلية العلوم الإسلامية بجامعةالجزائر–1–أنّ الأستاذ: لخضر جنان صالح، أستاذ محاضر أ درّس في الكلية **المواد الآتية:**

للسنة الجامعية التالية: 2021/2020:

–السداسي الاول:

مقياس علوم القرآن (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الأولى تخصص جذع مشترك.

مقياس آيات الأحكام (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الثالثة تخصص كتاب وسنة.

مقياس المدارس الحديثية (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الأولى ماستر تخصص الحديث وعلومه.

مقياس دراسات معمقة في علوم القرآن الكريم (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الأولى ماستر تخصص التفسير وعلوم القران.

–السداسي الثاني:

مقياس مشكل القرآن الكريم وغريبه (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الأولى ماستر تخصص التفسير وعلوم القران.

مقياس علل الحديث (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الثالثة تخصص كتاب وسنة.

مقياس تخريج الحديث (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الثالثة تخصص اللغة و الدراسات القرآنية.

مقياس الاتجاهات الفقهية عند المحدثين (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الأولى ماستر تخصص الحديث وعلومه.

للسنة الجامعية التالية: 2022/2021:

–السداسي الاول:

مقياس علوم القرآن (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الأولى تخصص جذع مشترك.

مقياس المدارس الحديثية (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الأولى ماستر تخصص الحديث وعلومه.

مقياس آيات الأحكام (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الثالثة تخصص كتاب وسنة.

–السداسي الثاني:

مقياس علوم الحديث (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الأولى تخصص جذع مشترك.

للسنة الجامعية التالية: 2023/2022:

–السداسي الاول:

مقياس علوم القرآن (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الأولى تخصص جذع مشترك.

مقياس المدارس الحديثية (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الأولى ماستر تخصص الحديث وعلومه.

مقياس آيات الأحكام (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الثالثة تخصص كتاب وسنة.

–السداسي الثاني:

مقياس علوم الحديث (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الأولى تخصص جذع مشترك.

للسنة الجامعية التالية: **2024/2023**:

-السداسي الاول:

مقياس علوم القرآن (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الأولى تخصص جذع مشترك.

مقياس آيات الأحكام (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الثالثة تخصص كتاب وسنة.

-السداسي الثاني:

مقياس علوم الحديث (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الأولى تخصص جذع مشترك.

مقياس دراسات معمقة في مصطلح الحديث وعلومه (أعمال موجهة) (تعليم حضوري) السنة الأولى ماستر تخصص الحديث وعلومه.

للسنة الجامعية التالية: **2025/2024**:

-السداسي الاول:

مقياس علوم القرآن (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الأولى تخصص جذع مشترك.

مقياس المدارس الحديثية (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الأولى ماستر تخصص الحديث وعلومه.

مقياس أصول التفسير (اعمال موجهة) (تعليم حضوري) السنة الثانية ماستر تخصص التفسير وعلوم القران.

-السداسي الثاني:

مقياس منهجية تخريج الحديث (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الثانية تخصص أصول الدين.

مقياس مدخل إلى علوم الحديث (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الأولى تخصص جذع مشترك.

للسنة الجامعية التالية: **2026/2025**:

-السداسي الاول:

مقياس دراسات معمقة في علوم القرآن الكريم (اعمال موجهة) (تعليم حضوري) السنة الأولى ماستر تخصص التفسير وعلوم القران.

مقياس المدارس الحديثية (محاضرة) (تعليم حضوري) السنة الأولى ماستر تخصص الحديث وعلومه.

مقياس علوم القرآن (اعمال موجهة) (تعليم حضوري) السنة الثالثة تخصص اللغة والدراسات القرآنية.

مقياس علوم القرآن (محاضرة) السنة الأولى المدرسة العليا للأساتذة – التعليم الثانوي.

سلمت له هذه الإفادة بطلب منه لاستعمالها فيما يسمح به القانون.

نائب العميد المكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

جامعة الجزائر 1 - بن يوسف بن خدة
نائب العميد المكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة 04
كلية العلوم الإسلامية

نائب عميد مكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
د. بلمليانى عز الدين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

نموذج مطابق
لعرض تكوين جديد

ليسانس أكاديمية/مهنية

المؤسسة	الكلية/المعهد	القسم

الميدان	الفرع	التخصص
العلوم الإنسانية والاجتماعية	العلوم الإسلامية ـ الشريعة	الفقه وأصوله

20 .. - 20 ..

ملحق القرار رقم المؤرّخ في

الذي يحدد برنامج التعليم لنيل شهادة الليسانس

في ميدان "علوم إنسانية واجتماعية"، فرع "علوم إسلامية - الشريعة"، تخصص "الفقه وأصوله"

السداسي 2:

وحدات التعليم	عنوان المواد	الأرصدة	المعامل	الحجم الساعي الأسبوعي			الحجم الساعي للسداسي (15 أسبوعا)	أخرى*	نوع التقييم	
				دروس	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية			مراقبة مستمرة	امتحان
وحدة تعليم أساسية الرمز: وت أس 2.1 الأرصدة: 20 المعامل: 10	حفظ القرآن وترتيله 2	4	2	-	1سا 30	-	22سا 30	45 سا 00	100%	-
	العقيدة الإسلامية 2	4	2	1سا 30	1سا 30	-	45 سا 00	45 سا 00	40%	60%
	فقه العبادات 2	4	2	3 سا 00	1سا 30	-	67 سا 30	45 سا 00	40%	60%
	مدخل إلـى علم مقارنة الأديان	4	2	1سا 30	-	-	22 سا 30	45 سا 00	-	100%
	مدخل إلـى علوم الحديث	4	2	3 سا 00	-	-	45 سا 00	45 سا 00	-	100%
وحدة تعليم منهجية الرمز: وت م 2.1 الأرصدة: 6 المعامل:2	لغة عربية 2 (صرف)	3	1	-	1سا 30	-	22 سا 30	45 سا 00	100%	-
	مدخل إلـى علم الدعوة	3	1	1 سا 30	-	-	22 سا 30	45 سا 00	-	100%
وحدة تعليم استكشافية الرمز: وت إس 2.1 الأرصدة:2 المعامل: 2	تاريخ إسلامـي: تاريخ الخلفاء	1	1	1سا 30	-	-	22 سا 30	45 سا 00	-	100%
	مدخل إلـى العلوم القانونية	1	1	1سا 30	-	-	22 سا 30	45 سا 00	-	100%
وحدة تعليم أفقية الرمز: وت أف 2.1 الأرصدة:2 المعامل: 2	لغة أجنبية 2	1	1	-	1سا30	-	22 سا 30	45 سا 00	100%	-
	إعلام آلـي 2	1	1	-	1سا30	-	22 سا 30	45 سا 00	100%	-
مجموع السداسي الثاني		**30**	**16**	**13سا30**	**09سا00**		**337 سا 30**	**495 سا00**		

***أخرى:** عمل إضافي سداسي عن طريق التشاور.

اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية

المؤسسة: **عنوان الليسانس: علوم إسلامية - عنوان الليسانس: علوم إسلامية - الشريعة - تخصص: الفقه وأصوله**

السنة الجامعية: ..20 - ..20

السداسي	الثاني
عنوان الوحدة	الأساسية
المادة	**مدخل إلى علوم الحديث**
الرصيد	**4**
المعامل	**2**
أهداف التعليم	1) تعريف الطالب بعلوم الحديث وبيان دورها في الحفاظ على السنة النبوية
	2) تعريف الطالب بأهم مصادر السنة النبوية
	3) 3) إبراز جهود الأئمة المحدثين في خدمة السنة النبوية
المعارف المسبقة المطلوبة	1) محصلات علمية عامة حول الحديث النبوي في المرحلة الثانوية 2)معارف حصلها الطالب جراء دراسته لعلوم القرآن في السداسي الأول 3) الرصيد المعرفي للطالب من خلال مطالعاته الخاصة
القدرات المكتسبة	1) تمكين الطالب من معرفة أصول الحديث ومصطلحاته 2)تمكين الطالب من التفريق بين أقسام الحديث 3)تمكينالطالبمنالتعامل معأهم مصادر السنة النبوية
مفردات المادة	1) مدخل إلى تاريخ تدوين السنة النبوية 2) حجية السنة النبوية 3) التعريف بعلم الحديث، وأهم مصادره 4)التعريف بأهم المصطلحات الحديثية: السنة، الخبر،الأثر، السند، المتن، الصحابي، التابعي 5)تقسيم الحديث باعتباره من أضيف إليه: (القدسي، المرفوع، الموقوف، المقطوع) 6) تقسيم الحديث باعتبار قبوله أو رده: (الصحيح، الحسن، الضعيف) أولا: الحديث الصحيح: تعريفه، شروطه 7) أقسام الحديث الصحيح: الصحيح لذاته، الصحيح لغيره

	8) مظان الحديث الصحيح، مع تعريف موجز بها 9) ثانيا: الحديث الحسن: تعريفه، أقسامه: الحسن لذاته، الحسن لغيره 10) مظان الحديث الحسن، مع تعريف موجز بها 11) ثالثا: الحديث الضعيف: تعريفه، حكم العمل بالضعيف، شرائط العمل بالضعيف، 12) أسباب ضعف الحديث: السقط في السند، الطعن في الراوي 13) مظان الحديث الضعيف بأنواعه، مع تعريف موجز بها 14) التعريف ببعض أقسام الضعيف: - المعلق - المرسل - المنقطع - المعضل - المدلس - المرسل الخفي 15) الحديث الموضوع: تعريفه، حكم روايته، كيف يعرف الوضع، أسباب الوضع، مظان الأحاديث الموضوعة
طريقة التقييم	امتحان نهائي
المراجع:	1)معرفة أنواع علوم الحديث= (مقدمة ابن الصلاح)، أبوعمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح 2)نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني 3) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي 4) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، جمال الدين محمد بن قاسم الحلاق القاسمي 5)بحوث في تاريخ السنة المشرفة، أكرم بن ضياء العمري 6) حجية السنة، عبد الغني عبد الخالق

	7) تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، محمد بن مطر الزهراني 8) المنهج الحديث في مصطلح الحديث، مصطفى القمودي 9) قواعد أصول الحديث، عمر هاشم 10)التمهيد في علوم الحديث، همام عبد الرحيم سعيد 11) الشرح الحثيث لتذكرة ابن الملقن في علوم الحديث. أد. عبد القادر أحمد سليماني.

بـسـم الله الرحمـن الرحـيـــم

مدخل إلى علوم الحديث

محتوى المادة:

1- مدخل إلى تاريخ تدوين السنة النبوية.

2- حجية السنة النبوية.

3- التعريف بعلم الحديث وأهم مصادره.

4- التعريف بأهم المصطلحات الحديثية, السنة, الخبر, الأثر, السند, المتن...

5 - تقسيم الحديث باعتبار من أضيف إليه (القدسي, المرفوع , الموقوف , المقطوع).

6- تقسيم الحديث باعتبار قبوله أو رده من جهة الصحة والضعف. (الصحيح . الحسن . الضعيف).

7- الحديث الصحيح تعريفه وشروطه

8- أقسام الحديث الصحيح (الصحيح لذاته والصحيح لغيره).

9- مظان الحديث الصحيح مع تعريف موجز بها.

10- الحديث الحسن تعريفه وأقسامه (الحسن لذاته ولغيره).

11-مظان الحديث الحسن . مع تعريف موجز لها

12-تعريف الحديث الضعيف, حكم وشرائط العمل بالحديث الضعيف.

13-أسباب ضعف الحديث الأسباب الراجعة إلى الإسناد والأسباب الراجعة إلى الراوي.

14-مظان الحديث الضعيف مع تعريف موجز بها.

15- التعريف ببعض أنواع الحديث الضعيف (المعلق, المنقطع , المعضل , المرسل , المدلس, المرسل الخفي).

16- الحديث الموضوع (تعريفه, حكم روايته, أمرات الوضع وأسبابه, مظان الأحاديث الموضوعة).

مدخل إلى تاريخ تدوين السنة النبوية.

– لقد حثّ النبي صلى الله عليه وسلم على حفظ السنة وتبليغها بقوله فيما رواه البخاري في كتاب العلم:" ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب"[1], وبقوله فيما رواه الترمذي في جامعه:" "نضّر الله امرأً سمع منا شيئا فبلغه كما سمع؛ فرب مبلَّغ أوعى من سامع"[2]. ممّا جعل الصحابة ومن بعدهم من التابعين يهتمون أيّما اهتمام بجمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظه والتنقيب عنه ممن سمعه من في رسول الله, فهذا عمر بن الخطاب أحد كبار الصحابة يقول:" كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة وكنا نتناوب، وكنا نتناوب النزول إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأنزل يوما، وينزل يوما، فيأتيني بخبر الوحي وغيره, وآتيه بمثل ذلك"[3], وهذا أبو هريرة راوية الصحابة وحافظهم, بل راوية الإسلام يقول فيما رواه البخاري:"إنّ إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإنّ إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإنّ أبا هريرة كان يلزم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بشبع بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون"[4]. وهذا ابن عباس أحد صغار الصحابة يقول فيما رواه عبد الله الدارمي وغيره:« لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم، قلت لرجل من الأنصار يا فلان هلمّ فلنسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فإنهم اليوم كثير». فقال: واعجبا لك يا ابن عباس، أترى الناس يحتاجون إليك، وفي الناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من ترى؟ فترك ذلك، وأقبلت على المسألة، فإن كان ليبلغني الحديث عن الرجل فآتيه، وهو قائل، فأتوسد ردائي على بابه، فتُسفي الريح على وجهي التراب، فيخرج، فيراني، فيقول: يا ابن عم رسول الله ما جاء بك؟ ألا أرسلت إليّ فآتيك؟ فأقول: لا، أنا أحق أن آتيك. فأسأله عن الحديث, قال:

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ,المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر, الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، 1422هـ (33/1)

[2] ينظر جامع الترمذي– سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ), المحقق: بشار عواد معروف, الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت, سنة النشر: (331/4)

[3] البخاري (29/1).

[4] البخاري (35/1)

فبقي الرجل حتى رآني، وقد اجتمع الناس عليّ، فقال: «كان هذا الفتى أعقل مني»[1]. وقال سيد كبار التابعين وأعلمهم بالسنة سعيد ابن المسيب : "إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد"[2].

وكان مما خصّ الله به أمة محمد ﷺ هذا الإسناد, فلا تعرف أمّة من الأمم ولا دين من الأديان هذه الفضيلة إلاّ هذه الأمة, ولذا قال الإمام عبد الله بن المبارك رحمه الله فيما ذكره مسلم في مقدمة صحيحه وغيره : «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء: ما شاء» وقال العلاَّمة رحمت الله الهندي في "إظهار الحق":"فظهر مما ذكرت للناظر اللبيب أنّه لا يوجد سند متّصل عندهم لا لكتب العهد العتيق، ولا لكتب العهد الجديد ... "[3], بل اعترف أحد علمائهم بذلك فقال المستشرق الماجري اليهودي المحقّق مرجليوت:" (ليفتخر المسلمون ما شاءوا بعلم حديثهم)[4]. بل خصّ الله بهذا الإسناد من يعظّم السنة ويعرف لها قدرها ورجالها من فرق الإسلام, وأمّا من أهملها ولم يعرف لها حقها, فمنتهى نقولاتهم هي الرؤى والمنامات وأخبار القصاص, قال الإمام ابن تيمية:"علم الإسناد والرواية ممّا خص الله به أمة محمد صلى الله عليه وسلم، وجعله سُلَّماً إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يؤثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأُمَّة أهل الضلالات، وإنّما الإسناد لِمَنْ أعظم الله

---

[1] سنن الدارمي لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، التميمي السمرقندي (ت: 255هـ) تحقيق: حسين سليم أسد الداراني, الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية, الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 2000 م (467/1)

[2] سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى : 748هـ), المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط, الناشر: مؤسسة الرسالة, الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م, (222/4)

[3] إظهار الحق لمحمد رحمت الله بن خليل الرحمن الكيرانوي العثماني الهندي الحنفي (ت: 1308هـ), تحقيق: الدكتور محمد أحمد محمد عبد القادر خليل ملكاوي ,الناشر : الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد – السعودية, الطبعة : الأولى، 1410 هـ - 1989 م: (167/1).

[4] مقدمة المعلمي لكتاب الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند, دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م, (ص ب أو 2) .

عليه المِلَّة، أهل الإسلام والسُّنَّة، يُفرّقون به بين الصحيح والسقيم، والمعْوَجِّ والقويم... "[1].

ولذلك تبوأ الإسناد منزلة عظيمة عند المسلمين، واهتم به المحدّثون أيّما اهتمام فنقّبوا عن الرواة في أسمائهم وأنسابهم وألقابهم وبلدانهم, بل حتّى في ذواتهم وأشخاصهم, وكان المقصود الأعظم معرفة أحوالهم قبولا وردا, وقوة وضعفا, حتى أنشأوا للإسناد علما اختص به, وهو علم الجرح والتعديل.

– وقد حرص الصحابة على عدم الغلط في الأخذ من رسول الله أو في الأداء عنه؛ لأنّهم سمعوا الله تعالى يقول: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا} [سورةالحجرات:6], وسمعوا رسوله صلى الله عليه وسلم يقول لهم:"من كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[2].فلهذا كلّه جدّوا غاية الجد، وأخذوا بكلّ الوسائل التي تحقّق لهم أخذ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أخذًا صحيحًا، وأداءها أداءً سليمًا، لا تبديل فيه ولا تغيير، ولا زيادة ولا نقصان. فظهر بناءً على هذا موضوع العناية بالإسناد والمتن وقيمتهما في قبول الأخبار أو ردّها, وظهر نقد المتون والأسانيد, فكان الصدق والأمانة صفتان بارزتان في جيل الصحابة وكبار التابعين حتى ظهرت الفتن والفرق الضالة التي كانت من أكبر الأسباب في ظهور الوضع والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم, ذكر مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن سيرين: "قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[3], ولأجل دفع الكذب والذود عن حديث رسول الله أخذ العلماء في تقعيد القواعد والضوابط التي تعرف بها صحاح الأخبار من ضعافها.

---

[1] مجموع فتاوى لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ), المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم, الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية, عام النشر: 1416هـ/1995م (9/1).

[2] متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه برقم (110) و رقم (1291), ومسلم في صحيحه (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي, الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. برقم (3, 4)

[3] مقدمة مسلم (15/1).

– وقد ابتدأت بوادر النقد للمتن والإسناد منذ عصر الصحابة وخاصة صغار الصحابة كابن عباس (ت 68 هـ) وأنس بن مالك (– 93 هـ) , روى مسلم في مقدمة صحيحه عن مجاهد[1]، قال: جاء بُشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدّث، ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، مالي لا أراك تسمع لحديثي، أحدّثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا تسمع؟ فقال ابن عباس:"إنّا كنّا مرّة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب النّاس الصعب والذلول لم نأخذ من النّاس إلاّ ما نعرف"أي: إلاّ ما نعرف ثقة نقلته، وصحّة مخرجه, وفعله رضي الله عنه كناية عمّا وقع فيه بعض الناس من الفتن والبدع والأهواء السابقة, والإعراض عنه وعدم السماع منه قدح فيه، لأنّهم ليسوا أهلاً للأخذ عنهم. وكانت عائشة مشهورة بنقد المتون التي يظهر لها وهم الراوي فيها . ثم جاء من التَّابِعِينَ: سعيد بن المسيّب (ت 94 هـ) والشعبي (– 104 هـ) وابن سيرين (– 110 هـ) والأعمش (– 148 هـ), وغيرهم, وكان أشدّهم محمد بن سيرين حتّى عدّه بعض العلماء أوّل من فتّش في الأسانيد وانتقد الرجال وميّز الثقات من غيرهم حيث قال الترمذي: ((كان في الزمان الأوّل لا يسألون عن الإسناد، فلمّا وقعت الفتنة سألوا عن الإسناد، لكي يأخذوا حديث أهل السنة، ويدعوا حديث أهل البدع))[2]

.قال ابن رجب :"وهذا الأثر أخرجه مسلم في مقدمة كتابه ولفظه : ((قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)) ، وهو الذي قال: ((إنّ هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم)) وفي رواية عنه أنّه قال : ((إن هذا الحديث دين فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه)).قال يعقوب بن شيبة : قلت ليحيى بن معين : "تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم ؟ فقال برأسه، أي:لا ". قال يعقوب: ((وسمعت علي بن المديني يقول :"كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد

---

[1] مقدمة صحيح الإمام مسلم (13/1).

[2] جامع الترمذي– سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ), (235/6).

لا نعلم أحداً أوّل منه ،محمد بن سيرين ، ثمّ كان أيوب ، وابن عون ، ثمّ كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد وعبد الرحمن. قلت لعلي : فمالك بن أنس ؟ فقال أخبرني سفيان بن عيينة قال :"ما كان أشد انتقاء مالك للرجال"[1]. وقد اختلف العلماء في المقصود بالفتنة التي ذكرها ابن سيرين ما هي؟ هل هي الفتنة التي وقعت في زمن عثمان أو الفتنة التي وقعت في عهد علي؟, وذهب بعض المحقّقين إلى أنّها فتنة المختار بن أبي عبيد الثقفي, لأنّها هي أكبر سبب لظهور الوضع في الحديث النبوي, فقد روى الإمام أحمد عن جابر بن نوح عن الأعمش عن إبراهيم قال:((إنما سئل عن الإسناد أيام المختار)) .وسبب هذا أنّه كثر الكذب على عليّ في تلك الأيام. كما روى شريك عن أبي إسحاق:" سمعت خزيمة بن نصر العبسي أيام المختار وهم يقولون ما يقولون من الكذب وكان من أصحاب علي رضي الله عنه", قال:((ما لهم قاتلهم الله، أي عصابة شانوا وأي حديث أفسدوا!)). وروى يونس عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر العبسي قال: ((قاتل الله المختار أي شيعة أفسد وأي حديث شان)) خرّجه الجوزجاني وقال : ((كان المختار يعطي الرجال الألف دينار والألفين على أن يروي له في تقوية أمره حديثاً))[2]. وروى الخطيب في كتابه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" عن خيثمة بن عبد الرحمن قال: "لم يكن الناس يسألون عن الإسناد حتى كان زمن المختار فاتّهموا الناس"[3]. والمختار هو ابن أبي عُبَيد الثقفي الكذاب.كان يزعم أن جبريل عليه السلام ينزل عليه, وهو شر من الحجاج، ويقال إنّه الكذّاب الذي أشار إليه النبي صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم بقوله: "يخرج من ثقيف كذاب ومبير", والمبير الحجاج, وكان المختار ممن خرج على الحسن بن علي بن أبي طالب في المدائن, ثمّ صار مع ابن الزبير بمكة فولاّه الكوفة فغلب عليها, ثمّ خلع ابن الزبير ودعا إلى الطلب بدم الحسين فالتفّ عليه الشيعة, وكان يُظهر لهم الأعاجيب, وجهّز عسكرا إلى عُبَيد الله بن زياد فقتله سنة 65هـ, ثم

---

[1] شرح علل الحديث لابن رجب (شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي. المحقق همام سعيد, دار النشر:مكتبة الرشد,السعودية الطبعة: الثانية 1421هـ ، 2001م (361/1) .

[2] أحوال الرجال للجوزجاني، أبو إسحاق (المتوفى: 259هـ) , تحقيق: صبحي البدري السامرائي, الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت, سنة النشر: 1405 (ص40).

[3] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ), المحقق: د. محمود الطحان, الناشر: مكتبة المعارف – الرياض (ص130)

ادّعى أنّ جبريل ينزل عليه , فتوجّه إليه مصعب بن الزبير إلى الكوفة فقتل المختار وأصحابه سنة 67هـ. ثم توالى التفتيش في الرجال، فنظر في الرجال أبو بسطام شُعْبَةُ بن الحجاج (ت 160 هـ), وكان مُتَثَبِّتًا لا يروي إلا عن ثقة، وكذا بعده الإمام مالك (ت179 هـ), ومَعْمَرُ بن راشد (ت 154 هـ) وهشام الدستوائي (ت 154 هـ) والأوزاعي (ت 157 هـ) وسفيان الثوري (ت 161 هـ) وحماد بن سلمة (ت 167 هـ) والليث بن سعد (ت 175 هـ) وبعد هؤلاء عبد الله بن المبارك (ت 181 هـ) والفَزَاري (ت 185 هـ) وابن عُيينة (ت 198هـ), ووَكِيعٌ بْنُ الجَرَّاحِ (ت197 هـ) ثمّ يحي بن سعيد القطان (ت 198 هـ) وعبد الرحمن بن مهدي (ت 198 هـ) ".[1]

و لتفرغ هؤلاء العلماء لهذه المهمة العظيمة وتخصصّهم فيها أصبحوا أعلاما لهذا العلم ومنارات له, فلا يذكر هذا العلم إلا وذكروا معه, لشدة معرفتهم به وتبحرهم فيه, قال الإمام مسلم: "واعلم رحمك الله أن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم، إنّما هي لأهل الحديث خاصة؛ لأنّهم الحفّاظ لروايات النّاس، العارفون لها دون غيرهم، إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السنن والآثار المنقولة من عصر إلى عصرٍ من لدن النبي صلى الله عليه وسلم إلى عصرنا هذا، فلا سبيل لمن نابذهم من الناس، وخالفهم في المذهب إلى معرفة الحديث، ومعرفة الرّجال من علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار من نقلة الأخبار وحُمّال الآثار، وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميّزونهم حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح، وإنّما اقتصصنا هذا الكلام لكي نثبّته لمن جهل مذهب أهل الحديث ممن يريد التعلم والتنبّه، على تثبيت الرجال وتضعيفهم فيعرف ما الشواهد عندهم والدلائل التي بها أثبتوا الناقل للخبر من نقلته، أو أسقطوا من أسقطوا منهم، والكلام في تفسير ذلك يكثر، وقد شرحناه في مواضع غير هذا وبالله التوفيق"[2], وقال أبو عبد الله بن منده: "إنما خصّ الله بمعرفة هذه

---

[1] توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر بن صالح الجزائري، ثم الدمشقيّ (ت: 1338هـ), المحقق: عبد الفتاح أبو غدة, الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب, الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1995م " ص 114 , وينظر للتوسع علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع لأبي ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني (المتوفى: 1427هـ) الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية الطبعة:الأولى، 1417هـ/1996م

[2] التمييز للإمام مسلم (ص171) ، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. ط/ مكتبة الكوثر – المربع – السعودية الطبعة: الثالثة، 1410 .

الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يدّعي علم الحديث، فأمّا شأن الناس ممن يَدَّعي كثرة كتابة الحديث أو أنّه متفقه في علم الشافعي، أو أبي حنيفة، متّبع لكلام الحارث المحاسبي، والجنيد، وذي النون، وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلّموا في شيء من علم الحديث إلاّ من أخذه من أهله وأهل المعرفة, فحينئذٍ يتكلّم بمعرفته"[1].

وبناء على أنّ الخبر لا يُقبَل إلا بعد معرفة سنده ورجاله ومتنه، فقد ظهر علم الجرح والتعديل، والكلام على الرواة، ومعرفة المتصل أو المنقطع من الأسانيد، ومعرفة العلل الخفية، وظهر الكلام في بعض الرواة، لكن على قلة، لقلة الرواة المجروحين في العصور الأولى, ثمّ توسع العلماء في ذلك، حتى ظهر البحث في علوم كثيرة تتعلّق بالحديث من ناحية ضبطه وكيفية تحمله وأدائه، ومعرفة ناسخه من منسوخه، وغريبه، وغير ذلك، إلاّ أنّ ذلك كان يتناقله العلماء شفويا. ثم تطوّر الأمر، وصارت هذه العلوم تكتب وتسجّل، لكن في أمكنة متفرقة من الكتب ممزوجة بغيرها من العلوم الأخرى، كعلم الأصول، وعلم الفقه، وعلم الحديث. مثل كتاب "الرسالة" وكتاب "الأم" كلاهما للإمام الشافعي. وأخيرا لما نضجت العلوم، واستقر الاصطلاح، واستقل كل فن عن غيره، وذلك في القرن الرابع الهجري، وأفرد العلماء علم المصطلح في كتاب مستقل، فكان أوّل من أفرد علم مصطلح الحديث بالتصنيف القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفى سنة 360هـ في كتابه "المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي".

أهمية السنة وحجيتها

إنّ أهمية السنة من أهمية القرآن لأنّ السنة موضحة لكلام الله ومجلّية له, قال تعالى:" {وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون}[النحل: 44],ولذا نوّه الشارع الحكيم بأهمية السنة, فجعلها من الذكر–كما في الآية السابقة– الذي وعد الله بحفظه, قال تعالى:"{إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون},فالذكر هنا يعم الكتاب والسنة؛ لأنّ السنة وحي منزّل من الله سبحانه؛ قال تعالى:{وما ينطق عن الهوى*إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى}[النجم :3,4]، كما لا يمكن العمل بالقرآن بمعزل عن السنة؛ فالقرآن أمر بالصلاة والزكاة والحج أمرا مجملا, والسنة هي التي فصلت ذلك كعدد الصلوات في اليوم والليلة، وعدد ركعات الصلاة،

[1] شرح علل الحديث لابن رجب (61-62) .

وصفة أدائها، وهكذا الزكاة، والحج، والصوم، وغير ذلك، وهذا الذي جعل مكحولا يقول:" القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن"[1] .وقال يحي بن أبي كثير: "السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب بقاض على السنة"[2] .وقال الفضل بن زياد: سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن هذا الحديث الذي روي: أن السنة قاضية على الكتاب؟ فقال: ما أجسرُ على هذا أن أقوله، ولكن السنة تفسّر الكتاب، وتعرّف الكتاب وتبينه "[3] .وقال حسان بن عطية: كان جبريل ينزل على رسول الله بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن، يعلمه إياها كما يعلمه القرآن"[4].وقال إسماعيل بن عبيد الله:"ينبغي لنا أن نحفظ حديث رسول الله كما نحفظ القرآن؛ لأن الله تعالى يقول: [الحشر: 7] {وما آتاكم الرسول فخذوه}"[5].

والسُنَّةَ النبوية مثل القرآن، وصنوه في التشريع فهي المصدر الثاني للإسلام بعد القرآن باعتباره عقيدة وباعتباره تشريعًا وباعتباره أخلاقًا، وقد أشار النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إلى ذلك فيما رواه المقداد بن معد يكرب عنه أنه قال: « أَلاَ إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلاَ يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلاَلٍ فَأَحِلُّوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ. أَلاَ وَأَنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ»[6]. وقد كان جبريل – عَلَيْهِ السَّلاَمُ – ينزل عليه بالسُنَّةِ كما ينزل عليه القرآن ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن. قال تعالى{وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى}[النجم:3–4], وقوله: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ} [النساء:80], {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}, إلى غير ذلك من الأدلة: وأجمع الصحابة – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ – على العمل بالسُنَّة النبوية، واقتفاء هَدْي النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قولاً أو فعلاً أو تقريراً , والمنكر للسنة أو المشكك فيها إنّما هو في الحقيقة منكر للقرآن ومشكك فيه لا محالة, لأنّ

---

[1] "الكفاية في علم الرواية" للخطيب البغدادي تح: أبو عبدالله السورقي, إبراهيم حمدي المدني ط المكتبة العلمية – السعودية, (ص14).

[2] سنن الدارمي لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، التميمي السمرقندي (ت: 255هـ) (587).

[3] أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص15) .

[4] أخرجه الدارمي (588) ، والخطيب في "الكفاية" (ص12 و15).

[5] أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص12).

[6] رواه الترمذي (كتاب العلم – باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ (5/ 37), وقال: حسن صحيح.

قوله بذلك معارض لكثير من الآيات التي تدل عليها, كقوله تعالى:{لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ} [الأحزاب: 21].وكقوله,: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وما نهاكم عنه فانتهوا} [الحشر: 7].وكقوله: {النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ} [الأعراف: 158].وكقوله {وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ} [الشورى: 52-53], وكقوله: {وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم} [النحل: 44] وكقوله {فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم} [النور: 63] بل فرض ربنا طاعته في غير آية من كتاب الله وقرنها بطاعته عز وجل فقال:{وما آتاكم الرسول فخذوه[الحشر7], إلى غيرها من الآيات الكثيرة الدالة على وجوب الأخذ بالسنة, فالمشكك في السنة راد وملغ لكل هذه الآيات, وهو أيضا ملغ للشرائع ومعطل لها فالصلاة لا تعرف تفاصيلها إلا في السنة ولا تعرف تفاصيل الحج ولا تفاصيل الصيام إلاّ بها .قال أبو عمر ابن عبد البر: «أهل البدع أجمع أضربوا عن السنة وتأوّلوا الكتاب على غير ما بينت السنة، فضَلّوا وأضلوا، ونعوذ بالله من الخذلان ونسأله التوفيق والعصمة برحمته، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم التحذير عن ذلك في غير ما أثر منها ما», ولذا لذا لما سأل صفوان بن محرز المازني عبد الله بن عمر عن الصلاة في السفر فقال: ركعتان من خالف السنة كفر", وعن ابن مسعود قال: «لو تركتم سنة نبيكم لضللتم»[1]. بل قال الشوكاني: «والحاصل أنَّ ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلاَّ من لا حَظَّ له في الإسلام»[2]

تعريف علم المصطلح:

[1] جامع بيان العلم وفضله لا بن عبد البر (المتوفى: 463هـ), دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي, الناشر: مؤسسة الريان – دار ابن حزم, الطبعة الأولى 1424 – 2003 هـ (371/2إلى 376)

[2] إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول للإمام الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ), المحقّق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق –كفر بطنا, الناشر: دار الكتاب العربي, الطبعة: الطبعة الأولى 1419هـ – 1999م (97/1).

هو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من صحة وحسن وضعف ورفع ووقف وقطع وعلو ونزول وكيفية التحمل والأداء وصفات الرجال وما أشبه ذلك[1]. ونظمه الجلال السيوطي في ألفيته فقال:

(علم الحديث ذو قوانين تُحد ... يُدرى بها أحوال متن وسند)---(فذانك الموضوع والمقصود ... أن يُعرف المقبول والمردود)

- ثمرته: تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث.

مصادر قواعد علوم الحديث

قواعد علوم الحديث أو أصول الحديث عامة مبنية على أصول شرعية وقواعد عقلية، ومبادئ منهجية، وأصول تجريبية؛ توصَّل إليها المحدثون بحكم الخبرة المنهجية المتراكمة في نقل الأخبار وتحري صدقها وثبوتها، واهتدوا إلى أسس هذا العلم بالممارسة الطويلة، ومعاناة السماع والأداء والنقد والتعليل، والبناء شيئا فشيئا لقواعد العلم وضوابطه ، كما قال الإمام مسلم: "واعلم رحمك الله أن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم، إنّما هي لأهل الحديث خاصة؛ لأنّهم الحفّاظ لروايات النّاس، العارفون لها دون غيرهم..."[2],ويقول الخطيب البغدادي:"تمييزُ الحديث علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به".[3] ولكن جذور هذه القواعد وأصولها شرعية مقرّرة في نصوص الكتاب والسنة، فقد وردت الأدلة الشرعية الإجمالية التي تخطّ لعلماء الحديث المبادئ الأساسية لهذا العلم، وأما التفاصيل فهي مُحالة إلى المنهج التجريبي, ومن أهم تلك المبادئ الأساسية الشرعية العامة.

1. :تغليظ تحريم الكذب في الحديث. كما قال عليه الصلاة والسلام: (إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَن كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقعَدَهُ مِنَ النَّارِ)[4] .

---

[1] توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر بن صالح الجزائري، (792).

[2] التمييز للإمام مسلم (ص171)

[3] "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع " (2/ 255)

[4] رواه البخاري (1295) ، ومسلم في المقدمة (4) .

.2 عدم قبول خبر الفاسق .قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) [الحجرات/6].

.3 اشتراط عدالة الراوي قياسا على عدالة الشاهد . قال تعالى: (وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ) الطلاق/ 2.

.4 التثبت والتحري الدائمان والحذر من التهمة بكثرة الغرائب وعدم انتقاء الحديث.قال تعالى: (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) الإسراء/ 36 . عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ)[1].

.5 الحذر من مناكير الأخبار .عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:(يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ، وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ، لَا يُضِلُّونَكُمْ، وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ)[2].

.6 التوقي عن رواية الأحاديث المكذوبة كما قال عليه الصلاة والسلام: (مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ)[3].

.7 الضبط والحفظ معيار الثقة ولذا حث النبي عليه الصلاة والسلام عليهما في قوله: (نَضَّرَ الله امرَأً سَمِعَ منَّا حديثاً فحفِظَه حتى يُبَلِّغَهُ ، فَرُبَّ حامِلِ فقهٍ إلى مَن هو أفقَهُ منه، ورُبَّ حاملِ فقهٍ ليس بفقيهٍ) [4]

.9 طلب الدليل والبرهان والعلم في كل الأحكام ومنها المنقولات, وذم الاتباع بالظن والوهم قال تعالى:(قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) البقرة/ 111. وقال تعالى: (وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) النجم/ 28.

وقد استدلّ ببعض هذه الأدلة الإمام مسلم رحمه الله في "مقدمة صحيحه" فقال:"اعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات

---

[1] رواه مسلم في "مقدمة صحيحه." (8).

[2] رواه مسلم في مقدمة صحيحه (7)

[3] رواه مسلم في مقدمة صحيحه.

[4] رواه الترمذي في جامعه برقم 2656, وقال عنه **حديث حسن**.

الناقلين لها من المتهمين:ألا يروي منها إلا ما عَرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع.والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه، قول الله جل ذكره: (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) [الحجرات: 6]، وقال جل ثناؤه: (ممن ترضون من الشهداء) [البقرة: 282]، وقال عز وجل:(وأشهدوا ذوي عدل منكم) [الطلاق: 2]، فدلّ بما ذكرنا من هذه الآي، أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة، والخبر – وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه – فقد يجتمعان في أعظم معانيهما، إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم، ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار، كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق" انتهى.

يقول الدكتور همام سعيد:"وبذلك يتبيّن لنا أنّ منهج المحدّثين هو منهج قرآني مستمدّ من القرآن والسنة، وأنّه منهج تاريخي نقدي، أي أنّه منهج لا يسلِّم بالنص دون محاكمة ونقد، ولا يكفي أن يصدر النص عن عالم أو شخص له احترامه حتى يقبل ، بل لا بد أن تثبت نسبة النص إلى قائله ، وأن ينظر فيه نظرة ثاقبة فاحصة لمعرفة اتفاقه مع الأسس الثابتة والمبادئ العامة.ولقد غاب هذا المنهج التاريخي النقدي عن التوراة والإنجيل ، وغاب عن سائر التواريخ قبل الإسلام, والحق الذي لا مرية فيه أنّ منهجية المحدّثين منهجية قرآنية، وأنّها مظهر من مظاهر إعجاز هذا الدين، وكما حفظ الله كتابه الكريم من كل تبديل أو تغيير، فقد حفظ السنة بمجموعها، وصانها من الاندثار والنسيان".[1] أما التفاصيل الدقيقة في أصول الحديث، الذي هو"علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد"، كمثل الكلام عن ضبط الصدر وضبط الكتاب، ومنهج التعامل مع أحاديث المدلسين، وترجيح خبر الأوثق على الثقة، وترتيب طبقات الرواة عن شيخ معين، والمقارنة بين الروايات وجمع الطرق، والتأني في الأفراد، والاستئناس بالقرائن، والتقوية بالكثرة وتعدّد الأوجه، وغيرها من قوانين القبول والرّد، فهي نتاج عمل عقلي تفصيلي، يُترجم تلك المبادئ العامة إلى قوانين عملية منهجية، يصل المحدّثون من خلالها إلى حكمهم على الحديث صحة وضعفا.

[1] "الفكر المنهجي عند المحدثين" (ص24).

يقول المعلمي رحمه الله:"والكلام في الرجال جرحا وتعديلا ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم, ثمّ عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم"[1]، وقال أيضا:"لكن هل راعوا العقل في قبول الحديث وتصحيحه؟ أقول: نعم، راعوا ذلك في أربعة مواطن: عند السماع، وعند التحديث، وعند الحكم على الرواة، وعند الحكم على الأحاديث. فالمتثبّتون إذا سمعوا خبرا تمتنع صحته أو تبعد, لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدّثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته. قال الإمام الشافعي :"وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدّث ما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالفه ما هو أثبت أو أكثر دلالات بالصدق منه"[2]. وقال الخطيب:"باب وجوب إخراج المنكر والمستحيل من الأحاديث[3]. وفي الرواة جماعة يتسامحون عند السماع وعند التحديث، لكن الأئمة بالمرصاد للرواة، فلا تكاد تجد حديثاً بيّنَ البطلان إلا وجدت في سنده واحداً أو اثنين أو جماعة قد جرّحهم الأئمة، والأئمة كثيراً ما يُجرّحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به، فضلاً عن خبرين أو أكثر, ويقولون للخبر الذي تمتنع صحته أو تبع: منكر أو باطل. وتجد ذلك كثيراً في تراجم الضعفاء، وكتب العلل والموضوعات. والمتثبتون لا يوثّقون الراوي حتى يستعرضوا حديثه وينقدوه حديثاً حديثاً.فأما تصحيح الأحاديث فهم به أعنى وأشد احتياطا، نعم ليس كل من حكي عنه توثيق أو تصحيح متثبتاً، ولكن العارف الممارس يميز هؤلاء من أولئك.هذا وقد عرف الأئمة الذين صححوا الأحاديث، أنّ منها أحاديث تثقل على بعض المتكلّمين ونحوهم، ولكنهم وجدوها موافقة للعقل المعتدّ به في الدين، مستكملة شرائط الصحة الأخرى، وفوق ذلك وجدوا في القرآن آيات كثيرة توافقها أو تلاقيها، أو هي من قبيلها، قد ثقلت هي أيضاً على المتكلّمين، وقد علموا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان

---

[1] مقدمة المعلمي لكتاب ابن أبي حاتم (الجرح والتعديل) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند

دار إحياء التراث العربي – بيروت,الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م (ص ب) .

[2] الرسالة للإمام الشافعي المحقق: أحمد شاكر, الناشر: مكتبه الحلبي، مصر,الطبعة: الأولى، 1358هـ/1940م (ص399).

[3] الكفاية في علم الرواية (ص429)

يدين بالقرآن ويقتدي به، فمن المعقول جداً أن يجيء في كلامه نحو ما في القرآن من تلك الآيات. "[1] .

ويقول الدكتور خلدون الأحدب:"إنّ بناء (علم أصول الحديث) كان بناءً عقلياً. ولولا هذه الصفة، لما كان له أبداً هذا الأثر البالغ في بناء وتشكيل العقل المسلم.وهذا البناء العقلي كان ابتداؤه من تلك الأصول العقلية المنهجية التي قرّرها القرآن الكريم والسنة المطهرة في شأن الراوي والمروي، والتي إليها يعود (علم أصول الحديث). وتقرير حقيقة البناء العقلي لهذا العلم يتجلى في كون المحدّثين قد رَاعَوْ العقل في قبول الحديث وتصحيحه في أربعة مواطن، كما يقول العلامة الناقد عبد الرحمن المعلِّمي اليماني"[2]

ويقول الدكتور عبد الله ضيف الله الرحيلي:"الضوابط العلمية للتّثبت في الرواية عندنا نحن المسلمين –كما هي الحال في منهج المحدّثين– ليستْ مستندة للإيمان بالغيب، بحيث يكون ضابطاً من ضوابط تثبيت الرواية أو تزييفها، بل هي ضوابط عقلية تستند إلى العقل، وإلى القضايا التاريخية الثابتة، ومقارنةِ الروايات وعَرْضها على بعضها أو على سواها مما رآه المحدثون ضابطاً أو دليلاً على صحة الرواية.وهذه الضوابط بهذا الوصف تُعَدُّ عقليةً فطرية يشترك البشر –غالباً– في إدراكها وقبولها، بغض النّظر عن أديانهم واتجاهاتهم؛ فالخبر بالسند المنقطع مثلاً تشترك العقول السليمة في الشك فيه أو عدم التسليم به من هذا الوجه، وذلك لعدم وجود الناقِل المتصل بمصْدر الخبر، وإذا لم يتوفر هذا الناقل فكيف يتصور العلم بالخبر؟!".[3]

أشهر المصنفات في علم المصطلح:

1- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: صنفه القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفى سنة 360هـ لكنه لم يستوعب أبحاث المصطلح كلها، وهذا شأن من يفتتح التصنيف في أي علم غالبا.

---

[1] " الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة لعبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: 1386هـ), الناشر: المطبعة السلفية/عالم الكتب – بيروت, سنة النشر: 1406 هـ / 1986 م " (ص: 6-7).

[2] "أثر علم أصول الحديث في تشكيل العقل المسلم" (ص19)

[3] مقال على النت بعنوان "حوار حول منهج المحدثين في نقد الروايات سندا ومتنا" (ص12-13)

2- معرفة علوم الحديث: صنفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة 405هـ، لكنه لم يهذّب الأبحاث، ولم يرتبها الترتيب الفني المناسب.

3- المستخرج على معرفة علوم الحديث: صنفه أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى سنة 430هـ، استدرك فيه على الحاكم ما فاته في كتابه "معرفة علوم الحديث" من قواعد هذا الفن، لكنه ترك أشياء يمكن للمتعقب أن يستدركها عليه أيضا.

4- الكفاية في علم الرواية: صنفه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المشهور، المتوفى سنة 463هـ، وهو كتاب حافل بتحرير مسائل هذا الفن، وبيان قواعد الرواية، ويعد من أَجَلِّ مصادر هذا العلم.

5- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: صنفه الخطيب البغدادي أيضا، وهو كتاب يبحث في آداب الرواية. وهو فريد في بابه، قيم في أبحاثه ومحتوياته. وقَلَّ فنٌّ من فنون علوم الحديث إلا وصنّف الخطيب فيه كتابا مفردا. فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: "كل من أنصف عَلِمَ أنّ المحدّثين بعد الخطيب عيال على كتبه".

6- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: صنّفه القاضي عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة 544هـ، وهو كتاب غير شامل لجميع أبحاث المصطلح، بل هو مقصور على ما يتعلق بكيفية التحمل والأداء، وما يتفرّع عنهما.

7- ما لا يسع المحدّث جهله: صنّفه أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانجي، المتوفى سنة 580هـ، وهو جزء صغير، ليس فيه كبير فائدة.

8- علوم الحديث: صنفه أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المشهور بابن الصلاح، المتوفى سنة 643هـ، وكتابه هذا مشهور بين الناس بـ "مقدمة ابن الصلاح" وهو من أجود الكتب في المصطلح. جمع فيه مؤلفه ما تفرق في غيره من كتب الخطيب ومن تقدّمه، فكان كتابا حافلا بالفوائد، لكنه لم يرتبه على الوضع المناسب؛ لأنه أملاه شيئا فشيئا، وهو مع هذا عمدة من جاء بعده من العلماء، فكم من مختصِرٍ له، وناظم، ومعارض له، ومنتصر ومنكت عليه.

9- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير: صنفه محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة 676هـ، وكتابه هذا اختصار لكتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح،اختصره أولا في إرشاد طلاب الحقائق ثم أعاد اختصاره في التقريب وكلاهما مطبوعان, ولكن لشدة اختصار التقريب عمي في بعض المواضع فشرحه السيوطي كما سيأتي.

10- اختصار علوم الحديث للحافظ أبي الفداء ابن كثير ت774هـ , وهو كتاب مفيد فيه تحقيقات نافعة, وقد شرحه الشيخ أحمد محمد شاكر أحد علماء الأزهر المعاصرين المبرزين في الحديث في كتابه الباعث الحثيث فزاده رونقا وتألقا, وأصبح الكتابان يطبعان معا وهما نافعان

11- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة 852هـ، وهو جزء صغير مختصر جدًّا، لكنه من أنفع المختصرات وأجودها ترتيبا، ابتكر فيه ترتيبا لم يسبق إليه، وقد شرحه مؤلفه بشرح سماه "نزهة النظر" كما شرحه غيره.

12- التبصرة والتذكرة نظم لمقدمة ابن الصلاح صنفه زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة 806هـ ، ومشهورة باسم "ألفية العراقي" نظم فيها "علوم الحديث" لابن الصلاح، وزاد عليه، وهي جيدة غزيرة الفوائد، قال فيها[6 – لَخَّصْتُ فيهَا ابْنَ الصَّلاحِ أَجْمَعَهْ ... وَزِدْتُهَا عِلْماً تَرَاهُ مَوْضِعَهْ], وعليها شروح متعددة، منها شرحان للمؤلف نفسه شرح كبير لم يتمه ولم يطبع, وشرح متوسط، وَهُوَ كِتَاب "شرح التبصرة والتذكرة, وهو مطبوع .

13- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث: صنفه محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة 902هـ، وهو شرح على ألفية العراقي. وهو من أوفى شروح الألفية وأجودها.

14- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: صنّفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة 911هـ، وهو شرح لكتاب تقريب النواوي، كما هو واضح من اسمه، جمع فيه مؤلفه من الفوائد الشيء الكثير وله نظم على مقدمة ابن الصلاح سمّاها نظم الدرر في علم الأثر سار فيها على خطى العراقي في ألفيته

وأضاف عليه إضافات نفيسة قال عنها: (فَائِقَةٌ أَلْفِيَّةَ العِراقِيْ ... فِي الجَمْعِ والإِيْجَازِ واتِّسَاقِ) , ثمّ شرحها في كتاب سمّاه" البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر".

15- المنظومة البيقونية: صنّفها عمر بن محمد البيقوني، المتوفى سنة 1080هـ، وهي من المنظومات المختصرة؛ إذ لا تتجاوز أربعة وثلاثين بيتا، وتعد من المختصرات النافعة المشهورة، وعليها شروح متعددة.

16- قواعد التحديث: صنفه محمد جمال الدين القاسمي، المتوفى سنة 1332هـ وهو كتاب محرّر مفيد.

17- ومن الكتب الجامعة في هذا الفن كتاب "توجيه النظر إلى علوم الأثر" ومؤلّفه العلامة الشيخ طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي المتوفى سنة 1338هـ, ولتأخّر مؤلّفه فقد جمع فيه خلاصة ما قاله العلماء السابقون في هذا العلم. وقد طبع الكتاب بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غده– رحمه الله–سنة (1416هـ) .وهناك مصنفات أخرى كثيرة، يطول ذكرها.

تعريفـات لبعض المصطلحات الحديثية

الحديث:أ– لغةً: الجديد، ويجمع على أحاديث، على خلاف القياس. ب– اصطلاحا: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية أوخلقية . – **الخبر**: أ– لغة: النبأ، وجمعه أخبار. ب– اصطلاحا: فيه ثلاثة أقوال، وهي: 1– هو مرادف للحديث: أي أن معناهما واحد اصطلاحا. 2– مغاير له: أي الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر ما جاءه عن غيره. 3– أعمّ منه: أي الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر ما جاء عنه أو عن غيره. – **الأثر**: أ– لغة: بقية الشيء. ب– اصطلاحا: فيه قولان؛ هما: 1– هو مرادف للحديث: أي أن معناهما واحد اصطلاحا. 2– مغاير له: وهو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال.– **الإسناد**: له معنيان: أ– عزو الحديث إلى قائله مسندا.ب– سلسلة الرجال الموصِّلة للمتن، وهو بهذا المعنى مرادف للسند. – **السند**:– لغةً: المعتمد، وسمي كذلك؛ لأن الحديث يستند إليه، ويعتمد عليه.ب–

اصطلاحًا: سلسلة الرجال الموصلة للمتن. – **المتن**: – لغةً: ما صلب وارتفع من الأرض. ب– اصطلاحًا: ما ينتهي إليه السند من الكلام. – **المسنَد**: "بفتح النون". أ– لغةً: اسم مفعول، من أسند الشيء إليه، بمعنى: عزاه ونسبه إليه. ب– اصطلاحًا: له ثلاثة معانٍ بحسب إطلاقه : 1– فإذا أطلق على كتاب فهو كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة, .2– وإذا أطلق على الحديث فله معنيان, فهو إما الحديث المرفوع بسند ظاهره الاتصال. 3– وإما فهو الحديث الذي سيق بسند أي فيه سند فيكون المراد به "السند", ويكون بهذا المعنى مصدرا ميميا. – **المسنِد**: "بكسر النون".هو من يروي الحديث بسنده، سواء أكان عنده علم به، أم ليس له إلاّ مجرد الرّواية. – **المحدِّث**: هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، ويطَّلِع على كثير من الروايات، وأحوال رواتها. – **الحافظ**: فيه قولان: أ– مرادف للمحدِّث عند كثير من المحدّثين. ب– وقيل: هو أرفع درجة من المحدّث، بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجهله. – **الحاكم**: هو: من أحاط علما بجميع الأحاديث، حتى لا يفوته منها إلا اليسير.[1]

تقسيمات الحديث:

للحديث تقسيمات كثيرة ترجع إلى عدّة اعتبارات, وكل هذه التقسيمات ينتج عنها نوع من أنواع الحديث فنجد له مثلا تقسيم باعتبار وصوله إلينا , وله تقسيم آخر باعتبار قائله, وله تقسيم باعتبار الاتصال والانقطاع في إسناده, وله تقسيم آخر باعتبار قبوله وردّه, وقد يتفرع عن هذه التقاسيم تقاسيم أخرى كأقسام الحديث المتصل وأقسام الحديث المنقطع , وكذا أقسام الحديث المقبول وأقسام الحديث المردود, تتداخل بعض هذه التقسيمات فيما بينها, وسنتناول أهم هذه التقسيمات.

– طرق نقل ووصول الأحاديث عبر الأجيال :

[1] تيسير مصطلح الحديث لمحمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي, الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع, الطبعة: الطبعة العاشرة 1425هـ–2004م (ص 17).

الحديث انتقل إلينا بطريقين مشهورين أولاهما المشافهة أو السماع والثاني هو الكتابة والرسم ,وغالب المحدثين الذين نقلوا لنا الحديث بالمشافهة والحفظ كانت لهم أصول أو كتب يدونون فيها محفوظاتهم من الحديث فإذا خانهم الحفظ رجعوا إليها ليستثبتوا, ويمكن أن نقسم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا إلى قسمين: متواتر وآحاد. ولكل منهما أقسام.

- **الخبر المتواتر:**

لغةً: هو اسم فاعل، مشتق من التواتر، أي التتابع، تقول: تواتر المطر، أي تتابع نزوله.–

اصطلاحًا:ما رواه عدد كثير، تُحِيل العادة تواطُؤَهم على الكذب, وكذا وقوع الكذب أو السهو منهم بالمصادفة وأن يكون آخر مستندهم الحس ."أي الحديث أو الخبر الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون، يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاق هذا الخبر أو وقوع الكذب أو السهو منهم بالمصادفة. فلا يتحقق في الخبر التواتر إلا بشروط أربعة وهي:

1– أن يرويه عدد كثير، وقد اختلف في أقل الكثرة على أقوالٍ، فقيل بعشرة، لأنه أول جموع الكثرة: وقيل باثني عشر عَدَدِ نقباءِ بني إسرائيل في قوله تعالى: (وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا), وقيل بعشرين شخصاً لقوله تعالى: (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ) وقيل بأربعين لأن الله تعالى قال: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ), وكانوا كما قال أهل التفسير: أربعين رجلاً كملهم عمر رضي الله عنه بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل بسبعين لأنّ الله تعالى قال:(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا), قال ابن حجر: وتمسّك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فأفاد العلم, وليس بلازم أن يطّرد في غيره لاحتمال الاختصاص"[1].

2– أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند أي طبقة الصحابة وطبقة التابعين و.....

3– أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب أو وقوع الكذب منهم من غير اتفاق (وذلك كأن يكونوا من بلاد مختلفة، وأجناس مختلفة، ومذاهب مختلفة، ودرجات متفاوتة وما شابه

[1] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ), حققه نور الدين عتر, مطبعة الصباح، دمشق, الطبعة: الثالثة، 1421 هـ - 2000 م (ص42).

ذلك، ولذا فقد يكثر عدد المخبرين ولا يثبت للخبر حكم المتواتر، وقد يقل العدد نسبيا ويثبت للخبر حكم المتواتر، وذلك حسب أحوال الرواة).

4– أن يكون مستند خبرهم الحس؛ كقولهم: سمعنا، أو رأينا، أو لمسنا، أو ... أما إن كان مستند خبرهم العقل، كالقول بحدوث العالم مثلا، فلا يسمّى الخبر حينئذ متواترا.

– حُكْمُهُ: المتواتر يفيد العلم اليقيني الضروري، أي الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقا جازما، كمن يشاهد الأمر بنفسه، لذلك كان المتواتر كله مقبولا، ولا حاجة إلى البحث عن أحوال رواته.

– **أقسام المتواتر** : ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين هما: لفظي، ومعنوي: أ– المتواتر اللفظي: وهو ما تواتر لفظه ومعناه. مثل حديث: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النّار"[1]. رواه بضعة وسبعون صحابيا. ثم استمرت هذه الكثرة –بل زادت– في باقي طبقات السند.

ب– المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه مثل: أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث، كل حديث منها فيه أنه رفع يديه في الدعاء، لكنّها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينها – وهو الرفع عند الدعاء– تواتر باعتبار مجموع الطرق[2]. – ويوجد عدد لا بأس به من الأحاديث المتواترة، منها حديث الحوض، وحديث المسح على الخفين، وحديث رفع اليدين في الصلاة، وحديث: "نضر الله امرأ "، وغيرها كثير؛ لكن لو نظرنا إلى عدد أحاديث الآحاد بالجملة لوجدنا أن الأحاديث المتواترة قليلة جدا بالنسبة إلى غيرها.

– **أشهر المصنفات فيه:**

لم يعتن المتقدّمون بالتأليف أو جمع الأحاديث المتواترة وجعلها في مصنّف مستقلّ كما كان اعتناؤهم بجمع الصحيح, بل الذي اعتنى بذلك هم العلماء المتأخرون؛ ليسهل على الطالب الرجوع إليها، ولذلك قال السيوطي(ت 911هـ) وهو أول من ألّف في ذلك :" قد ألفت

---

[1] رواه البخاري، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي 1/ 202، بلفظه. ورواه مسلم، كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم: 4/ 2298، حديث 72، بلفظه.

[2] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) حققه:أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي, الناشر: دار طيبة (2/ 180).

في هذا النوع كتابا لم أسبق إلى مثله سميته:" الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة", ومن أشهر المصنفات في الأحاديث المتواترة مايلي .

أ– الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: السيوطي ، وهو مرتب على الأبواب وبناه على حدِّ التواتر عنده, وهو ما رواه عشْرةٌ فصاعداً, وقد ذكر فيه الأحاديث بكل طرق وأسانيد من خرّجها, وهو مطبوع .

ب– قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: للسيوطي أيضا وهو تلخيص للكتاب السابق اقتصر فيه على عزو كل طريق لمن أخرجها من الأئمة ، وهو مطبوع .

ج– كتاب (لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة) للزبيدي (ت1205هـ) .

د– نظم المتناثر من الحديث المتواتر: لمحمد بن جعفر الكتاني (ت 1345هـ) وهو مطبوع.

خبر الآحاد:

الآحاد لغةً: جمع أحد، بمعنى الواحد، وخبر الواحد هو: ما يرويه شخص واحد.

واصطلاحًا: هو ما لم يجمع شروط المتواتر[1]. حكمه: يفيد العلم النظري؛ أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال. وينقسم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى:

–الأول المشهور وهو في اللغةً اسم مفعول من "شهرت الأمر" إذا أعلنته وأظهرته، وسُمي بذلك لظهوره.

– اصطلاحًا: ما رواه ثلاثة فأكثر –في كل طبقة– ما لم يبلغ حد التواتر[2]. مثاله : حديث: "إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور العلماء، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رءوسا جُهَّالًا، فسُئِلوا فأفتوا بغير علم، فضلّوا وأضلّوا"[3], فهذا الحديث جاء عن أربعة من الصحابة؛ وهم: عبد الله بن عمرو بن العاص، وزياد بن لبيد، وعائشة، وأبو هريرة، ثمّ زادت الطرق في طبقة التابعين.

---

[1] نزهة النظر ص26

[2] نزهة النظر، ص23.

[3] أخرجه البخاري، وغيره من طريق أربعة من الصحابة؛ وهم: عبد الله بن عمرو بن العاص، وزياد بن لبيد، وعائشة، وأبو هريرة.

– **المستفيض**: لغةً: اسم فاعل، من "استفاض" مشتق من فاض الماء وسمي بذلك لانتشاره. اصطلاحًا: اختلف في تعريفه على ثلاثة أقوال، وهي:–مرادف للمشهور وهو الأشهر والأرجح. –أخص منه؛ لأنه يشترط في المستفيض أن يستوي طرفا إسناده ووسطه، ولا يشترط ذلك في المشهور.– أعم منه، أي هو عكس القول الثاني.

المشهور غير الاصطلاحي: [أي المشهور لغة]:

قد يطلق المشهور على الحديث المشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر؛ فيشمل: ما له إسناد واحد, وما له أكثر من إسناد, وما لا يوجد له إسناد أصلا. كحديث "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده" فهو مشهور عند المحدثين والفقهاء، والعوام: (أخرجه البخاري ومسلم). حديث: "أبغض الحلال إلى الله الطلاق", فهو مشهور بين الفقهاء: (صحّحه الحاكم في المستدرك وأقره الذهبي لكن بلفظ: "ما أحل الله شيئا أبغض إليه من الطلاق". وكحديث "العجلة من الشيطان". المشهور بين العامة أخرجه الترمذي وحسنه.

– حكم الحديث المشهور:

المشهور الاصطلاحي وغير الاصطلاحي لا يوصف بكونه صحيحًا أو غير صحيح ابتداء، وإنّما يتبيّن حكمه بعد البحث في إسناده ومتنه ويكون منه الصحيح والحسن والضعيف، بل والموضوع, وإذا صحّ الحديث المشهور الاصطلاحي، فيكون أقوى من العزيز والغريب إذا صحا.

– أشهر المصنّفات فيه: لم يؤلّف العلماء لا من المتقدّمين ولا من المتأخّرين كُتبا فيها الأحاديث المشهورة اصطلاحا, بل الذي اقتصر عليه بعض المتأخّرين هو جمع الأحاديث المشهورة على الألسنة. ومن أشهر هذه المصنفات: أ– المقاصد الحسنة، فيما اشتهر على الألسنة، للسخاوي (ت902هـ), بلغت أحاديثه حوالي (1356) حديثا. وفيه من الصناعة الحديثية الكثير، يذكر من خرّج الحديث إن كان له أصل، ويُبيّن درجته من الصحّة، وإن لم يكن له أصل يُبيّن ذلك، وإن خشي أن يكون له أصل قال: «لا أعرفه» ثمّ اختصره تلميذه في . ب– تمييز الطيب من الخبيث، فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، لابن الدَّيْبَع الشيباني (ت944هـ). ج–كشف الخفاء، ومزيل الإلباس، فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس، للعجلوني (ت1162هـ), وهي كلها مطبوعة .

–الثاني العزيز:

هو في اللغة صفة مشبهة، من "عز يعز" بالكسر، أي قل وندر، أو من "عز يعز" بالفتح، أي قوي واشتدّ، وسمي بذلك إما لقلة وجوده وندرته، وإما لقوته، بمجيئه من طريق آخر.– اصطلاحا: أن لا يقل رُواته عن اثنين في جميع طبقات السند. يعني ألا يوجد في طبقة من طبقات السند أقل من اثنين؛ أما إن وجد في بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر فلا يضر، بشرط أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان؛ لأنّ العبرة لأقل طبقة من طبقات السند[1]. هـ.– مثاله:ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: "لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده، وولده، والناس أجمعين" رواه البخاري ومسلم عن أنس، ورواه البخاري عن أبي هريرة. فهذا حديث يسمى "عزيزا"؛ لأنه لم يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند، وإن زاد في بعض طبقات السند عن اثنين. فرواه عن أبي هريرة الأعرج ورواه عن الأعرج بن عبد الرحمن أبو الزناد, ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كلٍّ جماعة.

– **أشهر المصنفات فيه:** لم يصنف العلماء مصنّفات خاصة بالحديث العزيز، والظاهر أنّ ذلك لقلته، ولعدم حصول فائدة مهمة من تلك المصنفات.

– ثالثا الغريب:

هو في اللغة: صفة مشبهة، بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه. ب– اصطلاحا: هو ما ينفرد بروايته راوٍ واحد في أحد الطبقات ، ولا تضر الزيادة على واحد في باقي طبقات السند, لأن العبرة للأقل, كما يطلق كثير من العلماء على الغريب اسما آخر، هو "الفرد" على أنهما مترادفان.

– **أقسامه:** يقسم الغريب بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين، هما: "غريب مطلق" و"غريب نسبي".

أ– الغريب المطلق " أو الفرد المطلق" وهو ما كانت الغرابة في أصل سنده، أي ما يتفرّد بروايته شخص واحد في أصل سنده الذي فيه التابعي والصحابي، والصحابي هو آخر حلقة

[1] انظر نزهة النظر ص21، 24.

من حلقات السند، أي إذا تفرّد الصحابي برواية الحديث، فإنّ الحديث يسمى غريبا غرابة مطلقة. 2– مثاله: قال البخاري: حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا يحي بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنّه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إنما الأعمال بالنيات."[1].قال الحافظ ابن حجر: يحي بن سعيد الأنصاري، اسم جده قيس بن عمرو، وهو صحابي، ويحي من صغار التابعين، وشيخه محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي من أوساط التابعين، وشيخ محمد علقمة بن وقاص الليثي من كبارهم، ففي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق"[2]. فهذا الحديث تفرّد برواية من الصحابة: عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم. وتفرّد بروايته عن عمر بن الخطاب من التابعين: علقمة بن وقاص الليثى. وتفرّد به عن علقمة محمد بن إبراهيم التيمى، وتفرّد به عن محمد بن إبراهيم التيمى: يحيى بن سعيد الأنصارى، ثم رواه عن يحيى بن سعيد الأنصارى عدد كثير فى كل طبقة. فهو حديث آحاد غريب مطلق، حيث وقع التفرّد فى أصل السند. والتفرّد في هذا النوع يذم إذا كان في الطبقات المتأخرة بعكس الطبقات المتقدّمة فإنّ التفرّد فيها لا يذم في العموم .

ب– الغريب النسبي"أو الفرد النسبي": هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده، كأن يرويه من الصحابة أكثر من واحد، ثمّ ينفرد بالرواية عن واحد منهم شخص. 2– مثاله: حديث رواه الترمذي عن عمرو بن دينار مولى آل الزبير عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" من رأى صاحب بلاء فقال الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلا إلا عوفي من ذلك البلاء كائنا ما كان ما عاش", ثمّ قال هذا حديث غريب, وفي الباب عن أبي هريرة.

وعمرو بن دينار قهرمان آل الزبير[أي الوكيل والخادم] هو شيخ بصري وليس هو بالقوي في الحديث وقد تفرّد بأحاديث عن سالم بن عبد الله بن عمر. 3– وسمي هذا القسم بـ "الغريب

---

[1] البخاري: (9/1)، برقم: (1)

[2] فتح الباري لابن حجر, رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي ,دار المعرفة – بيروت، 1379, قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب, مع تعليقات عبد العزيز بن باز: 10/1

النسبي", لأنّ التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين. – ومن أنواع الغريب النسبي أيضا: أ–تفرد ثقة برواية الحديث: كقولهم: لم يروه ثقة إلا فلان. ب – تفرد أهل بلد أو أهل جهة: كقولهم: "تفرد به أهل مكة، أو أهل الشام". ج– تفرد أهل بلد، أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى:كقولهم: "تفرد به أهل البصرة، عن أهل المدينة، أو تفرد به أهل الشام، عن أهل الحجاز".– كما قسّم العلماء الغريب من حيث غرابة السند أو المتن إلى: أ– غريب متنا وإسنادا: وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد وهو الفرد المطلق . ب– غريب إسنادا، لا متنا: كحديث روى متنه جماعة من الصحابة، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر, وهو الفرد النسبي. وفيه يقول الترمذي: "غريب من هذا الوجه".

– أشهر المصنفات فيه:

أ– غرائب مالك للدارقطني وهو كتاب مفقود والمقصود منه الأحاديث الغرائب التي ليست في الموطأ. ب– الأفراد، للدارقطني أيضا. ج– السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة، لأبي داود السجستاني, وهي غير مطبوعة.وأيضا يوجد في مسند البزار والمعجم الأوسط للطبراني الكثير من الأمثلة .

شجرة أقسام الحديث من حيث وصوله إلينا

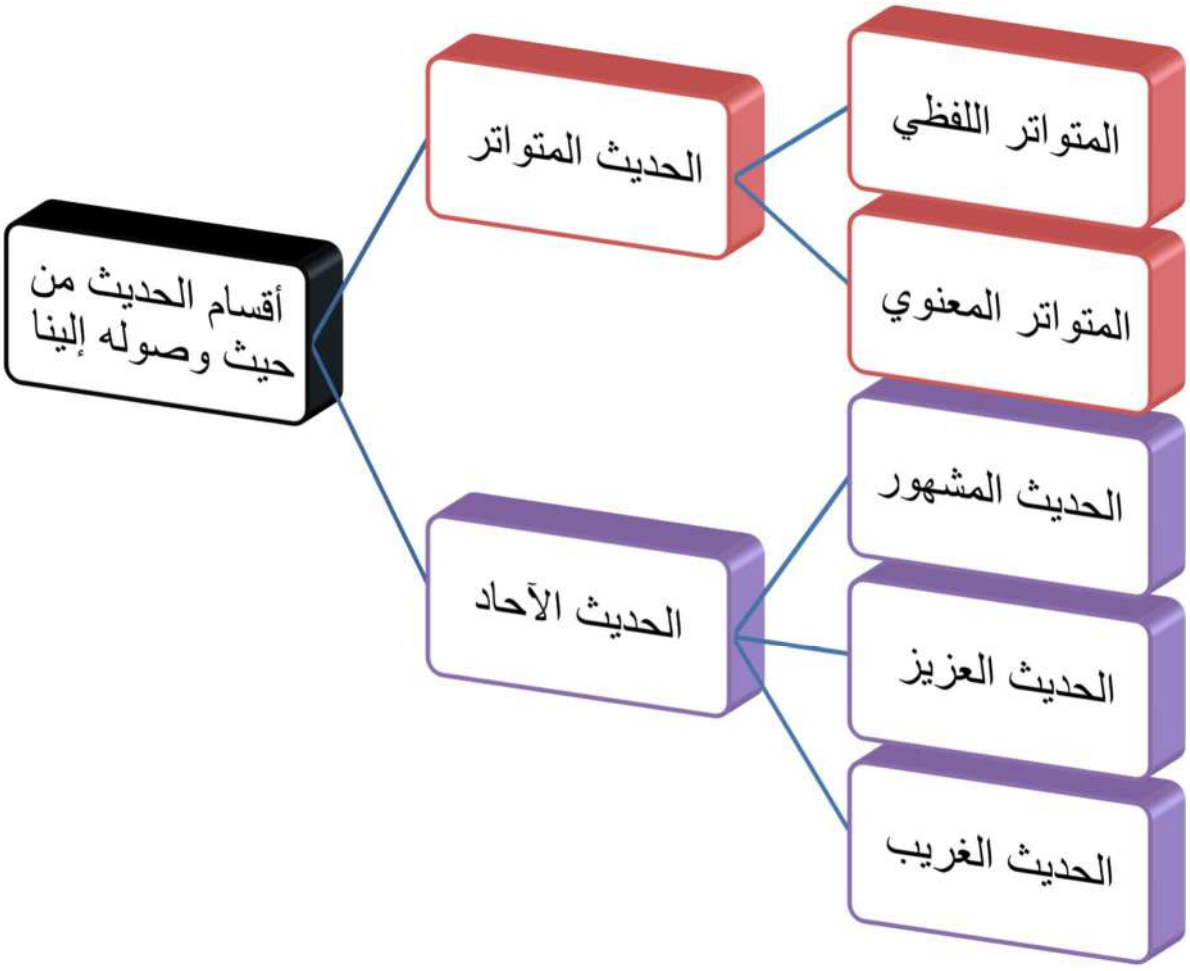

– تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أسند إليه:

ينقسم الخبر بالنسبة إلى من أسند إليه إلى أربعة أقسام وهي: الحديث القدسي ـ المرفوع ـ الموقوف ـ المقطوع. وإليك بحث هذه الأقسام تفصيلا على التوالي.

أولا: الحديث القدسي:

القدس في اللغة هو اسم مصدر بمعنى الطهر والتقديس: التطهير, و(قدوس) بالضم اسم من أسماء الله تعالى وهو فعول من (القدس) وهو الطهارة.[1], وفي الاصطلاح:هو ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسنده إلى ربه عز وجل, فهي من كلامه تعالى, فتضاف إليه وهو الأغلب، ونسبتها إليه حينئذ نسبة إنشاء لأنه المتكلم بها أولًا وقد تضاف إلى النبي – صلى الله عليه وسلم– لأنه المخبر بها عن الله تعالى [2]. مثاله: حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" قال الله: يؤذيني ابن آدم، يسب الدهر، وأنا الدهر، بيدي الأمر، أقلب الليل والنهار".[3] وما جاء عن أبي هريرة، قال:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"قال الله تبارك وتعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملا أشرك فيه معي غيري، تركته وشركه "[4].

– صيغ روايته: من أشهر الصيغ التي يروى بها الحديث القدسي مايلي:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل.

قال الله تعالى، فيما رواه عنه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – .

---

[1] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ), تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار, الناشر: دار العلم للملايين – بيروت, الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م(960/3), مختار الصحاح لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ), المحقق: يوسف الشيخ محمد, الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا, الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م (248).

[2] قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للشيخ القاسمي (المتوفى: 1332هـ), الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت–لبنان (ص 65), منهج النقد في علوم الحديث للشيخ نور الدين عتر, الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية, الطبعة: الثالثة، 1401 هـ -1981 م(323ص)

[3] متفق عليه: أخرجه البخاري (رقم: 4549، 5827، 5828، 7053) ومسلم (رقم: 2246).

[4] رواه مسلم (2289/4)

6- **أشهر المصنفات فيه** : -الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية، لعبد الرؤوف المناوي جمع فيه / 272/ حديثا.

-الأحاديث القدسية الأربعينية لعلي بن (سلطان) محمد، الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ) جمع فيه 40 حديثا

ثانيا – المرفوع:

في اللغة اسم مفعول من"رفع" وكأنّ راويه رفع الحديث إلى أرفع وأعلى حلقة من إسناده وهو النبي صلي الله عليه وسلم. وأمّا اصطلاحا: فهو ما أضيف إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.سواء كان هذا المضاف قولا أو فعلا أو تقريرا أو صفة وسواء كان المضيف هو الصحابي أو من دونه، متصلا كان الإسناد أو منقطعا، فيدخل في حقيقة المرفوع على المشهور المرسل والمتصل والمنقطع. فالمرفوع أربعة أنواع :المرفوع القولي .المرفوع الفعلي.المرفوع التقريري. المرفوع الوصفي. فمثال المرفوع القولي: أن يقول الصحابي أو غيره :" قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كذا.... "وأمثلة هذا النوع كثيرة ستأتي في خضم الكتاب.

وأهم المصنفات فيه الصحيحان والسنن الأربعة ومسند أحمد و موطأ مالك وسنن الدارمي.[1]

ثالثا–الموقوف:

في اللغة الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على التمكث يقال وقفت الدابة تقف وقفا ووقوفا أي سكنت. وهو فعل متعدي في حال وغير متعد في حال, ووقفت الدار وقفا

[1] معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح]. لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ), المحقق: نور الدين, ط/دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت - (ج 1 / ص 45) والتقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث - (ج 1 / ص 32), الباعث الحثيث شرح اختصار لابن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ), تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, الطبعة: الثانية(ص 45), نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن العسقلاني (المتوفى: 852هـ), المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي, الناشر: مطبعة سفير بالرياض, الطبعة: الأولى، 1422هـ (ص131).

حبستها في سبيل الله, وموقوف اسم مفعول من "وقف" كأنّ الراوي وقف بالحديث عند الصحابي، ولم يتابع في رفعه[1].

وأمّا اصطلاحا: فهو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير, سواء كان قولا أو فعلا أو تقريرا، وسواء كان السند إليهم متصلا أو منقطعا[2]. والصحابي هو: من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على الإسلام، ولو تخللت ردّة. والمراد باللقاء ما هو أعم من المجالسة والمماشاة ووصول أحدهما إلى الآخر, وإن لم يكالمه، فيدخل فيهم ابن أم مكتوم ﷺ وعيينة بن حصن وعبد الله بن أبي سرح, ويخرج منهم من ارتد ومات كافرا، كابن خطل، وربيعة بن أمية.[3]ولم يشترطوا في الصحبة البلوغ بل اكتفى المتقدّمون من المحدثين باشتراط التمييز, إذ هو الظاهر في صنيعهم, قال السيوطي:وقال (أي العراقي) في النكت ظاهر كلام الأئمة ابن معين، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي داود، وغيرهم اشتراطه، فإنهم لم يثبتوا الصحبة لأطفال حنّكهم النبي صلى الله عليه وسلم، أو مسح وجوههم، أو تفل في أفواههم، كمحمد بن حاطب، وعبد الرحمن بن عثمان التيمي، وعبيد الله بن معمر، ونحوهم"[4].

فمثال الموقوف القولي قول البخاري قال على بن أبي طالب رضي الله عنه:"حدّثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يُكذّب الله ورسوله "[5] ومثال الموقوف الفعلي: عن نافع قال: كان ابن عمر يصلي فى مكانه الذى صلى فيه الفريضة.[6]

---

[1] معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ), المحقق: عبد السلام محمد هارون, الناشر: دار الفكر: 1399هـ - 1979م.(135/6), المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ), الناشر: المكتبة العلمية - بيروت (669/2).

[2] مقدمة ابن الصلاح - (ج 1 / ص 46) , الباعث الحثيث شرح اختصار لابن كثير القرشي البصري (ص 45), نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن العسقلاني (ص139), فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ), المحقق: علي حسين علي, الناشر: مكتبة السنة – مصر, الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م - (ج1 / ص 137), وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - (ج 1 / ص 125).

[3] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن العسقلاني (المتوفى: 852هـ (ص140).

[4] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين السيوطي (668/2).

[5] صحيح البخارى برقم (127)

[6] صحيح البخارى برقم (848)

وهناك صور من الموقوف في ألفاظها وشكلها، لكن أطلق عليها العلماء اسم "المرفوع حكما " أي أنها من الموقوف لفظا المرفوع حكما, كأن يقول الصحابي قولا لا مجال لاجتهاد فيه، ولا له تعلّق ببيان لغة أو شرح غريب كالإخبار عن الأمور الماضية ممّا لم يأخذه عن بني إسرائيل ،كبدء الخلق وغيرها, أو الإخبار عن الأمور الآتية،كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة, أو الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص،كقوله من فعل كذا فله أجر كذا, أو أن يفعل الصحابي مالا مجال للاجتهاد فيه: كصلاة الكسوف في عهد الصحابة, أو يخبر الصحابي أنهم كانوا يقولون أو يفعلون كذا أو لا يرون بأسا بكذا. فإن أضافه إلى زمن النبي ﷺ، فالصحيح أنه مرفوع. قال ابن الصلاح : لأنّ ظاهر ذلك مشعر بأنّ رسول الله ﷺ اطّلع على ذلك, وقررهم عليه, لتوفر دواعيهم على سؤالهم عن أمور دينهم, وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة"[1]. ومثاله ما رواه الحسن أنّ عليا صلى في الكسوف عشر ركعات بأربع سجدات[2].وكحديث أم عطية قالت:"نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يعزم علينا"[3].وكما جاء عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى فى الصلاة. قال أبو حازم لا أعلمه إلا ينمى ذلك إلى النبى صلى الله عليه وسلم. [4]

المقطوع :

هو في اللغة: اسم مفعول من " قطع "ضد" وصل" والمقطعات من الثياب: كل ثوب يقطع من قميص وغيره. وقال الكسائي: المقطعات: الثياب القصار.وفي الحديث (وقت الضحى إذا تقطعت الظلال) أي قصرت وقال الله تعالى: {وقطعناهم في الارض أمما} (الأعراف:168) أي فرقناهم فرقا[5]. وفي اصطلاح: ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من

---

[1] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - (ج 1 / ص 126)

[2] مصنف ابن أبي شيبة في الاحاديث والاثار للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة المتوفي سنة 235 هـ, تح سعيد اللحام الاشراف: مكتب الدراسات, والبحوث في دار الفكر (ج 3 / ص 310) برقم (8306)

[3] البخاري (78/2) برقم 1278 , صحيح مسلم (646/2) برقم (938).

[4] صحيح البخارى برقم (740)

[5] تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (المتوفى: 370هـ), المحقق: محمد عوض مرعب,الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت, الطبعة: الأولى، 2001م (121/1).

تابع التابعي وغيره من قول أو فعل. والتابعي هو من لقي الصحابي مسلما ومات على الإسلام, ولو تخلّلت ردة على الصحيح[1]. ومثال المقطوع القولي عن الحسن قال : إذا اغتسل يوم الجمعة، ثم أحدث أجزاه الوضوء"[2], ومثال المقطوع الفعلي : عن محمد بن المنتشر، قال : كان مسروق لا يصلي على جنازة معها امرأة. "[3].ولا يشترط في المرفوع والموقوف والمقطوع أن يكون السند متصلا لأنّ هذه الأنواع تتعلق بالمتن لا بالسند, بعكس المنقطع (غير متصل الإسناد) الذي هو وصف يتعلق بالإسناد ،ولا تعلق له بالمتن. فالمقطوع مثلا هو ما كان من كلام التابعي فمن دونه، وقد يكون السند متصلا إلى ذلك التابعي، على حين أن المنقطع يعني أنّ إسناد ذلك الحديث غير متصل، ولا تعلق له بالمتن.[4] وقد أطلق بعض المحدثين كالشافعي والطبراني لفظ "المقطوع" وأرادوا به "المنقطع" أي الذي لم يتصل إسناده، وهو اصطلاح غير مشهور عند المتأخرين, وقد يكون وجد قبل استقرار الاصطلاح[5].

- **مظان الموقوف والمقطوع :**

أ) مصنف ابن أبي شيبة. مرتب على الأبواب الفقهية ،فيه أكثر من 30000 حديث وأثر.

ب) مصنف عبد الرزاق. مرتب على الأبواب الفقهية وفيه (21033) حديث وأثر.

ج) تفسير محمد بن جرير الطبري وهو تفسير بالمأثور وبالمعقول ، لما فيه من توجيه الأقوال وترجيح بعضها, قال السيوطي:"تفسير الإمام أبي جعفر بن جرير الطبري الذي أجمع العلماء المعتبرون على أنه لم يؤلف في التفسير مثله. قال النووي في تهذيبه: كتاب ابن جرير في التفسير لم يصنف أحد مثله"[6] وكذا تفسير عبد الرحمن ابن أبي حاتم المتوفى 327هـ.

---

[1] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن العسقلاني ص(143)

[2] مصنف ابن أبي شيبة في الاحاديث والاثار للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (10/15)

[3] مصنف ابن أبي شيبة في الاحاديث والاثار (286/17)

[4] مقدمة ابن الصلاح – (ج 1 / ص 47), والباعث الحثيث – (ص 33) , نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص145), وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث – (ج 1 / ص 139) وتدريب الراوي – (ج 1 / ص 125)

[5] والباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث – (ج 1 / ص 46)

[6] الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ), المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم, الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب, الطبعة: 1394هـ/ 1974 م (244/4)

شجرة أقسام الحديث بالنظر إلى من أسند إليه

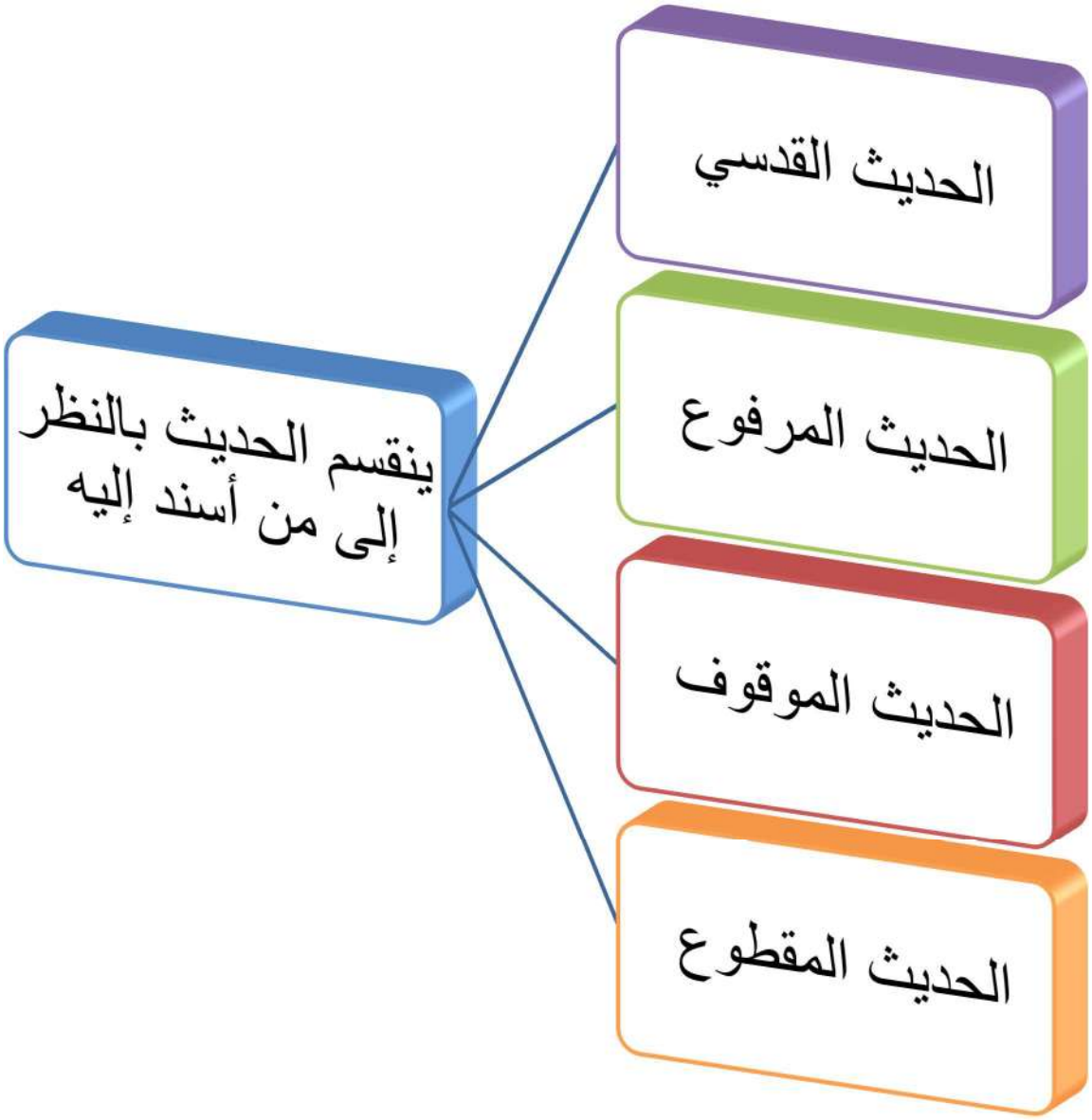

تقسيم الأحاديث الآحاد من حيث القبول والرد ومن حيث الصحة والضعف :

تنقسم أخبار الآحاد من جهة الصحة والضعف إلى مقبولة ومردودة. فأما المقبول فهو ما ترجّح صدق المخبر به, وينقسم –بالنظر إلى تفاوت مراتبه– إلى قسمين:صحيح وحسن. وكل منها ينقسم إلى قسمين: لذاته ولغيره، فتؤول أقسام المقبول في النهاية إلى أربعة أقسام؛ هي: – صحيح لذاته. 2– صحيح لغيره. 3– حسن لذاته. 4– حسن لغيره.

– الصحيح (أي الصحيح لذاته):

– تعريفه: **أ– لغة:** الصحيح: ضد السقيم. وهو حقيقة في الأجسام، مجاز في الحديث، وسائر المعاني.

ب– **اصطلاحا**: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ، ولا علة. ففيه خمسة شروط: أ– اتصال السند: ومعناه أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه، من أول السند إلى منتهاه. ب– عدالة الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلما، بالغا، عاقلا، غير فاسق، وغير مخروم المروءة. ج– ضبط الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته كان تام الضبط؛ إما ضبط صدر، وإما ضبط كتاب.د– عدم الشذوذ: أي ألا يكون الحديث شاذا. والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه. هـ– عدم العلة: أي ألا يكون الحديث معلولا، والعلة: سبب غامض خفي، يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

– وتلخيص هذه الخمسة في : "اتصال السند، عدالة الرواة، ضبط الرواة، عدم العلة، عدم الشذوذ". فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحا. – مثاله: ما أخرجه البخاري في صحيحه، قال: "حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور"[1]. فهذا الحديث صحيح, لأنّ:أ– سنده متصل:إذ كل راوٍ من رواته سمعه من شيخه.وأما عنعنة مالك، وابن شهاب، وابن جبير،[العنعنة:رواية الحديث عن الشيخ بلفظ "عن"]فمحمولة على الاتصال, لأنّهم غير مدلسين. ب وج– ولأنّ رواته كلّهم

[1] البخاري، كتاب الأذان، باب الجهر في المغرب (2/ 247).

عدول ضابطون كما وصفهم علماء الجرح والتعديل.د– ولأنه غير شاذ:إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه. هـ–ولأنّه ليس فيه علة من العلل.

–حكمه: وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث، ومن يعتدُّ به من الأصوليين والفقهاء, فهو حجة من حجج الشرع.

هل يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقا؟

فإذا توفرت الشروط الخمسة السابقة كان هو الحديث الذي يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث وهو متفاوت في نظر الحفاظ لاختلافهم في تحقق كمال هذه الأوصاف في محالها؛ ولهذا أطلق بعضهم أصح الأسانيد على بعضها, والمختار أنه لا يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقا؛ لأنّ تفاوت مراتب الصحة مبني على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويندر تحقّق أعلى الدرجات في جميع شروط الصحة، فالأولى الإمساك عن الحكم لإسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقا. ومع ذلك فقد نُقل عن بعض الأئمة القول في أصح الأسانيد، والظاهر أنّ كلّ إمام رجّح ما قوي عنده. فمن تلك الأقوال: أن أصحها: أ– الزهري، عن سالم عن أبيه (هو عبد الله بن عمر بن الخطاب). روي ذلك عن إسحاق بن راهويه، وأحمد. ب–ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي(أي بن أبي طالب). روي ذلك عن ابن المديني والفلاس. ج– الأعمش، عن إبراهيم ين يزيد النخعي الكوفي عن علقمة بن قيس النخعي، الكوفي عن عبد الله (أي بن مسعود). روي ذلك عن ابن معين. د– الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه، عن علي. روي ذلك عن أبي بكر بن أبي شيبة. هـ– مالك، عن نافع، عن ابن عمر. روي ذلك عن البخاري.[1]

أوّل مصنّف في الصحيح المجرّد :

أوّل مصنف في الصحيح المجرد هو صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم. وهما أصحّ الكتب بعد القرآن، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول.أ– والبخاري أصحّهما، وأكثرهما فوائد؛ وذلك لأنّ أحاديث البخاري أشد اتصالا، وأوثق رجالا، ولأنّ فيه من الاستنباطات الفقهية، والنكت الحكمية ما ليس في صحيح مسلم. هذا وكون صحيح البخاري أصحّ من

[1]), الباعث الحثيث شرح اختصار لابن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ), تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, الطبعة: الثانية(ص 22)

صحيح مسلم إنّما هو باعتبار المجموع، وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في البخاري. وقيل: إنّ صحيح مسلم أصحّ، والصواب هو القول الأوّل.

– ولم يستوعب البخاري ومسلم الصحيح في صحيحيهما، ولا التزماه. فقد قال البخاري: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحّ، وتركت من الصحاح لحال الطول" (وفي بعض الروايات "لملال الطول" والمعنى أنّه ترك رواية كثير من الأحاديث الصحيحة في كتابه خشية أن يطول الكتاب، فيمل الناس من طوله). وقال مسلم:"ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه"(أي ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليها).

.– قد فات البخاري ومسلم أحاديث كثيرة صحيحة لأنّهما قصدا الاختصار, وأمّا قول الحافظ ابن الأخرم: "لم يفتهما إلا القليل". فقد أُنكر هذا عليه. والصحيح أنه فاتهما شيء كثير، فقد نقل عن البخاري أنه قال: "وما تركت من الصحاح أكثر" وقال: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح"[1].

– وجملة ما في البخاري من الأحاديث سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالمكرر، وبحذف المكرر أربعة آلاف, وأما مسلم فجملة ما فيه اثنا عشر ألفا بالمكرر، وبحذف المكرر نحو أربعة آلاف.

الكتب التي اشترطت الصحة

–وإذا أردنا البحث عن الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلما خارج الصحيحين فإنّنا نجدها في الكتب التي اشترطت الصحة كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، والسنن الأربعة، وموطأ مالك ومسند أحمد وسنن الدارمي وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي، وغيرها. ولا يكفي في الحكم على الحديث بالصحة وجوده في هذه الكتب الأخيرة، بل لا بد من التنصيص على صحتها من إمام ، إلاّ في كتاب من شرط الاقتصار على إخراج الصحيح، كصحيح ابن خزيمة, وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم.

– الكلام على مستدرك الحاكم، وصحيح ابن حبان وصحيح ابن خزيمة:

[1] معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح ص(20)

أ– مستدرك الحاكم: هو كتاب ذكر فيه مؤلفه الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، ولم يخرجاها، كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهما، معبرا عنها بأنها صحيحة الإسناد، وربما ذكر بعض الأحاديث التي لم تصح، لكنه نبه عليها، وهو متساهل في التصحيح، قال ابن الصلاح :" وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به"[1] ولقد تتبعه الذهبي وحكم على أكثر أحاديثه بما يليق بحالها، قال ابن كثير:" في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة؛ فيه الصحيح المستدرك، وهو قليل، وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما، لم يعلم به الحاكم. وفيه الحسن والضعيف والموضوع أيضاً، وقد اختصره شيخنا أبو عبد الله الذهبي، وبيّن هذا كله، وجمع فيه جزءاً كبيراً مما وقع من الموضوعات وذلك يقارب مائة حديث "[2]. ثمّ جاء بعده الشيخ مقبل بن هادي الوادعي فعمل على أسانيده تعليقات مفيدة.

ب– صحيح ابن حبان: وقد سماه ابن حبان ((المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير وجود قطعٍ في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها))، الذي عُرف بين علماء الحديث باسم: ((التقاسيم والأنواع))،هذا الكتاب ترتيبه مخترع، فليس مرتبا على الأبواب، ولا على المسانيد، بل رتَّبه على خمسة أقسام؛ وهي: الأوامر، والنواهي، والأخبار، والإباحات، وأفعال النبي –صلى الله عليه وسلم– ونوَّع كل واحد من هذه الخمسة إلى أنواع؛ لذا كان الكشف في كتابه عسيرًا جدًّا.ولهذا أسماه: "التقاسيم والأنواع" والكشف عن الحديث من كتابه هذا عسر جدا، وقد رتبه بعض المتأخرين على الأبواب (هو علي بن بلبان المتوفى سنة 739هـ وسمى ترتيبه "الإحسان في تقريب ابن حبان") ومصنّفه متساهل في الحكم على الحديث بالصحة، لكنّه أقل تساهلا من الحاكم[3].

---

[1] معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (22)

[2] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأبي الفداء إسماعيل ابن كثير شرح أحمد محمد شاكر, عناية: مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث, إشراف: د. علي محمد ونيس، المشرف العلمي لمكتب الأجهوري, الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع,الطبعة: الأولى، 1435 هـ (92)

[3] السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن لمحمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (المتوفى: 721هـ), المحقق: صلاح بن سالم المصراتي,الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية –

ج– صحيح ابن خزيمة: وقد سمى كتابه "المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة"[1]: وهو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحريه، حتى إنّه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد, فيقول: "إن صحّ الخبر، أو إن ثبت كذا ونحو ذلك" [2].وكلّ من الحاكم وشيخه ابن حبان وشيخ شيخه ابن خزيمة لا يرَون التفرقة بين الصحيح والحسن، بل عندهم أن الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه, وهذا منهج العلماء المحدثين المتقدمين قبل الإمام الترمذي حيث أنّ الترمذي هو أول من فرّق بين الصحيح والحسن .

– المستخرجات على الصحيحين:

المستخرج: هو كتاب يأتي فيه مصنفه إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرّج أحاديثه ذلك الكتاب بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو من فوقه إلى أن يصل إلى الصحابي و شرطه أن لا يخرج عن الصحابي.[3]

أشهر المستخرجات على الصحيحين:

1- المستخرج، لأبي بكر الإسماعيلي (ت 371 هـ) ، على البخاري.
2- المستخرج لأبي عوانة الإسفراييني (ت 316 هـ ، على مسلم, وهو مطبوع.
3- المستخرج، لأبي نعيم الأصبهاني (ت 430 هـ)، على كل منهما, وقد طبع جزء مسلم.

– لم يلتزم أصحاب المستخرجات على الصحيحين موافقة الصحيحين في الألفاظ, لأنّهم إنّما يروون الألفاظ التي وصلتهم من طريق شيوخهم، لذلك فقد حصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ. وكذلك ما أخرجه المؤلّفون القدامى في تصانيفهم المستقلة، كالبيهقي،

المدينة المنورة (ص154), منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر لعلى عبد الباسط مزيد, الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب (ص421)

[1] النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ), المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي, الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م 291/1

[2] تدريب الراوي (ج2، ص109)

[3] التّأصيل لأصول التّخريج وقواعد الجرح والتّعديل، للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد, دار العاصمة، الرياض، ط/ الأولى عام 1413هـ. (ص58, 59, 128).

والبغوي، وشبههما قائلين:"رواه البخاري" أو "رواه مسلم" فقد وقع في بعضه تفاوت في المعنى وفي الألفاظ، ومراد هؤلاء الأئمة من قولهم: "رواه البخاري ومسلم" أنهما رويا أصله. وبناءا على ما تقدّم فلا ينبغي لشخص أن ينقل من المستخرجات، أو الكتب المذكورة آنفا حديثا ويقول: رواه البخاري أو مسلم إلاّ بأحد أمرين: 1– أن يقابل الحديث بروايتهما[1].2– أو يقول صاحب المستخرج، أو المصنّف: "أخرجاه بلفظه".

– فوائد المستخرجات على الصحيحين:

للمستخرجات على الصحيحين فوائد كثيرة تقارب العشرة، ذكرها السيوطي في تدريبه[2] وأهمها اثنان :1– علو الإسناد: لأنّ مصنّف المستخرج لو روى حديثا من طريق البخاري مثلا لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج. 2– الزيادة في قدر الصحيح: وذلك لما يقع من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث تثبت صحتها بهذه التخاريج.

– **المحكوم بصحته مما رواه الشيخان:** البخاري سمى كتابه "لجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه"، وكذا مسلم سمّاه " المسند الصحيح", فقولهم:(المسند) أي أنّ مقصودهم الأصلي تخريج الأحاديث المتصل إسنادها في الظاهر بالصحابةِ إلى رسول الله ﷺ , وأنّ ما وقع في الكتاب من غير ذلك, فإنّما وقع تبعاً وعرضاً لا أصلاً ومقصوداً، فذكر للاستشهاد والاستئناس ليكون الكتاب جامعاً لمعاني الإسلام, وعلى هذا فشرط صحة الحديث فيهما كونه مرويا بسند ظاهره الاتصال إلى النبي ﷺ ، وأمّا ما حذف من مبدأ إسناده راوٍ أو أكثر, ويسمى المعلّق, وهو في البخاري كثير، لكنه في تراجم الأبواب ومقدماتها، ولا يوجد شيء منه في صلب الأبواب البتة، أما في مسلم فليس فيه من ذلك إلا حديث واحد في باب التيمم، لم يصله في موضع آخر.

– حكم المعلقات في الصحيحين : أ– ما كان منه بصيغة الجزم: كقال وأمر وذكر، فهو حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه. ب– وما لم يكن فيه جزم: كيُروَى، ويُذكر، ويُحكى، ورُوِيَ،

[1] ومثاله زيادة لفضة "جماعة" في مستخرج أبي نعيم من حديث جندب بن عبد الله يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"من صلى الصبح في جماعة فهو في ذمة الله فلا يطلبنك الله بذمته من شيء فإنّه من أخفر الله في ذمته أكبه الله على وجهه في النار) ثمّ إنّ كثيرا ممن يذكرونه بهذه الزيادة يعزونه إلى مسلم , وهذه الزيادة لم ترد لا في مسلم ولا في الكتب الستة ولا في التسعة, وقد ذهب بعض الباحثين إلى شذوذها , وهو الظاهر.

[2] (ج1، ص115–116).

وذُكِرَ، فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، ومع ذلك فليس فيه حديث واهٍ؛ لإدخاله في الكتاب المسمى بالصحيح.

- **مراتب الصحيح**: إن للحديث الصحيح ثلاث مراتب، بالنسبة لرجال إسناده، وهذه المراتب هي: أ- فأعلى مراتبه: ما كان مرويا بإسناد قيل فيه: أصح الأسانيد كمالك، عن نافع، عن ابن عمر. ب- ودون ذلك رتبة: ما كان مرويا من طريق رجال هم أدنى من رجال الإسناد الأول، كرواية حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس. ج- ودون ذلك رتبة: ما كان من رواية من تحققت فيهم أدنى ما يصدق عليهم وصف الثقة، كرواية سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة. ويلتحق بهذه المراتب تقسيم الحديث الصحيح إلى سبع مراتب بالنسبة للكتب المروي فيها ذلك الحديث، وهذه المراتب هي: 1- ما اتّفق عليه البخاري ومسلم "وهو أعلى المراتب". 2- ثم ما انفرد به البخاري.3- ثم ما انفرد به مسلم. 4- ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.5- ثم ما كان على شرط البخاري، ولم يُخَرِّجْه.6- ثم ما كان على شرط مسلم، ولم يُخَرِّجْه.7- ثم ما صحّ عند غيرهما ممن اشترط الصحة من الأئمة، كابن خزيمة، وابن حبان أو الحاكم مما لم يكن على شرطهما، أو على شرط واحد منهما.

- **شرط الشيخين**: لم يشترط الشيخان في كتابيهما غير كون الأحاديث مسندة وصحيحة، و بالتتبّع والاستقراء لأساليبهما وطريقتهما وجد العلماء أنّ المراد بشرط الشيخين أو أحدهما زيادة على ما سبق: أن يكون الحديث مرويا من طريق رجال الكتابين، أو أحدهما، مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية عنهم بأن يكون إسناد الحديث محتجًا برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع لا الانفراد, وأن يكون سالما من العلل كالتدليس والاختلاط, وأن لا يكون في التعاليق أو الشواهد والمتابعات. ولا يشترط في الحديث الصحيح أن يكون عزيزا، بمعنى أن يكون له إسنادان؛ لأنّه يوجد في الصحيحين وغيرهما أحاديث صحيحة وهي غريبة، وما شرطه بعض العلماء كأبي علي الجبائي المعتزلي حيث ذكر أنّ الخبر لا يقبل إذا رواه العدل الواحد إلاّ إذا انضمّ إليه خبر عدل آخر, أو عضّده موافقة ظاهر الكتاب، أو ظاهر خبر آخر, أو يكون منتشرا بين الصحابة، أو عمل به بعضهم". وقد يشير إليه قول الحاكم أبي عبد الله في كتابه علوم الحديث، حيث قال:الصحيح أن يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة [المشهور]؛ بأن يكون له راويان، ثم

يتداوله أهل الحديث إلى وقتنا، كالشهادة على الشهادة", ثمّ إنّه خصّه في المدخل إلى الإكليل بشرط الشيخين, فهذا القول بعيد عن الصواب وخلاف ما اتفقت عليه الأمة في شرط الصحيح[1].

– **معنى قولهم: "متّفق عليه"**:قول علماء الحديث:"حديث متّفق عليه" فمرادهم اتّفاق الشيخين على روايته وصحته، أي أنّ الشيخين رويا الحديث بلفظه أو بمعناه عن نفس الصحابي, وليس معناه اتّفاق الأمّة, إلاّ أنّ ابن الصلاح قال:"لكن اتفاق الأمّة عليه لازم من ذلك وحاصل مع
هـ؛ لاتّفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول"[2].

– **الحسن لذاته:** لغةً: هو صفة مشبّهة، من "الحسن" بمعنى الجمال. اصطلاحًا: اختلفت أقوال العلماء في تعريف الحسن اختلافا كثيرا؛ نظرا لأنّه متوسط بين الصحيح والضعيف، ولأنّ بعضهم عرّف أحد قسميه. فمنها ما قاله الترمذي [ت279هـ]:"كلّ حديث يروى، لا يكون في إسناده من يُتّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويُروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن"[3], ويُعتبر الترمذي أوّل من عرّف الحسن وأوّل من قسّم الحديث إلى ثلاثة أقسام, وكان العلماء قبله يقسّمون الحديث إلى صحيح وضعيف فقط, وقال الخطابي [ت388هـ]في تعريف الحسن:"هو ما عُرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء"[4]. وقال الذهبي :"الحسن ما ارتقى عن درجة الضعيف، ولم يبلغ درجة الصحّة, أو ما قصر سنده قليلا عن رتبة الصحيح"[5].ومن أحسن ما عُرّف به الحسن تعريف ابن حجر حيث قال:"وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متّصل السند، غير معلل، ولا شاذ، هو الصحيح لذاته، فإن خفّ

---

[1] نزهة النظر تحقيق الرحيلي ص 51, تدريب الراوي تحقيق الفريابي (71, 135)

[2] علوم الحديث (ص24)

[3] جامع الترمذي, كتاب العلل في آخر جامعه (ج10، ص519)

[4] معالم السنن (ج1، ص11)

[5] الموقظة في علم مصطلح الحديث لشمس الدين الذهبي (المتوفى: 748هـ), ت: عبد الفتاح أبو غُدّة, الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب, الطبعة: الثانية، 1412 هـ, (ص 26)

الضبط، فالحسن لذاته"[1]. فالحسن عند ابن حجر هو الصحيح إذا خفّ ضبط راويه، أي قلّ ضبطه، وأمّا الترمذي فقد عرّف أحد قسمي الحسن، وهو الحسن لغيره، والحسن لغيره ضعيف في الأصل، ارتقى إلى مرتبة الحسن؛ لانجباره بتعدّد طرقه, وأمّا تعريف الخطابي فعليه انتقادات كثيرة إذ الصحيح ينطبق ذلك عليه أيضا! لكن مراده مما لم يبلغ درجة الصحيح, وتعريف الذهبي ينقصه التحديد والضبط– فالحسن إذن: "هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خفّ ضبطه، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة".(والمراد"عن مثله" أي مقبول الرواية سواء كان من رجال الحسن أو الصحيح ؛ لأنّ العبرة في الحكم على الحديث بأدنى رجل في الإسناد)

–**ضابط خفة الضبط**:لا يوجد في الحقيقة ضابط أو قيد يمكن أن نُميّز به بدقة بين خفة الضبط التي تجعل الراوي في رتبة رجال الصحيح أو الحسن أو الضعيف ولذا قال الذهبي:"ثمّ لا تطمعْ بأنَّ للحسَنَ قاعدةً تندرجُ كلُ الأحاديثِ الحسان فيها، فأَنَا على إياسٍ من ذلك، فكم من حديث تردَّدَ فيه الحُفَّاظُ، هل هو حسَنٌ أو ضعيفٌ أو صحيح ؟ بل الحافظُ الواحدُ يتغيَّرُ اجتهادُه في الحديث الواحد، فيوماً يَصِفُه بالصحة، ويوماً يَصِفُه بالحُسْن، ولربّما استَضعَفَه.وهذا حقٌّ، فإنَّ الحديثَ الحَسَنَ يَستضعفه الحافظُ عن أن يُرَقِّيه إلى مرتبةُ الصحيح، فبهذا الاعتبارِ فيه ضَعْفٌ مَّا، إذْ الحَسَنُ لا ينفك عن ضَعْفٍ مَّا، ولو انفَكَّ عن ذلك لصَحَّ باتفاق"[2]

– **حُكْمُ الحديث الحسن**: هو كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة، ولذلك احتجّ به جميع الفقهاء، وعملوا به، وعلى الاحتجاج به معظم المحدّثين والأصوليين، إلاّ من شذّ من المتشدّدين. وقد أدرج علماء الحديث المتقدّمون خاصة قبل الترمذي بعضه في نوع الصحيح أو الضعيف، كالحاكم، وابن حبان، وابن خزيمة، ومن قبلَهم كالبخاري ومسلم, ثمّ إنّ من سمّى الحسن صحيحا، لا ينكر أنه دون الصحيح المتقدّم المبيَّن أولاً[3] , قال الإمام ابن تيمية :"وأمّا من قبل الترمذي من العلماء فما عُرِفَ عنهم هذا التقسيم الثلاثي لكن كانوا

---

[1] نزهة النظر ص29.)

[2] الموقظة في علم مصطلح الحديث لشمس الدين الذهبي (ص 28).

[3] معرفة أنواع علوم الحديث [ص 40], (تدريب الراوي ج1 – ص160.)

يقسّمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان: ضعيف ضعفاً لا يمتنع العمل بهو, وهو يشبه الحسن في اصطلاح الترمذي, وضعيف ضعفاً يوجب تركه وهو الواهي"[1]. وقال الحافظ ابن حجر:"احتجاج ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث أهل الطبقة الثانية [ممن يشملهم الستر والصدق، وليسوا من أهل الحفظ والإتقان] الذين يُخرّج مسلم أحاديثهم في المتابعات كابن إسحاق وأسامة بن زيد الليثي ومحمد بن عجلان ومحمد بن عمرو بن علقمة وغير هؤلاء, فإذا تقرّر ذلك عرفت أنّ حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علة قادحة"[2]. فابن خزيمة وابن حبان ممّن لا يفرق بين الصحيح والحسن, بل يعدّون كل ما يصلح للحجة صحيحا.[3]

– مثال الحديث الحسن ما أخرجه الترمذي قال:"حدثنا قتيبة، ثنا جعفر بن سليمان الضبعي، عن أبي عمران الجوني، عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال: سمعت أبي بحضرة العدو يقول: قال رسول الله ﷺ :"إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف..."الحديث. فهذا الحديث قال عنه الإمام الترمذي: "هذا حديث حسن غريب"[4].لأنّ رجال إسناده الأربعة ثقات إلاّ جعفر بن سليمان الضبعي, فإنّه حسن الحديث, لذلك نزل الحديث عن مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن[5].

– **مراتب الحسن:** كما أنّ للصحيح مراتب يتفاوت بها بعض الصحيح عن بعض، كذلك فإنّ للحسن مراتب, وقد جعلها الذهبي مرتبتين، فقال: أ– فأعلى مراتبه ما هو متجاذب بين الصحة والحسن، كحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده وعمرو بن شعيب عن أبيه عن

---

[1] مجموع الفتاوى لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ),ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم, الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية , ط: 1416هـ/1995م (25/18).

[2] النكت لابن حجر 291)

[3] تحرير علوم الحديث للجديع عبد الله بن يوسف الجديع, الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م (843/2).

[4] (الترمذي، أبواب فضائل الجهاد، ج5 ص300).

[5] (كما نقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب عن أبي أحمد قال : ولجعفر حديث صالح وروايات كثيرة وهو حسن الحديث معروف بالتشيع وجميع الرقاق وارجوانة لا بأس به 2/ 96)

جده، وابن إسحاق عن التيمي, وأمثال ذلك مما قيل: إنه صحيح, فإنّ عدّة من الحفاظ يصحّحون هذه الطرق، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح.ب– ثمّ بعد ذلك ما اختلف في تحسين حديثِ رواتِه وتضعيفه فإنّ كثيرا من الحفّاظ يحسنونها، وآخرون يضعفونها: كحديث عاصم بن ضمرة، وحجّاج بن أرطاة، ونحوهم ممن وقع الخلاف في توثيقهم وتضعيفهم[1].

– ثمّ لا يلزم من شرط الحديث الصحيح أو الحسن أن يكون مقطوعا بصحته في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة. بل لازم كلامهم أن الشروط الخمسة السابقة في الصحيح أو الحسن قد تحقّقت فيه عملًا بظاهر الإسناد, كما لا يلزم من شرط الحديث الضعيف أيضا أن يكون خطأً في نفس الأمر؛ لجواز إصابة من هو كثير الخطأ." بل مرادهم أنّه لم تتحقّق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلّها أو بعضها حسب ظاهر الإسناد.[2]

- مرتبة قولهم: "حديث صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد".

أ– قول المحدّثين: "هذا حديث صحيح الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث صحيح". ب– وكذلك قولهم: "هذا حديث حسن الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث حسن"؛ لأنّه قد يصحّح أو يحسّن الإسناد دون المتن؛ لشذوذ أو علة. فكأنّ المحدِّث إذا قال: "هذا حديث صحيح" قد تكفّل لنا بتوفر شروط الصحة الخمسة في هذا الحديث، أمّا إذا قال:"هذا حديث صحيح الإسناد" فقد تكفّل لنا بتوفر شروط ثلاثة من شروط الصحة، وهي:اتصال الإسناد، وعدالة الرواة وضبطهم، أما نفي الشذوذ، ونفي العلة عنه، فلم يتكفّل بهما في المتن؛ لأنّه لم يتثبت منهما. لكن لو اقتصر حافظ معتمد على قوله: "هذا حديث صحيح الإسناد", ولم يذكر له علة، فالظاهر صحة المتن؛ لأنّ الأصل عدم العلة، وعدم الشذوذ.

–معنى قول الترمذي وغيره:"حديث حسن صحيح": ظاهر هذه العبارة مشكل؛ لأنّ الحسن يتقاصر عن درجة الصّحيح، فكيف يجمع بينهما مع تفاوت مرتبتهما؟ وحاول العلماء معرفة مقصود الترمذي من هذه العبارة وأجابوا بأجوبة متعدّدة، أحسنها ما قاله الحافظ ابن حجر، وارتضاه السيوطي. وملخّصه ما يلي: أ– إن كان للحديث إسنادان

[1] الموقظة [ص33]

[2] (انظر تدريب الراوي ج1، ص75–76)

فأكثر، فالمعنى:"أنّه حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر". ب– وإن كان له إسناد واحد، فالمعنى أنّ العلماء اختلفوا في الحكم على الحديث بالنظر إلى رواته فمنهم من حسنه ومنهم من صححه, ولذلك لم يجزم الترمذي بالحكم بالصحة أو بالحسن لأنه لم يترجّح لديه الحكم بأحدهما. فمعنى قول الإمام الترمذي في حديث له طريق واحدة "حسن صحيح" أي حسن أو صحيح , وأمّا إن كان له أكثر من إسناد فمعناه حسن وصحيح.

– **اصطلاح الحسين البغوي** [ت516 هـ]في تقسيم أحاديث المصابيح :اسم كتابه "مصابيح السنة", وهو كتاب جمع فيه مؤلّفه أحاديث منتقاة من الصحيحين والسنن الأربعة وسنن الدارمي، ودرج الإمام البغوي في كتابه:"المصابيح" على اصطلاح خاص به، وهو أنه يرمز إلى الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما بقوله:"صحيح" فيبدأ الباب بها بقوله "من الصحاح", كما يرمز إلى الأحاديث التي في السنن الأربعة بقوله "حسن", حيث يتبعها في الأبواب بعد الصحاح بقوله "من الحسان", وهو اصطلاح لا يستقيم مع الاصطلاح العام لدى المحدّثين؛ لأنّ في السنن الأربعة الصحيح والحسن والضعيف والمنكر، لذلك نبه ابن الصلاح والنووي على ذلك، فينبغي على القارئ في كتاب "المصابيح" أن يكون على علم باصطلاحه الخاص عند قوله عن الأحاديث: "صحيح" أو "حسن", ثمّ جاء بعده "الخطيب التبريزي [ت 741هـ]"، فزاد عليه وهذّبه وعزى كلّ حديث إلى من أخرجه من كتب السنة وسمّاه"مشكاة المصابيح".

– **مظَان الحديث الحسن** أي مواضعه وأماكنه وكتبه التي يكثر فيها وجوده، فمن أشهرها: أ– جامع الترمذي: المشهور بـ "سنن الترمذي" فهو أصل في معرفة الحسن، لأنّ الترمذي هو أول من ذكر قسم الحسن من الصحيح,وهو الذي شهره في هذا الكتاب، وأكثر من ذكره. لكن ينبغي التنبه إلى أن نسخه تختلف في قوله: "حسن صحيح" ونحوه، فعلى طالب الحديث العناية باختيار النسخة المحققة والمقابلة بأصول معتمدة.ب– سنن أبي داود: فقد ذكر أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: أنه يذكر فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بيَّنه، وما لم يذكر فيه شيئا فهو صالح. بناء على ذلك، إذا وجدنا فيه حديثا لم يُبيّن هو ضعفه، ولم يصححّه أحد من الأئمة المعتمدين، فهو حسن عند أبي داود.

-**الحسن لغيره: – تعريفه:** هو الضعيف إذا تعدّدت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه. فشرط ارتقاء الضعيف إلى درجة الحسن لغيره أمران، هما: أ- أن يروى من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه. ب- أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه، وإما انقطاعا في سنده، أو جهالة في رجاله. 2- وسمي بالحسن لغيره لأن الحسن لم يأت من ذات السند الأول، وإنّما أتى من انضمام غيره له.

- **حُكْم الحديث الحسن:** هو من المقبول الذي يحتج به.

مثاله الحديث الحسن: "ما رواه الترمذي قال حدثنا أحمد بن منيع حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عياض بن هلال، قال: قلت لأبي سعيد: أحدنا يصلي فلا يدري كيف صلى؟ فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا صلى أحدكم فلم يدر كيف صلى فليسجد سجدتين وهو جالس»، وفي الباب عن عثمان، وابن مسعود، وعائشة، وأبي هريرة،: «حديث أبي سعيد حديث حسن، وقد روي هذا الحديث عن أبي سعيد من غير هذا الوجه» "[1] قال الشيخ الألباني:"وهو يعني حسنا لغيره [أي قول الترمذي حسن] وإنما لم يحسنه لذاته –والله أعلم – لأن عياضا هذا مجهول، تفرّد عنه يحيى بن أبي كثير كما في" التقريب" لكنّه قد تابعه عطاء بن يسار عن أبي سعيد" [2].

وقال الشيخ نور الدين عتر :"إذا أطلق الترمذي كلمة "حسن" من غير صفة أو قرينة أخرى، فمراده الحسن لغيره، وإذا أراد الحسن لذاته أشعر في حكمه بتفرد هذا السند في الحكم بالحسن[كحسن غريب]"[3].

الصحيح لغيره: هو الحسن لذاته إذا روي من طريق أو طرق أخر مثله أو أقوى منه. وسُمي صحيحا لغيره لأنّ الصحة لم تأت من ذات السند، وإنّما جاءت من انضمام غيره له. وهو أعلى مرتبة من الحسن لذاته، ودون الصحيح لذاته.مثاله:ما رواه الترمذى فقال: حدثنا أبو كريب، حدثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال:

---

[1] لجامع الكبير "سنن الترمذي", أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي[511/1]

[2] سلسلة الأحاديث الصحيحة لمحمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: 1420هـ), الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض,الطبعة: الأولى، (350/3)

[3] جامع الإمام الترمذي، والموازنة بينه وبين الصحيحين رسالة دكتوراه مطبوعة مقدمة لجامعة الأزهر بمصر(170).

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة.

ثمّ قال :"وقد روى هذا الحديث محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم.وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، عن النبي صلى الله عليه وسلم كلاهما عندي صحيح لأنه قد روي من غير وجه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث، وحديث أبي هريرة، إنما صح لأنه قد روي من غير وجه"[1].

قال ابن الصلاح:" فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنّه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعّفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح"[2].

– **هل يوجد في الصحيحين الحديث الحسن والضعيف**: قد بيّن الحافظ ابن حجر منهج الإمام البخاري في إيراد الأحاديث كما في فتح الباري, وخلص إلى أنّه لا يورد في كتابه حديثا محتجا به مستنبطا منه مسائل في الفقه والعقيدة، وفي إسناده من قصر حاله عن رجال الصحيح إلاّ وكانت له متابعات وشواهد تقوّيه إلى الصحة, فقال:"ويؤخذ من صنيعه [أي البخاري]أنّه وإن اشترط في الصحيح أن يكون راويه من أهل الضبط والإتقان أنّه إن كان في الراوي قصور عن ذلك، ووافقه على رواية ذلك الخبر من هو مثله انجبر ذلك القصور بذلك، وصحّ الحديث على شرطه"[3], وقال الإمام الذهبي (ت 748هـ):"من أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين: أحدهما ما احتجا به في الأصول، وثانيهما: من أخرجا له متابعة وشهادة واعتبارا.فمن احتجا به أو أحدهما، ولم يوثق ولا غمز، فهو ثقة حديثه قوي، ومن احتجا به أو أحدهما وتُكلم فيه:فتارة يكون الكلام فيه تعنتا، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضا، وتارة يكون في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة

---

[1] سنن الترمذي [76/1]

[2] معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (المتوفى: 643هـ) ص 35

[3] فتح الباري: ج9 ص550.

الحسن التي قد نسميها: من أدنى درجات الصحيح.فما في "الكتابين" بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة بل حسنة أو صحيحة. ومن خرّج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات. ففيهم من في حفظه شيء وفي توثيقه تردد، فكل من خرّج له في "الصحيحين" فقد قفز القنطرة فلا معدل عنه إلا ببرهان بين."[1], فالإمام البخاري قد يروي في المتابعات والشواهد عن الطبقة الثانية من رجال الحسن وقد يسميهم البعض ضعفاء ولكن لم يصلوا إلى حد الترك فالشيخان لا يرويان لهم إلا ما صحّ من حديثهم, وذلك إمّا بموافقة هذا الراوي لغيره ومتابعتهم له,وهذا كثير في صحيح البخاري حيث يقول بعد الحديث إذا كان راويه ضعيفاً تابعه فلان وفلان, أو ينظر البخاري في أصول أحاديث الضعفاء، أي أنّ حديث الضعيف لا يُرّد جملة ولا يقبل جملة. وإنّما يقبل ما صح من حديثه فقط. كما أن الثقة لا تقبل أحاديثه مطلقاً فيقبل ما أصاب فيه ويرد ما أخطأ فيه.قال الإمام ابن القيم وهو يرد على من عاب على مسلم إخراج أحاديث الضعفاء سيئي الحفظ كمطر الورّاق وغيره: " ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يُعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع أحاديث الثقة، ومن ضعف جميع أحاديث سيئي الحفظ, فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله. وطريقة مسلم. هي طريقة أئمة هذا الشأن ""[2]

-**فائدة تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف:** وتقسيم الحديث الصحيح إلى صحيح لذاته وصحيحٍ لغيره ، والحسن إلى حسنٍ لذاته وحسنٍ لغيره إنَّما هو من أجل معرفة القويِّ المعتبر عند التعارض, يعنى أنّ هذا التقسيم من أجل تقديم الأقوى على ما دونه عند التعارض ثُمَّ تُرجّح من جهة الدلالة فالمنطوق يُقدَّم على المفهوم؛ كذلك أيضاً النصُّ يُقدَّم على الظاهر...وقِسْ على هذا.قال الإمام الذهبي :" الصحيح مراتب، والثقات طبقات: فليس من وُثق مطلقا كمن تُكلّم فيه، وليس من تكلّم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب

[1] الموقظة [ص79]

[2] زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم الجوزية: – تحقيق شعيب الأرنائوط وعبد القادر الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثامنة، سنة 1405هـ – 1985م، ج1 ص364

كمن ضعّفوه، ولا من ضعفوه ورووا له كمن تركوه، ولا من تركوه كمن اتهموه وكذبوه. فالترجيح يدخل عند تعارض الروايات".[1]

خبر الآحاد المُحتَفُّ بالقرائن: لا بد أن نعلم أولا أنّ العلماء قسموا مراتب الإدراك إلى ست مراتب:**المرتبة الأولى**: العلم (اليقين). وهو إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكاً جازماً, ويسمى يقين, وهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع.ويقابله **المرتبة الثانية**: الجهل البسيط وهو عدم الإدراك بالكلية. و **المرتبة** الثالثة: الجهل المركب وهو إدراك الشيء على وجه يخالف ما هو عليه. **المرتبة** الرابعة:الظن وهو إدراك الشيء مع احتمال ضد مرجوح وتقابله المرتبة الخامسة وهي الوهم وهو إدراك الشيء مع احتمال ضد راجح. **المرتبة** السادسة:الشك وهو إدراك الشيء مع احتمال مساو, فإن كان الذهن مدركا للمسألة أو الأمر إدراكا تاما موافقا للواقع سُمي علما فإن خلا الدهن من أي إدراك سمي جهلا فإن كان في الدهن إدراك تام على خلاف الواقع سمي جهلا مركبا, فإن كانت نسبة الإدراك أكثر من نسبة الجهل سمي ظنا فإن كان العكس سمي وهما فإن استوى الطرفان سمي شكا.

كما قسم العلماء أيضا درجات اليقين أو العلم إلى ثلاثة أقسام: علم اليقين، وعين اليقين، وحق اليقين، قال الله تعالى: {كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ (5) لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ (6) ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ} [التكاثر: 5 – 7]، وقال تعالى: {وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ (51)} [الحاقة: 51]. فإقرار القلب بخبر الواحد ليس كإقراره بخبر الاثنين أو أكثر، وإقراره بما سمع ليس كإقراره بما شاهد؛ فقول إبراهيم:{رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي} [البقرة:260]؛ يدلّ على أنّ الإيمان الكائن في القلب يقبل الزيادة والنقص.فإذا جاء الخبر عمن يوثق بدينه وصدقه وكلامه وإتقانه باتفاق الناس فأنت تصدّق بهذا الخبر لوثوقك بمن قال، فهذا هو علم اليقين, فاذا رأيت الشيء أمامك وشاهدته ببصرك وعاينته بعينك يكون ذلك "عين اليقين"، فاذا لمسته بيدك وتحسسته وتأكدت من أوصافه يكون هذا "حق اليقين"[2]. قال النووي "والأظهر والله أعلم أنّ نفس التصديق يزيد بكثرة النظر وتظاهر الأدلة,

[1] الموقظة [ص81]

[2] بحث في الشاملة بعنوان الآيات الكونية ودلالتها على وجود الله تعالى لمحمد متولي الشعراوي رحمه الله, أشرف عليه واعتنى به: أحمد الزغبي ص 18

ولهذا يكون إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم بحيث لا تعتريهم الشبه، ولا يتزلزل إيمانهم بعارض، بل لا تزال قلوبهم منشرحة نيرة وإن اختلفت عليهم الأحوال، وأما غيرهم من المؤلفة, ومن قاربهم ونحوهم فليسوا كذلك، فهذا مما لا يمكن إنكاره..." وقال أيضاً. "والناس يتفاضلون في تصديق القلب على قدر علمهم ومعاينتهم فمن زيادته بالعلم قوله تعالى: {أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَاناً} ومن المعاينة قوله تعالى: {لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ}فجعل له مزية على علم اليقين والله أعلم "[1]. قال ابن رجب:"والتصديق القائم بالقلوب يتفاضل، وهذا هو الصحيح، وهو أصحّ الروايتين عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل، فإنّ إيمان الصديقين الذي يتجلى الغيب لقلوبهم حتى يصير كأنّه شهادة بحيث لا يقبل التشكيك والارتياب ليس كإيمان غيرهم ممن لا يبلغ هذه الدرجة بحيث لو شُكك لدخله الشك..."[2].

وهذا الأمر الذي سبق تقريره في هذه التوطئة لهذا الموضوع ينطبق تماما على الأحاديث المروية عن النبي ﷺ, فإذا جاء خبر الآحاد متجرّدا من القرائن الدالة على صحته بأن يكون رواته مثلا في أدنى درجات الصحة أو الحسن فإنه قد يفيد الظن الغالب على صحته عند بعض المحدّثين, وقد يفيد العلم اليقيني النظري عند البعض منهم لقرائن ومقويات تظهر لهم في نفس الحديث ولا تظهر لغيرهم لتضلعهم وتبحرهم في علوم الحديث دون من لم يبلغ درجتهم, ولكن هذا العلم يختص به علماء الحديث النقاد الذين لعلمهم بالرواة ومعرفتهم بقواعد النقد وطول اشتغالهم بالحديث يقع في نفوسهم هذا العلم اليقيني على صحة هذا الحديث, ولا يقع هذا العلم واليقين لغيرهم من الناس ممن لم يبلغ درجتهم في الحديث, ولو كان عالما في علوم أخرى غير الحديث, كما قد يقع في الحديث غير المحتف بالقرائن الاختلاف بين المحدّثين في الحكم بالصحة أو الضعف, فتجد مثلا من يصحّح الحديث ويأتي غيره فيضعفه. وأمّا الحديث المحتفُّ بالقرائن الدالة على صحته كالأحاديث التي رواها الشيخان, فإنّه يفيد العلم واليقين عند أكثر العلماء من المحدثين النقاد وغيرهم من المحققين لإجماع الأمّة على صحة ما

---

[1] المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ), الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت,الطبعة: الثانية، 1392 (148/1، 149).

[2] جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ), المحقق: شعيب الأرناؤوط – إبراهيم باجس, الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ط:7, 1422هـ - 2001م (1/ 113).

صحّحاه, والإجماع هو أحد أدلة الشرع المتفق عليها, بل قد يقع هذا اليقين عند من تحقّق عنده هذا الإجماع والتلقي حتى عند غير المحدثين أو من لم يبلغ درجتهم ممن يشتغل بالحديث قال ابن حجر:"وقد يقع في أخبار الآحاد المنقسمة إلى مشهور وعزيز وغريب؛ ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار, خلافا لمن أبى ذلك"[1]. كما أنّه لا يقع في غالب هذا النوع الاختلاف بين المحدثين في تصحيحه. ويفيد هذا النوع عند صاحبه العلم اليقيني الذي يفيده الحديث المتواتر إلاّ أن المتواتر يفيد العلم الضروري الذي لا يحتاج إلى نظر واستدلال بل إنه يقع حتّى لعوام الناس, والخبر المحتفّ بالقرائن يفيد العلم النظري الذي لا يقع إلاّ للعالم بالحديث، المتبحّر فيه، العارف بأحوال الرواة، المطّلع على العلل, فيقع له هذا العلم, ومن ذلك تحقّقه أنّ الأمّة تلقّت أحاديث الصحيحين بالقبول والتصحيح, فهذا التلقي هو إجماع منها على صحة أحاديثهما, وبهذا التقرير يتبيّن الفرق بين العلم الضروري والنظري.[2]– والخبر المحتفُّ بالقرائن أنواع، أشهرها:أ– ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حدّ التواتر, وممّا لم ينتقده أحد الأئمة الكبار كالدارقطني أو أبو مسعود الدمشقي وأبو علي الغسّاني.

فهذا النوع قد احتفَّت به قرائن، منها:1– جلالتهما في هذا الشأن. 2– تقدّمهما في تمييز الصحيح على غيرهما.3–تلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر.

ب– المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة كلها من ضعف الرواة والعلل.

جـ– الخبر المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين، حيث لا يكون غريبا: كالحديث الذي يرويه الإمام أحمد، عن الإمام الشافعي، ويرويه الإمام الشافعي عن الإمام مالك، ويشارك الإمامَ أحمد غيرُه في الرواية عن الشافعي، ويشارك الإمام الشافعي كذلك غيره في الرواية عن الإمام مالك, فكلّ من له نصيب من النظر في علم الحديث وطرقه وعلله ومراتب رواته يدرك لا محالة أنّ هذه الأنواع من الحديث تفيد العلم .

---

[1] نزهة النظر (ص52)

[2] النكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: 794هـ), المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج, الناشر: أضواء السلف – الرياض, الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م (ص276).

3- حكمه: أنه يفيد العلم اليقيني, وهو الذي لا يقع فيه اختلاف بين العلماء في تصحيحه في الغالب, وهو أرجح من أي خبر مقبول من أخبار الآحاد، فلو تعارض الخبر المحتفُّ بالقرائن مع غيره من الأخبار المقبولة، قُدّم الخبر المحتفُّ بالقرائن.

شجرة أقسام الحديث المقبول والمردود من حيث الصحة والضعف

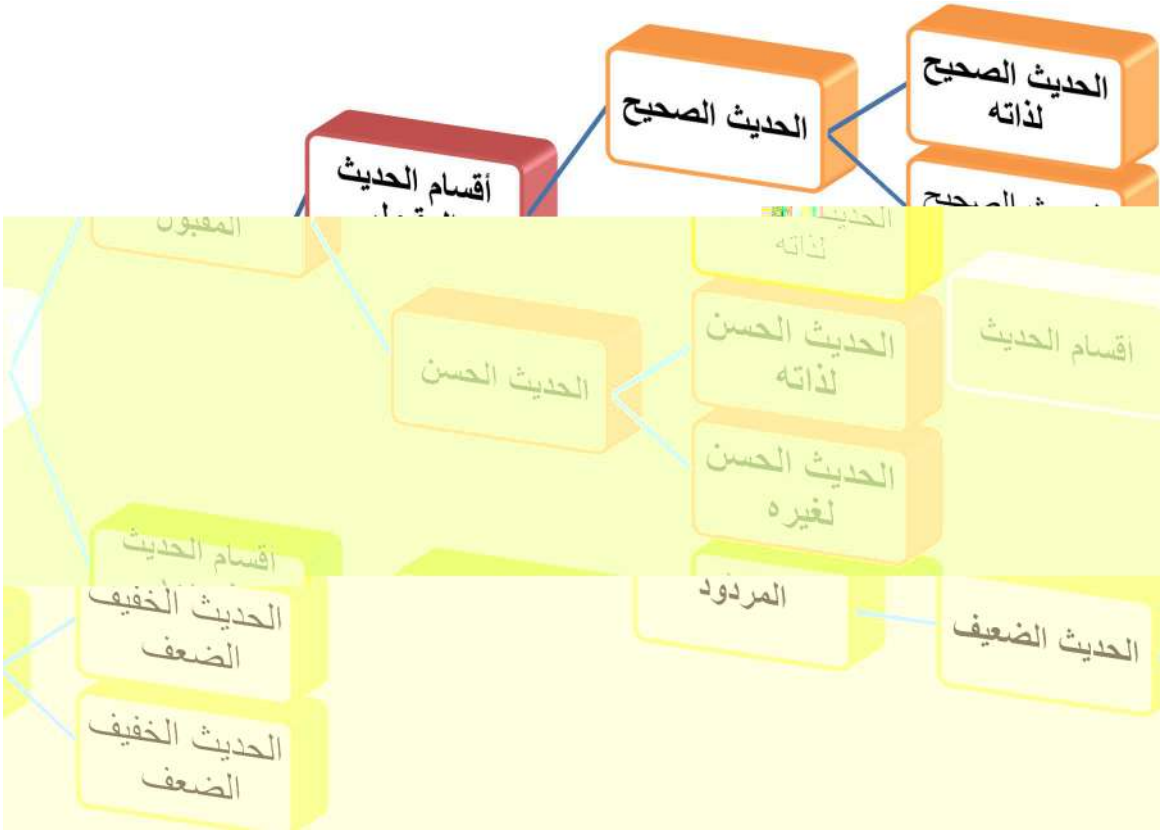

تقسيم الخبر المقبول إلى معمول به، وغير معمول به

ينقسم الخبر المقبول باعتبار العمل به إلى قسمين: معمول به، وغير معمول به, 1- وينبثق من هذا التقسيم نوعان من الحديث: الأول "المحكم ويقابله المختلف, والثاني "الناسخ ويقابله المنسوخ".

تعريف المحكم: أ-لغة:هو اسم مفعول، من "أحكم" بمعنى أتقن.

ب- اصطلاحا: هو الحديث المقبول الذي سلم من معارضة مثله. وأكثر الأحاديث من هذا النوع، وأمّا الأحاديث المتعارضة المختلفة في الظاهر فهي قليلة جدا بالنسبة لمجموع الأحاديث.

– تعريف مختلِف الحديث:

أ- لغة: هو اسم فاعل، من "الاختلاف" ضد الاتفاق. والمراد بمختلف الحديث: الأحاديث المقبولة أو الصحيحة التي يتعارض أو يخالف بعضها بعضا في المعنى ظاهرا, وقد تخالف آيات أو أصولا متفق عليها أو عقلا أو حسا وتسمى أيضا "مشكل الحديث". ويمكن لأولي العلم والفهم أن يجمعوا بين مدلوليهما بشكل مقبول.وإنّما يَكْمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه الغوّاصون على المعاني الدقيقة, ويدخل في المقبول الصحيح والحسن, وقد عُلّق التّعارض بكونه في الظاهر، أي في نظر القارئ لا في الحقيقة لأنّ التعارض والتناقض الحقيقي لا وجود له في نصوص الكتاب والسنّة، إذ يستحيل ذلك في حقّ الله العليم الحكيم، وأُثر عن الإمام أبي بكر ابن خزيمة[1] أنّه قال:"ليس ثَمّ حديثان متعارضان من كلّ وجه، ومن وجد شيئًا من ذلك فليأتني لأؤلّف له بينهما.[2]' وقد نبّه الشافعي أنّه لا يدخل في باب المختلِف ما أمكن فيه الجمع، حيث قال: "ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهًا يمضيان معًا، إنّما المختلف ما لم يمض إلاّ بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يُحلّه، وهذا يحرّمه"[3] وكأنّه –رحمه الله– يريد الحقيقة، أي ما أمكن فيه الجمع، فليس هو في الحقيقة من المختلف، وإنّما اختلافه في الظاهر فقط لمن لم يظهر له ذلك، بدليل أنّه كان يُعنوِن في بعض الأحيان "مما يعد مختلِفًا،

---

[1] أبوبكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري الشافعي لقّب بإمام الأئمة ت311هـ. ينظر سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : 748هـ), المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط, الناشر : مؤسسة الرسالة, الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م (365/14إلى 382).

[2] ينظر اختصار علوم الحديث (166)، تدريب الراوي (196/2).

[3] ينظر الرسالة للشافعي (342/2).

وليس عندنا بمختلف[1] ، ثمّ إنّ الناظر في كتب المختلف والمشكل يجدها كلها أحاديث مشحونة بالأحاديث التي يمكن الجمع بينها لأصحاب البصيرة النافذة ممّا يدل على اتفاقهم على تسميتها مختلف أو مشكل لوجود التعارض الظاهري.

أهمية علم المختلف: هذا العلم من أهم علوم الحديث؛ إذ يضطر إلى معرفته جميع العلماء، لأنّه به تدفع مشكلات العلم, وبه تدفع الشبهات, وبه يذاد عن حياض الدين ممن يطعن فيه من أعدائه, ولا يكمل له ويمهر فيه إلاّ الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني الدقيقة، وهؤلاء هم الذين لا يشكل عليهم منه إلا النادر. وتعارض الأدلة قد شغل العلماء، وفيه ظهرت موهبتهم ودقة فهمهم، وحسن اختيارهم. كما زلّت فيه أقدام من خاض غماره من بعض المتطفلين على موائد العلماء.

– مثال المختلف:أ– حديث: "لا عدوي ولا طيرة ...فقال أعرابي: يا رسول الله فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء، فيجيء البعير الأجرب فيدخل فيها فيجربها كلها؟ قال: «فمن أعدى الأول؟ " مع حديث"فرّ من المجذوم فرارك من الأسد"[2] اللذين رواهما البخاري واختصّ مسلم برواية الأول دون الثاني, فهذان حديثان صحيحان، ظاهرهما التعارض؛ لأنّ الأوّل ينفي العدوى، والثاني يثبتها. وقد جمع العلماء بينهما، ووفقوا بين معناهما على وجوه متعدّدة، منها–1–: أن نفي العدوى باق على عمومه، والأمر بالفرار من باب سدّ الذرائع، أي أنّ العدوى منفية وغير ثابتة، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم:"لا يُعدي شيء شيئا"[3], وقولُه لمن عارضه بأنّ البعير الأجرب يكون بين الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب: "فمن أعدى الأول؟ " يعني أنّ الله تعالى ابتدأ ذلك المرض في الثاني، كما ابتدأه في الأوّل. وأمّا الأمر بالفرار من المجذوم، فمن باب سد الذرائع؛ أي لئلا يتّفق للشخص الذي يخالط ذلك المجذوم حصول شيء له من ذلك المرض بتقدير الله تعالى ابتداء، لا بالعدوى المنفية. فيظن أن ذلك كان بسبب مخالطته له، فيعتقد صحة العدوى، فيقع في الإثم، فأمر بتجنب المجذوم؛ دفعا للوقوع في هذا الاعتقاد الذي يسبب الوقوع في الإثم, وهذا مسلك ابن حجر, وعلم الطب المعاصر يردّه. 2– أنّ هذه الأمراض لا تُعدي بطبعها، لكن الله تعالى جعل مخالطة

---

[1] ينظر الرسالة للشافعي (282/2).

[2] الطيرة: التشاؤم بالطيور. والمجذوم: المصاب بالجذام، وهو داء تتساقط أعضاء من يصاب به.

[3] الترمذي، كتاب القدر: ج4، ص450، أخرجه أحمد.

المريض بها للصحيح سببا لإعدائه مرضه، وقد يتخلّف ذلك عن سببه، كما في غيره من الأسباب، ففي الحديث الأول نفى – صلى الله عليه وسلم – ما كان يعتقده أهل الجاهلية من أن ذلك يعدي بطبعه, ولهذا قال في الحديث : ((فمن أعدى الأول؟)). وفي الثاني أعلم بأنّ الله سبحانه جعل ذلك سببا لذلك، وحذّر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعل الله سبحانه وتعالى. وهذا المسلك هو الذي سلكه ابن الصلاح. وهو الأصحّ والأرجح لأنّ علم الطب والاكتشافات الطبية توافقه.

ويمكن التمثيل أيضا بحديث أبي هريرة – رضي الله عنه – أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا». الذي رواه أصحاب السنن وأحمد, والحديث صححه بعض الأئمة كالترمذي وابن حبان والحاكم والطحاوي وابن عبد البر وغيرهم، ولكن جهابذة الحديث ، وصيارفته يضعفون الحديث.فقد نقل أبو داود، عن أحمد بن حنبل أنه أنكر هذا حديث, ونقل الزيلعي في نصب الراية أن أحمد قال :"هذا حديث ليس بمحفوظ, سألت عنه ابن مهدي فلم يصحّحه، ولم يحدثني به، وكان يتوقاه", قال احمد:"والعلاء ثقة لا ينكر من حديثه إلا هذا "[1]، وأنكره أيضاً أبو زرعة الرازي ، وضعفه العقيلي "، ونقل ابن حجر في الفتح [2] أن ابن معين أنكره. وقال ابن رجب كما في لطائف المعارف: " واختلف العلماء في صحة هذا الحديث ، فصحّحه غير واحد منهم الترمذي وابن حبان والحاكم والطحاوي وابن عبد البر، وتكلم فيه من هو أكبر من هؤلاء وأعلم، وقالوا: هو حديث منكر منهم عبد الرحمن بن مهدي والإمام أحمد وأبو زرعة الرازي والأثرم، وأعلّوه بالمعارضة للأحاديث الأقوى منه, وبتفرّد العلاء بن عبد الرحمن المدني به عن أبيه وقد رواه عن العلاء جمع, قال الإمام احمد:" لم يرو العلاء حديثاً أنكر منه"، ورده بحديث "لا تقدّموا رمضان بصوم يومٍ أو يومين"، فإن مفهومه جواز التقدم بأكثر من يومين وقال الأثرم الأحاديث كلها تخالفه يشير يشير إلى أحاديث صيام النبي صلى الله عليه وسلم شعبان كله

---

[1] نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي لجمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: 762هـ) المحقق: محمد عوامة, الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية, الطبعة: الأولى، 1418هـ/1997م (441/2)

[2] فتح الباري(129/4)

ووصله برمضان ونهيه عن التقدم على رمضان بيومين فصار الحديث حينئذ شاذا مخالفا للأحاديث الصحيحة, وقال الطحاوي هو منسوخ وحكى الإجماع على ترك العمل به وأكثر العلماء على أنّه لا يعمل به, وقد أخذ به آخرون منهم الشافعي وأصحابه ونهو عن ابتداء التطوع بالصيام بعد نصف شعبان لمن ليس له عادة ووافقهم بعض المتأخرين من أصحابنا "[1]، وقد أخرج مسلم للعلاء بهذه الجادة أكثر من أربعين حديثًا صحيفة كاملة عن العلاء عن أبيه, ولكنه أعرض عن هذا الحديث من أجل المخالفة للأحاديث الأخرى الأقوى منه، فمن الأحاديث الدالة على شذوذ هذا الحديث، حديث عائشة المخرج في الصحيحين من طريق أبي سلمه بن عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها قالت: "وما رأيته أي النبي صلى الله عليه وسلم في شهر أكثر منه صياماً في شعبان", وفي رواية أُخرى عند مسلم قالت:" ولم أرهُ صائماً من شهر قط أكثر من صيامه من شعبان كان يصوم شعبان كله، كان يصوم شعبان إلا قليلا", ومما يدل على ضعف هذا الحديث ما رواه الإمام مسلم رحمه الله من حديث عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل هل صمت من سرر شعبان قال: لا.فقال النبي صلى الله عليه وسلم:{إذا أفطرت من رمضان فصم يوماً وفي رواية يومين} وسرر شعبان الأيام الأخيرة منه فلذلك أخذ بعض أهل العلم كالبيهقي من هذا الحديث تضعيف حديث {إذا انتصف شعبان فلا تصوموا..}.وذهب بعض العلماء إلى إمكانية الجمع بين هذه الأحاديث فقال أبوا داود:" ليس هذا عندي خلافه" أي حديث :"كان يصل شعبان برمضان"[2]، وقال الإمام الترمذي في جامعه[3] :" ومعنى هذا الحديث عند بعض أهل العلم، أن يكون الرجل مفطراً فإذا بقي من شعبان شيء أخذ في الصوم لحال شهر رمضان، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يشبه قولهم حيث قال صلى الله عليه

---

[1] لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ), الناشر: دار ابن حزم للطبتعة والنشر, الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م (135/1)

[2] كتاب السنن لأَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَان بن الأَشْعَثِ السِّجِسْتَانِيّ., المَتَوَفَّى سنة 275 هجرية. أرقام الأحاديث تتوافق مع طبعة دار الفكر – بيروت.أرقام الأجزاء والصفحات تتوافق مع طبعة دار القبلة – بيروت.(139/3)

[3] 87/3

وسلم:"لا تقدّموا رمضان بصيام إلاّ أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه أحدكم", وقد دل هذا الحديث على أنما الكراهية على من يعتمد الصيام لحال رمضان"[1].

ومن وجد حديثين متعارضين مقبولين, فعليه أن يتبع المراحل الآتية:

أ–إذا أمكن الجمع بينهما: تعيّن الجمع، ووجب العمل بهما.

ب– إذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه نتبع هذه الطرق:1

– البحث عن الناسخ غير الصريح, فإن وجد قدمناه، وتركنا المنسوخ, وأمّا الناسخ الصريح فإنّه يصار إليه قبل الجمع, كقوله ﷺ:"كنت نهيتكم عن زيارة القبور..."أو"كان آخر الأمرين ترك الوضوء..."

2– وإن لم يعلم ذلك: رجحنا أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح التي تبلغ خمسين وجها أو أكثر، ثم عملنا بالراجح.

3– وإن لم يترجح أحدهما على الآخر –وهو نادر جدا, ولم يعلم وقوعه– توقفنا عن العمل بهما حتى يظهر لنا مرجح. [2]

– **أشهر المصنفات فيه:**

أ– اختلاف الحديث: للإمام الشافعي، وهو أول من تكلّم وصنّف فيه.

ب– تأويل مختلف الحديث: لابن قتيبة الدينوري.

ج– مشكل الآثار: للطحاوي، أبي جعفر أحمد بن سلامة. وكلها مطبوعة

– ناسخ الحديث ومنسوخه:

النسخ لغة: له معنيان: الإزالة والنقل، يقال: نسخت الشمس الظل إذا أزالته. ونسخت الكتاب، إذا نقلت ما فيه.

واصطلاحا: هو رفع الشارع حكما منه متقدِّما بحكم منه متأخِّر [3].

---

[1] دورة علمية في شرح كتاب الصيام من بلوغ المرام للشيخ عبد الرحمن العقل, دروس مسموعة في شرح الموقظة في علم المصطلح للشيخ عبدالله السعد على الشاملة ص 7

[2] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر حققه نور الدين عتر (ص79).

[3] علوم الحديث ، ص277

2– أهمية علم الناسخ والمنسوخ:معرفة هذا العلم مهم للعلماء, وصعب عليهم معرفته، قال الزهري:"أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ الحديث من منسوخه"[1]. وأشهر المبرزين فيه هو الإمام الشافعي. فقد كانت له فيه اليد الطولى، والسابقة الأولى. قال الإمام أحمدُ لابن وارة –وقد قدم من مصر: كتبت كتب الشافعي؟ قال: لا، قال: فرطت؛ ما علمنا المجمل من المفسر، ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعي"[2].

ويعرف ناسخ الحديث من منسوخه بأحد هذه الأمور:

أ– بتصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم كحديث بريدة في مسلم: "كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها؛ فإنها تذكر الآخرة"[3]. ب– بقول صحابي: كقول جابر بن عبد الله رضي الله عنه: "كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار"[4].

جـ– بمعرفة التاريخ: كحديث شداد بن أوس مرفوعا: "أفطر الحاجم والمحجوم"[5]؛ نُسخ بحديث ابن عباس "أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم"[6], وقد بيّن الشافعي أنّ الثاني ناسخ للأول، إذ أنّ شدّاد كان مع النبي صلى الله عليه وسلم زمن الفتح، فرأى رجلا يحتجم في شهر رمضان، فقال: " أفطر الحاجم والمحجوم ". وروي في حديث ابن عباس" أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم صائم". فبان بذلك: أنّ الأول كان زمن الفتح في سنة ثمان، والثاني في حجة الوداع في سنة عشر[7].

---

[1] الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والإختصار. لابن عبد البر النمري القرطبي 368هـ – 463هـ, تحقيق: عبدالمعطي امين قلعجي.,الناشر: دار قتيبة – دمشق | دار الوعي – حلب,الطبعة: الأولى 1414هـ – 1993م (149/2).

[2] معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح المحقق: نور الدين عتر (ص277).

[3] رواه مسلم، كتاب الأضاحي، حديث 37، بنحوه.

[4] سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)

المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد, الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت (49/1) برقم 192.

[5] رواه أبو داود كتاب الصوم، حديث 2369.

[6] أخرجه البخاري، كتاب الصوم: 4/ 174، حديث 1938.

[7] مقدمة ابن الصلاح (278/1).

د– دلالة الإجماع: كحديث:"من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه"[1]. فإنّه منسوخ عرف نسخه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به. والإجماع "لا يَنسخ ولا يُنسخ", ولكن يدل على وجود ناسخ غيره[2].

4– أشهر المصنفات فيه: إنّ التدوين في الناسخ والمنسوخ كان من أوائل العلوم تدوينا ولكنّ أكثره اقتصر على النسخ في القرآن وأهم الدواوين في نسخ السنة.أ– ناسخ الحديث ومنسوخه لأبي بكر الأثرم (ت 273 هـ) ب– ناسخ الحديث ومنسوخه لأبي حفص عمر ابن شاهين (ت 385هـ).ج– الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت584هـ). د– إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه لأبي الفرج عبد الرحمن الجوزي (المتوفى: 597هـ). د– رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار لأبي إسحاق الجعبري المتوفى سنة 723 هـ. وهي كلّها مطبوعة .

[1] رواه أبو داود، كتاب الحدود، حديث 4484. قال النووي: "دل الإجماع على نسخه".

[2] مقدمة ابن الصلاح (278/1)

شجرة أقسام الحديث المقبول من حيث العمل به وعدم العمل به

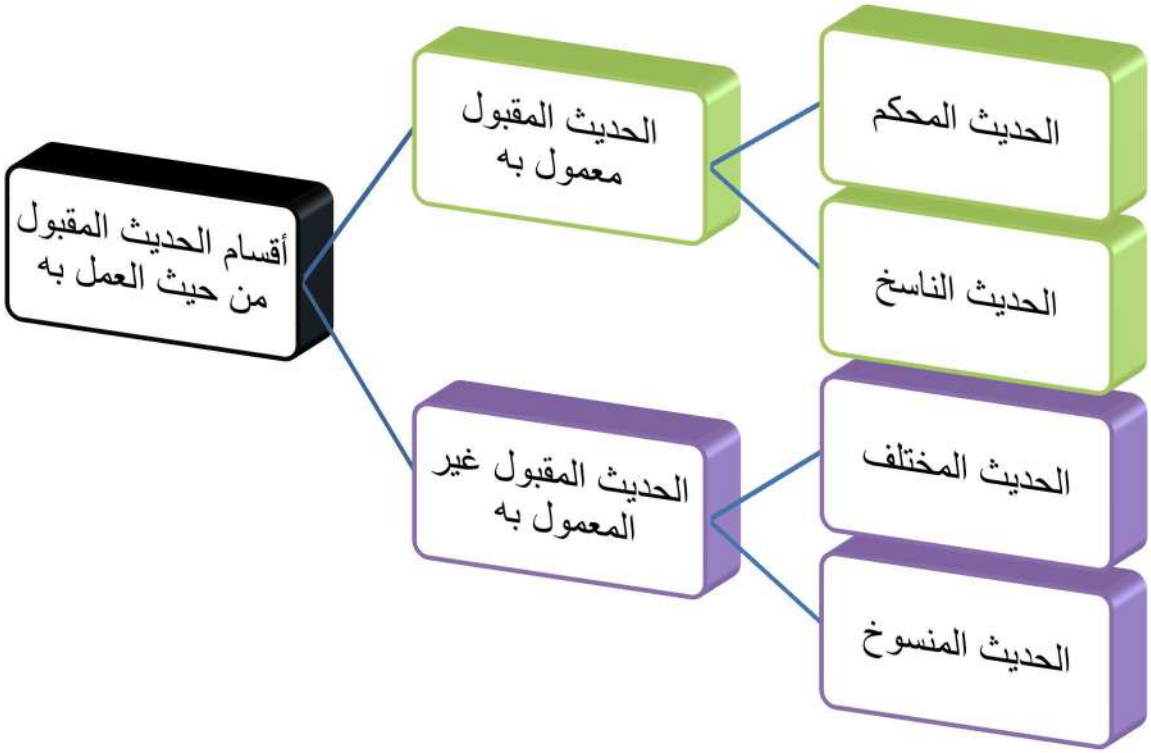

الخبر المردود وهو الحديث الضعيف: هو الخبر الذي لم يترجح عندنا صدق المخبر به. وذلك بفقد أحد الشروط الخمسة للحديث المقبول . وقد قسّم العلماء الخبر المردود إلى أقسام كثيرة، وأطلقوا على كثير منها أسماء خاصة بها، واكتفوا بتسمية بعضها بال"الضعيف". وأسباب رد الحديث كثيرة، ولكنها ترجع إمّا إلى الإسناد, وهو الأصل وهو الأكثر, وإما إلى المتن , وهو الأقل وأسباب رد الحديث بالنسبة للإسناد ترجع في الجملة إلى أحد أمرين:أ– إمّا إلى الإسناد بأن يكون فيه انقطاع ظاهر أو انقطاع خفي وهو التدليس أو الإرسال خفي . ب– وإمّا إلى الراوي بأن يكون فيه ضعف أو وهم في حفظه أو طعن في عدالته. وتحت كل من هاذين السببين أنواع متعدّدة. أ–الضعيف لغة: ضد القوي، والضعف حسي ومعنوي، والمراد به هنا المعنوي .ب– اصطلاحا: هو ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه فهو إذن الحديث الذي ليس بصحيح ولا حسن.

– تفاوته: ويتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف رواته وخفّته، كما يتفاوت الصحيح. فمنه الضعيف، ومنه الضعيف جدا، ومنه الواهي، ومنه المنكر، وشر أنواعه الموضوع[1], وقد درج بعض العلماء على ذكر أوهى الأسانيد بالنسبة للصحابة أو البلدان في قسم الضعيف حتى يتعرّف الطالب على أشد الأحاديث ضعفاء.

فأوهى أسانيد العمريين: محمد بن عبد الله بن القاسم بن عمر بن حفص بن عاصم, عن أبيه, عن جده, فإن الثلاثة محمدا والقاسم وعبد الله لا يحتج بهم.

وأوهى أسانيد أبي هريرة: السري بن إسماعيل, عن داود بن يزيد الأودي, عن أبيه, عنه. فالسري وداود كلاهما ضعيف.

وأوهى أسانيد أنس: داود بن المحبر, عن قحذم, عن أبيه, عن أبان بن أبي عياش عنه. فداود وأبان متهمان. وأوهى أسانيد ابن عباس مطلقا: السدي الصغير محمد بن مروان, عن الكلبي, عن أبي صالح, عنه. قال الحافظ ابن حجر: هذه سلسلة الكذب, لا سلسلة الذهب. وأوهى أسانيد المكيين: عبد الله بن ميمون القداح, عن شهاب بن خراش, عن إبراهيم بن يزيد الخوزي, عن عكرمة, عن ابن عباس. فالقداح والخوزي متروكان.

[1] علوم الحديث، معرفة الموضوع، ص 89. النكت لابن حجر (124/1), منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية, الطبعة: 3، 1401 هـ -1981 م (301)

وأوهى أسانيد الشاميين: محمد بن قيس المصلوب, عن عبيد الله بن زحر, عن علي بن يزيد, عن القاسم, عن أبي أمامة. فالمصلوب كذاب ، وعلي بن يزيد ضعيف.

مثال الحديث الضعيف: «جنبوا مساجدكم صبيانكم». هذا الحديث أخرجه ابن ماجة (247/1).

والبيهقي (103/10)، وغيرهما . وهو حديث ضعيف جداً.فأما سند ابن ماجه؛ ففيه الحارث بن نبهان، وهو متروك الحديث.وأما سند البيهقي؛ فقد قال البيهقي نفسه عقب إخراجه: العلاء بن كثير هذا شامي منكر الحديث».وقال ابن الجوزي:«إنه حديث لا يصح».كما أنه معارض للأحاديث الصحيحة على جواز إدخال الصبيان المساجد.فمن ذلك على سبيل المثال: ما خرجه الشيخان وغيرهما عن أبي قتادة رضي الله عنه؛ قال: كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يصلي وهو حامل أمامةَ بنت زينب، فإذا سجد، وضعها، وإذا قام؛ حملها».كما في صحيح مسلم ,وجاء في الصحيحين عن أنس بن مالك، أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سمع بكاء الصبي في الصلاة وهو يريد أن يطيلها، خفّف فيها مخافة أن تفتن أمه» وهذا كله في المسجد

حكم رواية الضعيف : يمكن أن نقسّم الحديث الضعيف باعتبار انجباره وعدمه إلى قسمين, قسم لا يمكن انجباره كالحديث الموضوع وشديد الضعف والمنكر , وقسم خفيف الضعف ممّا يمكن ارتقاؤه إلى الحسن كالحديث المرسل وحديث من يقع في الوهم أحيانا. فأمّا الأوّل فقد اتّفق علماء الحديث على حرمة رواية الأحاديث الموضوعة, لأيّ أحد علم حالها، في أي معنى كان سواء الأحكام أو القصص أو الترغيب والترهيب أو غيرها إلاّ للتحذير منه أو مقرونا ببيان وضعه, لقول النبي ﷺ في حديث سمرة: "من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"[1], ويلتحق به ما كان قريبا منه كشديد الضعف أو شديد النكارة من الحديث المطروح الذي لا يمكن أن ينجبر بغيره ممّا فيه متّهم أو شديد النكارة, قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه:"إنّ الواجب على كلّ أحد عرف التمييز بين صحيح الرّوايات وسقيمها, وثقات الناقلين لها من المتّهمين, أن لا يروي منها إلاّ ما عرف صحّة مخارجه, وأن يتّقي منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع, والدليل على أن الذي قلناه هو

[1] معرفة علوم الحديث، معرفة الموضوع، ص 98.

اللازم دون غيره, قول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا} [سورة الحجرات آية6]" [1]. وأمّا الأحاديث غير الموضوعة وغير شديدة الضعف ممّا يصلح للشواهد والمتابعات فيجوز عند أهل الحديث وغيرهم روايتها والتساهل في أسانيدها إذا كانت في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب لا في العقائد والأحكام, لأنّها أولا لا تدخل في الوعيد, قال الإمام الترمذي (ت279هـ): سألت أبا محمد عبد الله بن عبد الرحمن[يعني الدارمي]: عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "من حدّث عنّي حديثا وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" قلت له: من روى حديثا وهو يعلم أنّ إسناده خطأ أيُخاف أن يكون قد دخل في حديث النبي صلى الله عليه وسلم, أو إذا روى الناس حديثا مرسلا فأسنده بعضهم أو قلب إسناده يكون قد دخل في هذا الحديث؟ فقال:لا .إنّما معنى هذا الحديث إذا روى الرجل حديثا ولا يعرف لذلك الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أصل فحدّث به فأخاف أن يكون قد دخل في هذا الحديث"[2]. وثانيا لأنّ أهل السنن الأربعة لا سيما سنن ابن ماجة، وأهل المصنّفات، والمسانيد لم يلتزموا الصحة والحسن, فلعلّهم قصدوا نقل الأسانيد التي تتقوى مع بعضها, فلو لم تنقل لتعطّل جزء من السنة عن العمل به, فوجودها في دواوين السنة والمصنفات الحديثية لا سيما عند من لم يلتزم الصحة والحسن هو إقرار منهم على جواز روايتها لأنّها قد تتقوى بغيرها[3]. واحتمال الجهل بحالها عند جميعهم احتمال بعيد, قال الإمام ابن تيمية : "قد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط في حديثه، ويكون حديثه الغالب عليه الصحة، فيروون عنه لأجل الاعتبار به، والاعتضاد به، فإنّ تعدّد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها، ولو كان الناقلون فجاراً وفساقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولاً، ولكن كثر في حديثهم الغلط؟ ومثل هذا عبد الله بن لهيعة، فإنه من أكابر

---

[1] مقدمة صحيح مسلم 1 / 8.

[2] سنن الترمذي (334/4)

[3] وقد نقل الإمام علي القاري في "المرقاة شرح المشكاة" عن الحافظ ابن حجر في بيان ذلك قوله: "السبيل لمن أراد الاحتجاج بحديث من السنن الأربعة، لا سيما سنن ابن ماجه، ومصنف ابن أبي شيبة، ومصنف عبد الرزاق مما الأمر فيه أشد، أو بحديث من المسانيد؛ لأن هذه لم يشترط جامعوها الصحة والحسن" مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لملا علي الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ), دار الفكر، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002م (24/1).

علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر، كثير الحديث، لكن احترقت كتبه فصار يحدّث من حفظه فوقع في حديثه غلط كثير، مع أنّ الغالب على حديثه الصحّة. قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به، مثل ابن لهيعة، وأمّا من عرف منه أنّه يتعمّد الكذب فمنهم من لا يروي عن هذا شيئاً. وهذه طريقة أحمد بن حنبل وغيره، لم يرو في مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروي عمن عرف منه الغلط للاعتبار به، والاعتضاد"[1]. ونقل الإمام ابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله) في باب الرخصة في كتابة العلم، عن سفيان الثوري أنه قال: "إني أحب أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه، حديث أكتبه أريد أن أتخذه دينا، وحديث رجل أكتبه فأوقفه لا أطرحه ولا أدين به، وحديث رجل ضعيف أحب أن أعرفه ولا أعبأ به", وقال أيضا " أحاديث الفضائل تسامح العلماء قديمًا في روايتها عن كل، ولم ينتقدوا فيها كانتقادهم في أحاديث الأحكام "[2].وثالثا فقد أجاز الشارع الرواية عن بني إسرائيل فيما لا يخالف ديننا كما جاء في الحديث الذي رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو أنّ النبي – صلى الله عليه وسلم –قال: « بلغوا عنى ولو آية, وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج, ومن كذب علىّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار », مع قوله – صلى الله عليه وسلم – فيما رواه أبو داود و أحمد: « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وكتبه ورسله فإن كان حقا لم تكذبوهم وإن كان باطلا لم تصدقوهم ». قال ابن حجر في فتح الباري: " وقال مالك: المراد جواز التحدّث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما علم كذبه فلا"[3]. فإذا جاز الرواية عمن لا نعرف ذواتهم ولا أشخاصهم بدون أسانيد ولا رواة فيما يحتمل صدقا وكذبا لكونه لا يخالف ديننا, ممّا يشحذ الهمم وبقوي النفوس في

---

[1] الفتاوى: 18/ 26- 27.

[2] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ), تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , محمد عبد الكبير البكري, الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب, عام النشر: 1387 هـ (39/6), جامع بيان العلم وفضله ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ), دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي,الناشر: مؤسسة الريان – دار ابن حزم, الطبعة الأولى 1424 – 2003 هـ (99/1).

[3] فتح الباري لابن حجر, تح: محمد فؤاد عبد الباقي ,دار المعرفة– بيروت، 1379, قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب, مع تعليقات عبد العزيز بن باز (499/6).

المواعظ وفضائل الأعمال, فكيف بما روي بإسناد فيه ضعف خفيف يمكنه أن ينجبر إلى الحسن إذا اعتضد. ورابعا كلام كبار أئمة الحديث يدل على جواز رواية الضعيف في فضائل الأعمال فمنها قول الإمام أحمد في رواية عباس الدوري عنه " ابن إسحاق رجل تكتب عنه هذه الأحاديث يعني المغازي ونحوها وإذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا وقبض أصابع يده الأربع[1] وقال النوفلي: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشدّدنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكماً أو يرفعه، تساهلنا في الأسانيد". وقال الميموني: "سمعت أبا عبد الله يقول:" أحاديث الرّقاق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجئ شئ فيه حكم", وكان أبو زكريا العنبري يقول: "الخبر إذا ورد لم يحرّم حلالاً ولم يحل حراماً ولم يوجب حكماً، وكان في ترغيب أو ترهيب أو تشديد أو ترخيص وجب الإغماض عنه والتساهل في رواته". ونقل البيهقي في المدخل عن ابن مهدي:"إذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد وانتقدنا في الرجال، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب سهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال"[2].وممن رُوي عنه ذلك السفيانان وابن معين وابن المبارك وقال ابن عبد البر: "أحاديث الفضائل لا نحتاج فيها إلى من يحتج به"[3].ويجب أن يتنبه إلى أنّه عند رواية الحديث الضعيف بغير إسناد –ولو في الفضائل– فلا يقال فيه: قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا وما أشبه هذا من الألفاظ الجازمة, وإنّما يقال فيه رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو أُثر عنه كذا, وهذا الحكم سائر في كل ما يشك في صحته وضعفه وإنّما يقال قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم– فيما ظهرت صحته"[4].

حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال

[1] فتح المغيث 267/1.

[2] تنظر هذه الآثار في الكفاية: 213 فتح المغيث 267/1.

[3] جامع بيان العلم وفضله 22

[4] مقدمة ابن الصلاح ص 103

أولا: لا بدّ أن يعلم أنّ المقصود بالحديث الضعيف في هذا الباب أي الأحاديث الخفيفة الضعف, لأنّ العلماء اتّفقوا على تحريم رواية الموضوع لمن علمه إلاّ مقرونا ببيان وضعه, وكذا يلحق به ما قرب منه, وقد سبقت الإشارة إلى كلام أئمة الحديث في بيان ذلك .

ثانيا : نقل بعض العلماء اتفاق المحدثين على أنه لا يجوز العمل بالحديث الضعيف في الحلال والحرام نهيك عن العقائد إذ لا يجوز إثبات شرع أو دين من حلال أو حرام إلاّ بحديث صحيح أو حسن .

ثالثا نقل بعض العلماء الإجماع على أنه لا يجوز إثبات حكم شرعي كالكراهة والندب والإباحة ولو في فضائل الأعمال, وكذا ما كان فيه تقييد عبادة بوقت أو تحديدها بعدد أو كيفية, فلا يجوز إثبات ذلك بحديث ضعيف, ولو في فضائل الأعمال لأنه من التشريع في دين الله وهو لا يكون إلاّ بحديث صحيح أو حسن قال الإمام ابن تيمية: "العمل إذا علم أنّه مشروع بدليل شرعي، وروي في فضله حديث لا يعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقاً، ولم يقل أحد من الأئمة أنّه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف. ومن قال هذا فقد خالف الإجماع, وهذا كما أنه لا يجوز أن يحرم شيء إلا بدليل شرعي، لكن إذا علم تحريمه وروى حديث في وعيد الفاعل له، ولم يعلم أنه كذب جاز أن يرويه فيجوز أن يروى في الترغيب والترهيب ما لم يعلم أنه كذب، لكن فيما علم أن الله رغب فيه أو رهب منه بدليل آخر غير هذا الحديث المجهول حاله. وهذا كالإسرائيليات، يجوز أن يروى منها ما لم يعلم أنه كذب للترغيب والترهيب فيما علم أن الله تعالى أمر به في شرعنا ونهى عنه في شرعنا فأما أن يثبت شرعاً لنا بمجرد الإسرائيليات التي لم تثبت فهذا لا يقوله عالم، ولا كان أحمد بن حنبل ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة", وقال أيضا:«إذا تضمّنت أحاديث الفضائل الضعيفة تقديراً وتحديداً، مثل صلاة في وقت معين بقراءة معينة أو على صفة معينة لم يجُز ذلك، لأن استحباب هذا الوصف المعين لم يثبت بدليل شرعي»[1].

رابعا: اختلف العلماء في حكم العمل بالضعيف في فضائل الأعمال بالشروط السابقة إلى ثلاثة فرق.

[1] مجموع الفتاوى (1/ 251) (9/ 329).

1–الفريق الأوّل قال بالمنع مطلقا, أي لا يعمل بالضعيف في أي باب من أبواب الدين سواء الحلال أو الحرام أو الفضائل والرقائق, وممن قال بذلك الإمام أبو بكر ابن العربي المالكي و من المعاصرين الشيخ أحمد شاكر والشيخ الألباني .فذهب الإمام ابن العربي إلى أنه لا يجوز العمل بالحديث الضعيف مُطلقاً لا في فضائل الأعمال ولا في غيرها"[1] وقال الشيخ أحمد شاكر:"لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة بل لا حجة لأحد إلا بما صحّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث صحيح أو حسن"[2].

2– **وذهب الفريق الثاني** إلى العمل بالحديث الضعيف في الفضائل أي من غير شروط غير شرط خفة الضعف, وممن ذهب إلى ذلك الإمام النووي حيث قال في كتابه الأذكار: "قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: "يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف، ما لم يكن موضوعا، وأما الأحكام كالحلال والحرام، والبيع والنكاح و الطلاق وغير ذلك فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن إلا أن يكون في احتياط في شيء من ذلك".[3] , وقال أيضا :" وقد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال"[4]. وذكر النووي مثالا على ما قرره فقال :" اعلم أنه يستحب إحياء ليلتي العيدين في ذكر الله تعالى، والصلاة، وغيرهما من الطاعات، للحديث الوارد في ذلك: " من أحيا ليلتي العيدين، لم يمت قلبه يوم تموت القلوب " وروي: " من قام ليلتي العيدين لله محتسبا لم يمت قلبه يوم تموت القلوب", هكذا جاء في رواية الشافعي وابن ماجه، وهو حديث ضعيف رويناه من رواية أبي أمامة مرفوعا وموقوفا، وكلاهما ضعيف، لكن أحاديث

---

[1] فتح المغيث (351/1), [تدريب الراوي (1/ 252)].

[2] الباعث الحثيث 92

[3] الأذكار النووي (المتوفى: 676هـ) تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط رحمه الله الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان (ص8),القول البديعُ في الصَّلاةِ عَلَى الحَبِيبِ الشَّفِيعِ لشمس الدين السخاوي (المتوفى: 902هـ), دار الريان للتراث (ص255)

[4] الأربعون النووية, لأبي زكريا النووي (المتوفى: 676هـ)/ الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع، لبنان – بيروت/ط، 1430 هـ - 2009 م (ص 42)

الفضائل يتسامح فيها كما قدمناه في أول الكتاب"[1].وقد نسب بعضهم هذا القول لأبي داود وشيخه أحمد بن حنبل بأنهم يعملون بالضعيف حتى في الأحكام ويقدّمونه على القياس إذا لم يكن في الباب غيره. وأنكر بعض العلماء ذلك بأنّ المقصود به الحسن عند المتقدمين, قال ابن القيم في إعلام الموقعين[2]:"ليس المراد بالضعيف عنده [أي أحمد] الباطل ولا المنكر ولا ما في روايته متهم لا يسوغ الذهاب إليه والعمل به، بل الحديث الضعيف عنده قسم من الصحيح وقسم من أقسام الحسن ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بل إلى صحيح وضعيف، والضعيف عنده مراتب"، وقال طاهر الجزائري[3]:"قال ابن تيميه في كتاب منهاج السنة النبوية – إن قولنا إن الحديث الضعيف خير من الرأي ليس المراد به الضعيف المتروك لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث إبراهيم الهجري ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصحّحه, وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إمّا صحيح وإمّا ضعيف، والضعيف نوعان ضعيف متروك وضعيف ليس بمتروك، فتكلّم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لا يعرف اصطلاح الترمذي فسمع قول بعض أئمة الحديث "الضعيف أحب إلي من القياس" فظنّ أنّه يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي".

3–وذهب فريق ثالث إلى جواز العمل بالحديث الضعيف ولكن بقيود ثلاثة قال الحافظ السخاوي: "وقد سمعت شيخنا مرارا [أي الحافظ ابن حجر] يقول: –وكتبه لي بخطه–".إن شرائط العمل بالضعيف ثلاثة:

الأول متفق عليه: أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

والثاني: أن يكون مندرجا تحت أصل عام، بحيث لا يكون التشريع بالحديث الضعيف, فيخرج به ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلا.

---

[1] الأذكار النووي (المتوفى: 676هـ) (ص171)

[2] إعلام الموقعين عن رب العالمين لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (المتوفى: 751 هـ) ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن –الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية–ط: الأولى، 1423 هـ (55/2)

[3] توجيه النظر إلى أصول الأثر، ص292

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته لئلا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله. والأخيران عن ابن عبد السلام، وعن صاحبه ابن دقيق العيد، والأول نقل العلائي الاتفاق عليه"[1],وقيل هذا مذهب الجمهور .

معنى العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ومثاله: اشترط بعض العلماء ممن يجوزون العمل بالحديث الضعيف بالشروط السابقة أن لا يحدّد أو يقدّر عبادة بعدد أو كيفية أو وقت وأن لا يعارض أحاديث صحيحة قال ابن تيمية في مراد العلماء من العمل بالحديث الضعيف في الفضائل: « مرادهم بذلك أن يكون العمل مما قد ثبت أنه يحبه الله أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع، كتلاوة القرآن والتسبيح والدعاء والصدقة والعتق والإحسان إلى الناس، وكراهة الكذب والخيانة ونحو ذلك، فإذا رُوي حديث في فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها، وكراهة بعض الأعمال وعقابها، فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا رُوي فيها حديث لا نعلم أنه موضوع جازت روايته والعمل به، بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب، أو تخاف ذلك العقاب، كرجل يعلم أن التجارة تربح، لكن بلغه أنها تربح ربحاً كثيراً فهذا إن صدق نفعه، وإن كذب لم يضره»[2].وقال أيضا:" فإذا تضمّنت أحاديث الفضائل الضعيفة تقديرا وتحديدا مثل صلاة في وقت معين بقراءة معينة أو على صفة معينة لم يجز ذلك؛ لأنّ استحباب هذا الوصف المعيّن لم يثبت بدليل شرعي بخلاف ما لو روي فيه من دخل السوق فقال:لا إله إلا الله كان له كذا وكذا"[3] , فإنّ ذكر الله في السوق مستحب لما فيه من ذكر الله بين الغافلين كما جاء في الحديث المعروف:{ذاكر الله في الغافلين كالشجرة الخضراء بين

---

[1] القول البديعُ في الصَّلاةِ عَلَى الحَبِيبِ الشَّفِيعِ لشمس الدين السخاوي (المتوفى: 902هـ), دار الريان للتراث (ص255).

[2] مجموع الفتاوى (66/18).

[3] قال العجلوني :حديث ابن عمر" من دخل السوق فقال "لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير؛ كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، ورفع له ألف ألف درجة". قال ابن القيم: هذا الحديث معلول، أعله أئمة الحديث. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: حديث منكر. وقال الترمذي فيه: حديث وقع فيه خطأ أو غلط. ورواه ابن ماجه في سننه، وفي سنده ضعف؛ كما قال الدارقطني والنسائي والدارمي وأبو زرعة. وذكره الترمذي في جامعه وقال: حديث غريب. ينظر كشف الخفاء ومزيل الإلباس لإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (المتوفى: 1162هـ), الناشر: المكتبة العصرية, تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي, الطبعة: الأولى، 1420هـ - 2000م. (295/2).

الشجر اليابس}[1] فأما تقدير الثواب المروي فيه فلا يضر ثبوته ولا عدم ثبوته, وفي مثله جاء الحديث الذي رواه الترمذي: {من بلغه عن الله شيء فيه فضل فعمل به رجاء ذلك الفضل, أعطاه الله ذلك, وإن لم يكن ذلك كذلك}"[2].وقال الإمام الزركشي :" وقال [أي ابن دقيق العيد] في شرح العمدة حيث قلنا يعمل بالضعيف لدخوله تحت العمومات مثاله الصلاة المذكورة في أول جمعة من رجب, فإنّ الحديث فيها ضعيف فمن أراد فعلها وإدراجها تحت العمومات الدالة على فضل الصلاة والتسبيحات لم يستقم لأنّه صحّ [أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تخص ليلة الجمعة بقيام, وهذا أخص من العمومات الدالة] على فضيلة مطلق العبادة, قال وهذا الاحتمال الذي قلناه من جواز إدراجه تحت العمومات نريد به في الفعل لا في الحكم باستحباب ذلك الشيء المخصوص بهيئته الخاصة لأن الحكم باستحبابه على هيئته الخاصة يحتاج إلى دليل عليه ولا بد, بخلاف ما إذا بني على أنه من جملة الخيرات التي لا تختص بذلك الوقت ولا بتلك الهيئة وهذا [هو] الذي قلنا باحتماله وجواز العمل به"[3].

ومثاله أيضا حديث أبي هريرة وغيره: ((كل أمرٍ ذي بال لا يبدأ بحمد الله فهو أبتر)) وفي رواية:((ببسم الله))[4], وله ألفاظ وطرق كثيرة قد حكم عليها جمعٌ من أهل العلم بالضعف، فلا تقوم بها حجة، ولكن قد حسن النووي والعراقي وقبلهما ابن الصلاح وابن حبان حديث الحمدلة .فمن بلغ عنده مرتبة الحسن عمل به، ومن جرى وسار على مذهب جمهور أهل العلم من العمل بالضعيف في مثل هذا المقام يفتتح بالبسملة والحمدلة, وفي البدء بها استعانة بالله وبأسمائه وتبركاً بهذه الكلمة العظيمة في شؤون المؤمن كخطبه، ومحاضراته، ورسائله,

---

[1] قال الإمام العراقي:" حديث «ذاكر الله في الغافلين كالشجرة الخضراء في وسط الهشيم»: أخرجه أبو نعيم في الحلية والبيهقي في الشعب من حديث ابن عمر بسند ضعيف وقال «في وسط الشجر» .ينظر المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ), الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م (349/1).

[2] مجموع الفتاوى" (67/18) .

[3] النكت على مقدمة ابن الصلاح لأبي عبد الله بدر الدين م الزركشي الشافعي (المتوفى: 794هـ), المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج, الناشر: أضواء السلف – الرياض, الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م (311/2).

[4] رواه أبو داود: كتاب الأدب (4840) : باب الهدى في الكلام. وفي رواية عنده "بالحمد فهو أجذم" وأشار إلى أنه مرسل.

وأكله وشربه ولبسه, ولذا نجد الإمام مسلم ابتدأ كتابه بالحمدلة مع أنّ الرسول ﷺ لم يبتدئ كتابه إلى هرقل إلاّ بالبسملة؟ وكذلك جاءت البسملة في كتاب سليمان إلى بلقيس كما نصّ على ذلك القرآن؟ واكتفى الإمام البخاري –رحمه الله تعالى– بالبسملة فقط ".

شجرة أقسام الحديث الضعيف عموما

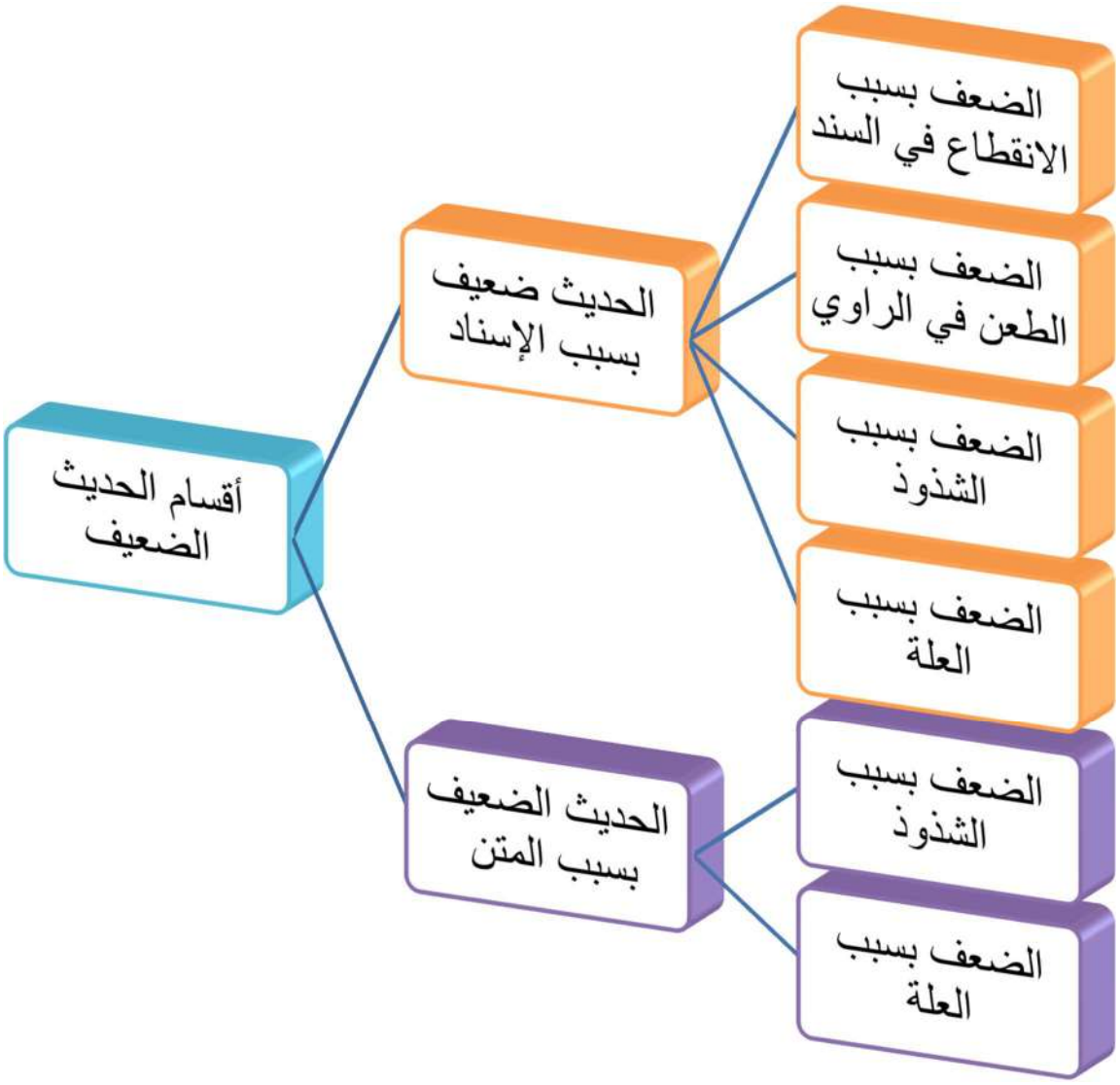

المردود بسبب سقط من الإسناد: المراد بالسقط في الإسناد انقطاع سلسلة الإسناد بسقوط راو أو أكثر عمدا من بعض الرواة أو من غير عمد، من أول السند أو من آخره أو من أثنائه، سقوطا ظاهرا أو خفيا.

أنواع السقط : يتنوع السقط من الإسناد بحسب الظهور والخفاء إلى نوعين هما :

أ– سقط ظاهر أو جلي وهو ما يشترك في معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث، ويعرف هذا السقط من عدم التلاقي بين الراوي وشيخه، إمّا لأنّه لم يدرك عصره، أو أدرك عصره لكنه لم يجتمع به (وليست له منه إجازة ولا وجادة)، لذلك يحتاج الباحث في الأسانيد إلى معرفة تاريخ الرواة الذي يتضمن بيان مواليدهم ووفياتهم وأوقات طلبهم وارتحالهم وغير ذلك.

وقد قسّم علماء الحديث أنواع السقط الظاهر بحسب مكان السقط أو عدد الرواة الذين أسقطوا إلى أربعة أنواع هي:المعلق وهو ما وقع فيه السقط من أول الإسناد ويقابله المرسل. وهناك المعضل والمنقطع, وهو ما يقع فيه السقط أثناء الإسناد.

ب–سقط خفي: ولا يدركه إلا الأئمة الحذّاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد. وهو نوعان:المدلَّس والمرسل الخفي.

أنواع السقط الجلي :

1– المعلق .لغة : هو اسم مفعول من "علّق" الشيء بالشيء أي ربطه به وجعله معلّقا. وسُمي هذا السند معلّقا بسبب اتصاله بالجهة العليا فقط، وانقطاعه من الجهة الدنيا، فصار كالشيء المعلّق بالسقف ونحوه.اصطلاحا : ما حذف من مبدأ إسناده راو فأكثر على التوالي, وقد يحذف جميع السند فيقول البخاري في كتابه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كذا أو فعل كذ".– مثاله: ما أخرجه البخاري

في باب ما يذكر فى الفخذ :" وقال أبو موسى غطى النبى – صلى الله عليه وسلم – ركبتيه حين دخل عثمان"[1]. فهذا حديث معلّق، لأنّ البخاري حذف جميع إسناده إلاّ الصحابي وهو أبو موسى الأشعري.

[1] البخاري .كتاب الصلاة . جـ1 . ص90

- **حكم الحديث المعلق** :الحديث المعلّق مردود،لأنّه فقد شرطا من شروط القبول وهو اتصال السند, وذلك بحذف راو أو أكثر من إسناده مع عدم علمنا بحال ذلك المحذوف .

5- **حكم المعلقات في الصحيحين** : هذا الحكم, وهو أنّ المعلّق مردود , هو للحديث المعلّق خارج الصحيحين, وأمّا ما كان في الصحيحين أو ممن اشترط الصحة في كتابه, فما ذُكر بصيغة الجزم: ك " قال " و " ذكر " و " حكى " فهو حكم بصحته من صاحب الصحيح عن المضاف إليه. وما ذكر بصيغة التمريض : ك " قيل " و" ذُكر " و" حُكي " فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، بل فيه الصحيح والحسن والضعيف الذي ينجبر، لكن ليس فيه حديث واه لوجوده في الكتاب المسمى بالصحيح، وطريق معرفة الصحيح من غيره هو البحث عن إسناد هذا الحديث والحكم عليه بما يليق به.

2–**المرسل لغة**: هو اسم مفعول من " أرسل" بمعنى "أطلق" فكأنّ المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده براو معروف.اصطلاحا : هو قول التابعي قال رسول الله ﷺ أو فعل كذا أو فعل بحضرته, فيقع السقط من آخر إسناده من بعد التابعي[1]. والتابعي هو من لقي الصحابي مسلما ومات على الإسلام ولو تخلّلت ردة على الصحيح.–و مثاله: ما أخرجه مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – نهى عن المزابنة والمحاقلة", والمزابنة اشتراء الثمر (أي الرطب) بالتمر, والمحاقلة اشتراء الزرع (**الحب في سنبله قبل جفافه**) بالحنطة واستكراء الأرض بالحنطة." فسعيد بن المسيب تابعي كبير (ت 94هـ)، روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون أن يذكر الواسطة بينه وبين النبي صلي الله عليه وسلم، فسقط من إسناد هذا الحديث آخره, وهو من بعد التابعي، وأقل ما يقع السقط في المرسل أن يكون قد سقط الصحابي, ويحتمل أن يكون قد سقط معه غيره كتابعي أو أكثر مثلا.

ملاحظة هامة: قد توسّع بعض المحدّثين من المتقدّمين كأحمد والبخاري وأبي داوود وغيرهم من الفقهاء والأصوليين فأطلقوا كلمة " المرسل" على كل منقطع على أيّ وجه كان انقطاعه, سواء كان الانقطاع في أوّل السند أو في أثنائه أو في آخره, ولكن هذا عند إطلاق الاسم– أي المرسل–، وأمّا عند استعمال الفعل المشتقّ أو المصدر كإرسال أو أرسله

[1] نزهة النظر ص 43

فلان...، فيطلقونه على المنقطع والمرسل من غير تفريق بينهما، فيقولون: أرسله فلان، أو فيه إرسال سواء كان ذلك الحديث مرسلا أو منقطعا, ولا يفرّقون [1].

- **حكم المرسل** في الأصل ضعيف مردود، لفقده شرط اتصال السند، ممّا يؤدي إلى الجهل بحال الراوي المحذوف لاحتمال أن يكون المحذوف غير صحابي، وفي هذه الحال يحتمل أن يكون ضعيفا, وقد وصل الانقطاع إلى ستة أو سبعة، وهو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض[2].

ويحتمل أن يكون المحذوف هو الصحابي فقط خاصة إذا كان المرسِل من كبار التابعين, ولذلك اختلف العلماء في حكم المرسل والاحتجاج به، بسبب أنّ هذا النوع من الانقطاع يختلف عن أي انقطاع آخر في السند، لأنّ الساقط منه غالبا ما يكون صحابيا، والصحابة عدول، لا تضرّ عدم معرفتهم.

ويمكن أن نجمل مذاهب العلماء في حكم الاحتجاج بمراسيل التابعين في ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول: عدم الاحتجاج بالمرسل فهو من جملة الحديث الضعيف.قال أبو عيسى الترمذي– رحمه الله – :والحديث إذا كان مرسلا فإنّه لا يصحّ عند أكثر أهل الحديث، وقد ضعّفه غير واحد".ونُسب هذا قول للأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، ومسلم وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وهو قول أكثر أهل الحديث. قال الشافعي:"ليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابن المسيّب", وقال ابن أبي حاتم : وسمعت أبي وأبا زرعة يقولان :"لا يحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح". وكذلك قال الدار قطني:"المرسل لا تقوم به حجة". وقال مسلم بن الحجاج في المقدمة:"والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة"[3]. وقال ابن هانئ: قلت لأبي عبد الله (يعني أحمد):حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسل برجال ثبت، أحبّ إليك، أو حديث عن الصحابة أو التابعين متصل برجال ثبت؟ قال أبو عبد الله:"عن

---

[1] نزهة النظر (ص57) ,تحرير علوم الحديث لعبد الله بن يوسف الجديع, (928/2), أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء, لماهر ياسين فحل الهيتي, الناشر: دار عمار للنشر، عمان, الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م (60)

[2] نزهة النظر ص 82 .

[3] شرح علل الترمذي لابن رجب لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف (بابن رجب الحنبلي) المحقق : د.نور الدين عتر ، دار السلام بيروت ط/3 (290/1) .

الصحابة أعجب إلي"[1]. ولو كان عنده ممّا يحتج به لم يقدم عليه قول الصحابي أو فعله. وقال ابن حبان: "المرسل والمنقطع من الأخبار لا يقوم بها حجة؛ لأنّ الله جل وعلا لم يكلف عبده أخذ الدين عمن لا يعرف، والمرسل والمنقطع ليس يخلو ممن لا يعُرف"[2], وقال الخطيب البغدادي: "الذي نختاره سقوط فرض العمل بالمراسيل، وأنّ المرسل غير مقبول، والذي يدل على ذلك: أن إرسال الحديث يؤدي إلى الجهل بعين راويه، ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه"[3], وقال ابن حزم:" هو غير مقبول، ولا تقوم به حجة؛ لأنه عن مجهول"[4].

المذهب الثاني: الاحتجاج بالمرسل، بشرط أن يكون المرسِل ثقة عدلاً من كبار التابعين، وهؤلاء يكون المرسل عندهم من جملة الحديث الصحيح. ونسب هذا القول إلى إبراهيم النخعي، وحمّاد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة وصاحبيه: أبي يوسف ومحمد ، وكذلك هو قول مالك وأهل المدينة. قال أبو داود السجستاني:" أما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى، مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها" وقال أيضا:" إذا لم يكن مسند ضد المراسيل، ولم يوجد المسند، فالمرسل يحتج به، وليس هو مثل المتصل في القوة "[5] قال ابن عبد البر:" زعم الطبري أن التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل، ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحد الأئمة بعدهم إلى رأس المئتين. كأنه يعني أن الشافعي أول من أبى من قبول المرسل" [6].

---

[1] الجامع لعلوم الإمام أحمد – أصول الفقه, لخالد الرباط، سيد عزت عيد [بمشاركة الباحثين بدار الفلاح], الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم – جمهورية مصر العربية, الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م (94/5).

[2] المجروحين من المحدثين لابن حبان, المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي, الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض– المملكة العربية السعودية, الطبعة: الأولي، 1420 هـ - 2000 م (11/ 38).

[3] الكفاية (ص: 550 _ 551).

[4] الإحكام في أصول الأحكام لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ) المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر, الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت (2/ 2).

[5] رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ), المحقق: محمد الصباغ, الناشر: دار العربية – بيروت (ص:34, 35).

[6] التمهيد (1/ 4), تحرير علوم الحديث لعبد الله بن يوسف الجديع , (945/2).

المذهب الثالث: الاحتجاج بالمرسل بشروط. وهذا قول الإمام الشافعي في كتابه الرسالة, فهو –رحمه الله– يرى قبول مرسل التابعي الكبير بقرائن تقويه. وهذه الشروط أربعة، ثلاثة في الراوي المرسِل، وواحد في الحديث المرسل، وإليك هذه الشروط.

1- أن يكون المرسل من كبار التابعين كسعيد بن المسيب.

2- إذا سمّى من أرسل عنه سمّى ثقة, فلا يُعرف بالرواية عن غير مقبول الرواية من مجهول أو مجروح.

3- أن يكون إذا روى ما رواه الحفاظ المأمونون شاركهم في الرواية ولم يخالفهم، فإن كان ممن يخالف الحفاظ عند الإسناد بأن يسند ما أرسلوه أو العكس لم يقبل مُرْسَله.

وأن ينضم إلى هذه الشروط الثلاثة واحد مما يأتي:

أ- أن يروى الحديث من وجه آخر مسندا.

ب- أن يروى من وجه آخر مرسلا أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول.

ت- أو يوافق قول صحابي .

ث- أن يفتى بمقتضاه أكثر أهل العلم.[1]

فإذا تحققت هذه الشروط تبيّن صحة مخرج المرسل وما عضّده، وأنّهما صحيحان، فلو عارضهما صحيح من طريق واحد رجحناهما عليه بتعدد الطرق إذا تعذر الجمع بينهما. وذهب بعض المحققين أنّ الظاهر في الخلاف بين المتقدمين لفظي لا حقيقي , فذهب باستقرائه أنه لا يوجد من المتقدّمين من قبل المرسل بإطلاق, ولا من ردّه بإطلاق. وهذا ما حرره الإمام ابن رجب فقال: " اعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ وأعلام الفقهاء في هذا الباب، فإنّ الحفاظ إنما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً، وهو ليس بصحيح على طريقهم؛ لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث، فإذا أعضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوي الظن بصحة ما دل عليه، فاحتج به مع ما احتف به من القرائن، وهذا هو

[1] الرسالة للشافعي ص 461.

التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة"[1], يؤيده قول ابن عبد البر في قبول المرسل:" ثم إنّي تأملت كتب المناظرين والمختلفين من المتفقهين وأصحاب الأثر من أصحابنا وغيرهم، فلم أر أحداً منهم يقنع من خصمه إذا احتج عليه بمرسل، ولا يقبل منه في ذلك خبراً مقطوعاً[أي منقطعا]، وكلهم عند تحصيل المناظرة يطالب خصمه بالاتصال في الأخبار"[2].

– **مرسل الصحابي**: هو ما أخبر به الصحابي عن قول الرسول صلى الله عليه وسلم أو فعله، ولم يسمعه أو يشاهده، إما لصغر سنه أو تأخر إسلامه أو غيابه، ومن هذا النوع أحاديث كثيرة لصغار الصحابة كابن عباس وابن الزبير وأنس وغيرهما .والصحابي كما سبق بيانه هو: من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة؛ في الأصحّ. والمراد باللقاء ما هو أعم من المجالسة والمماشاة ووصول أحدهما إلى الآخر, وإن لم يكالمه، فيدخل فيهم ابن أم مكتوم ﷺ وعيينة بن حصن وعبد الله بن أبي سرح, ويخرج منهم من ارتد ومات كافرا، كابن خطل، وربيعة بن أمية.

– **حكم مرسل الصحابي**: الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه صحيح محتج به،لأن رواية الصحابة عن التابعين نادرة، وإذا رووا عنهم بينوها، فإذا لم يبينوا، وقالوا: قال رسول الله، فالأصل أنهم سمعوها من صحابي آخر، وحذف الصحابي لا يضر

– **أشهر المصنفات فيه** :أ) المراسيل لأبي داود ورتبه مؤلفه على الأبواب الفقهية وهو مطبوع .ب) المراسيل لابن أبي حاتم ج) جامع التحصيل لأحكام المراسيل للعلائي وكلاهما مرتبين على أسماء الرواة المرسلين والثاني تتميم للأوّل وهما مطبوعان.

الحديث المعضل

لغة: اسم مفعول من "أعضله" بمعنى أعياه. اصطلاحا: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي.2– مثاله:" ما رواه الحاكم بسنده إلى القعنبي كما جاء في موطأ مالك برقم (1806) فقال حدثني مالك أنه بلغه أنّ أبا هريرة قال قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :« للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلّف من العمل إلا ما يطيق».قال الحاكم: هذا معضل عن مالك، أعضله هكذا في الموطأ إلاّ أنّه قد وصل عنه خارج الموطأ."

[1] شرح علل الترمذي (1/ 297).

[2] التمهيد (1/ 7). تحرير علوم الحديث لعبد الله بن يوسف الجديع (948/2)

فهذا الحديث معضل لأنّه سقط منه اثنان متواليان بين مالك وأبي هريرة وقد عُرف ذلك من روايات للحديث خارج الموطأ , ثمّ ذكر الحاكم الرواية موصولة من طريق إبراهيم بن طهمان والنعمان بن عبد السلام وغيره كلهم يروي عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة"[1]

3- **حكمه**: المعضل حديث ضعيف، وهو أسوأ حالا من المرسل والمنقطع ،لكثرة المحذوفين من الإسناد، وهذا الحكم على المعضل بالاتفاق بين العلماء .وينبغي أن يعلم أن بين المعضل وبين المعلق عموما وخصوصا من وجه فيجتمع المعضل مع المعلّق في صورة واحدة وهي: إذا حذف من مبدأ إسناده راويان متواليان. فهو معضل ومعلّق في آن واحد .ويفارقه في صورتين:إذا حذف من وسط الإسناد راويان متواليان، فهو معضل وليس بمعلق .إذا حذف من مبدأ الإسناد راو فقط، فهو معلق وليس بمعضل .قال الإمام السيوطي: من مظان المعضل, والمنقطع, والمرسل كتاب «السنن» لسعيد بن منصور, ومؤلفات ابن أبي الدنيا[2].

– الحديث المنقطع

لغة: هو اسم فاعل من "الانقطاع" ضد الاتصال.

اصطلاحا: ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه.– شرح التعريف: يعني أن كل إسناد انقطع من أي مكان كان، سواء كان الانقطاع من أول الإسناد أو من آخره أو من وسطه، فيدخل فيه على هذا المرسل والمعلق والمعضل، لكن علماء المصطلح المتأخّرين خصّوا المنقطع بما لم تنطبق عليه صورة المرسل أو المعلّق أو المعضل، وكذلك كان استعمال المتقدّمين في الغالب, ولذلك قال الإمام النووي: "وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي،كمالك عن ابن عمر "[3] فالمنقطع عند المتأخرين من أهل الحديث :هو ما لم يتصل إسناده مما لا يشمله اسم المرسل أو المعلق أو المعضل, فكأنّ المنقطع اسم عام لكل انقطاع في السند ما عدا صورا ثلاثا من صور الانقطاع وهي: حذف أول الإسناد، أو حذف آخره،

[1] معرفة علوم الحديث [ص 46]

[2] تدريب الراوي ج1 . ص 214. وكتاب السنن» لسعيد بن منصور يوجد منه قسم مطبوع ومتداول ولم يطبع كاملا إلى الآن, وأمّا مؤلفات ابن أبي الدنيا فقد طبع منها الكثير .

[3] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (235/1).

أو حذف اثنين متواليين من أي مكان كان، وهذا هو الذي مشي عليه الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها .وقد يكون الانقطاع في مكان واحد من الإسناد، وقد يكون في أكثر من مكان واحد،كأن يكون الانقطاع في مكانين أو ثلاثة مثلا.[1]– مثاله:" ما روي في المستدرك للحاكم قال حدثني محمد بن صالح بن هانئ، حدثنا أحمد بن سلمة، ومحمد بن شاذان قالا: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، ومحمد بن رافع، قالا : حدثنا عبد الرزاق، أنا النعمان بن أبي شيبة، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيع، عن حذيفة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :" إن وليتموها أبا بكر فزاهد في الدنيا، راغب في الآخرة، وفي جسمه ضعف، وإن وليتموها عمر فقوي أمين، لا يخاف في الله لومة لائم، وإن وليتموها عليا فهاد مهتد، يقيمكم على صراط مستقيم " فقد سقط من هذا الإسناد رجل من وسطه, وهو "شريك" سقط من بين الثوري وأبي إسحق، إذ أن الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحق السبيعي مباشرة وإنما سمعه من شريك، وشريك سمعه من أبي اسحق السبيعي .فهذا الانقطاع لا ينطبق عليه اسم المرسل ولا المعلّق ولا المعضل فهو منقطع .**حكمه** :المنقطع ضعيف بالاتفاق بين العلماء، وذلك للجهل بحال الراوي المحذوف[2].

أنواع السقط الخفي

– الحديث المدلّس:

– في اللغة المدلَّس بفتح اللام اسم مفعول من "لتدليس" وهو في اللغة كتمان عيب السلعة عن المشتري، وأصل التدليس مشتّق من "الدلس" وهو الظلمة أو اختلاط الظلام، فكأنّ المدلِّس لتغطيته على الواقف على الحديث, أظلم أمره فصار الحديث مدلَّسا[3].

اصطلاحا: إخفاء عيب في الإسناد. وتحسين لظاهره. وأشهر أقسامه ثلاثة: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ, وتدليس التسوية.

---

[1] التقريب مع التدريب ج1 . ص 235 .

[2] مقدمة ابن الصلاح – (ج 1 / ص 10) والباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث – (ج 1 / ص 7) وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 2 / ص 102).

[3] القاموس المحيط ج 2 . ص 224 .مادة دلس

أ– **تدليس الإسناد** : وهو أشهر أنواع التدليس, وإذا أطلق التدليس أريد به في الغالب هذا النوع منه, وهو أن يروي الراوي عمن سمع منه, ما لم يسمع منه, موهما السماع , أي أن يروي الراوي عن شيخ قد سمع منه بعض الأحاديث، لكن هذا الحديث الذي دلسه لم يسمعه منه، وإنما سمعه من شيخ آخر عنه، فيُسقط ذلك الشيخ، ويرويه عن الشيخ الأوّل من غير أن يذكر أنه سمعه منه بأن يستعمل صيغة "عن أو أن أو قال" الموهمة للسماع. وقيّد الإمام ابن حجر التدليس بقسم اللقاء, أي خصّه بمن سمع من شيخه, وسمّى قسم المعاصرة دون اللقاء إرسالا خفيا, فالفرق بين التدليس والإرسال أمران الأوّل أن الإرسال رواية الراوي عمن لم يسمع منه والتدليس هي الرواية عمن سمع منه, والثاني أنّ التدليس فيه إيهام للسماع والإرسال ليس كذلك.[1]

ب– **تدليس التسوية:**

حقيقته نوع من تدليس الإسناد. وتعريفه:هو رواية الراوي عن شيخه ثم إسقاط راو ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، وصورة ذلك أن يروي الراوي **[الراوي الأول]** حديثا عن شيخ ثقة **[الراوي الثاني]** ، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف**[الراوي الثالث]** عن ثقة**[الراوي الرابع]** ، ويكون الثقتان [الثاني والرابع]قد لقي أحدهما الآخر، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول، فيسقط الضعيف **[الراوي الثالث]** الذي في السند، ويجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيسوي الإسناد كله ثقات. وهو شر أنواع التدليس، لأنّ الثقة الأوّل قد لا يكون معروفا بالتدليس، ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة, وفيه غرور شديد. وقال السيوطي في التدريب:" وهذا النوع من التدليس يسميه القدماء تجويدا, فيقولون: "جوده فلان" أي ذكر من فيه من الأجواد وحذف غيرهم", وأشهر من كان يفعله :بقية بن الوليد والوليد بن مسلم. قال أبو مسهر: "أحاديث بقية ليست نقيه فكن منها على تقية[2].ومثاله:

---

[1] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 1 / ص 256)

[2] ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى:748هـ), تحقيق: علي محمد البجاوي, الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م (332/1).

قال ابن أبي حاتم في «العلل»: سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه, عن بقية, حدثني أبو وهب الأسدي, عن نافع, عن ابن عمر حديث: "لا تحمدوا إسلام المرء, حتى تعرفوا عقدة رأيه", فقال أبي:"هذا الحديث له علة قلّ من يفهما, روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو, عن إسحاق بن أبي فروة, عن نافع, عن ابن عمر, وعبيد الله كنيته أبو وهب, وهو أسدي, فكناه بقية ونسبه إلى بني أسد كي لا يفطن له, حتى إذا ترك إسحاق لا يهتدى له, قال: وكان بقية من أفعل الناس لهذا ". وممن عرف به أيضا: الوليد بن مسلم.قال أبو مسهر : كان يحدث بأحاديث الأوزاعي عن الكذابين, ثم يدلسها عنهم.

وقال صالح جزرة : سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد: قد أفسدت حديث الأوزاعي, قال: كيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعي, عن نافع, وعن الأوزاعي, عن الزهري, وعن الأوزاعي, عن يحي بن سعيد, وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمي, وبينه وبين الزهري أبا الهيثم قرة, فما يحملك على هذا؟ قال: أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء. قلت: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهم ضعفاء أحاديث مناكير, فأسقطتهم أنت, وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات, ضعف الأوزاعي, فلم يلتفت إلى قولي[1].

وقال السيوطي في التدريب: قال شيخ الإسلام ابن حجر: والتحقيق أن يقال: متى قيل تدليس التسوية، فلا بد أن يكون كل من الثقات الذين حذفت بينهم الوسائط في ذلك الإسناد، قد اجتمع الشخص منهم بشيخ شيخه في ذلك الحديث، وإن قيل: تسوية بدون لفظ التدليس لم يحتج إلى اجتماع أحد منهم بمن فوقه"[2]

ج- **تدليس الشيوخ:**

هو أن يروي الراوي عن شيخ حديثا سمعه منه، فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف . مثاله : قول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء : حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله، يريد به أبا بكر بن أبي داود السجستاني "[3], وقد سبق مثاله أيضا في النوع قبله

---

[1] الكفاية في علم الرواية – (ج 1 / ص 353), تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 1 / ص 164) 0

[2] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 1 / ص 259)

[3] علوم الحديث ص 66, وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 1 / ص 167)

في حديث أبي وهب الأسدي, عن نافع, عن ابن عمر حديث: "لا تحمدوا إسلام المرء, حتى تعرفوا عقدة رأيه", حيث أنّ عبيد الله كنيته أبو وهب, وهو أسدي, فكناه بقية ونسبه إلى بني أسد كي لا يفطن له.

أغراض التدليس : هناك بعض الأسباب التي تحمل الراوي على التدليس:كاختصار الحديث أو أن يريد الراوي اخفاء نفسه لئلا يُقال عنه أنه أخذ عن هذا الشيخ لغرض سياسي أو لخوفه من ذي سلطان, مثل الرواية عن أهل الكوفة أو آل البيت في الشام والرواية عن أهل الشام في الكوفة ، أو لخوفه على نفسه من سلطان أو نحوه، أو لأجل أن الشيخ الذي أسقطه غير مقبول الرواية، إما لكونه ضعيف الحفظ، أو لكونه قليل الدين، وقد يكون التدليس لحظ دنوي كأن يستحي من الرواية عن شيخ أقل مرتبة منه إما رتبة وإما سنا, أو لكثرة رواية الراوي عن شيخ معين ، فيغير في اسمه دفعاً للتكرار، أو توهيم علو الإسناد أو ما أشبه ذلك. فأغراض إسقاط الشيخ كثيرة غير محصورة، لكن أسوأها أن يكون الشيخ غير عدل، فيسقطه من أجل أن يصحح الحديث.

- **حكم التدليس**:. أ) أما تدليس الإسناد: فمكروه جدا, ذمة أكثر العلماء وكان شعبة من أشدهم ذما له فقال فيه أقوالا منها: "التدليس أخو الكذب". قال ابن الصلاح: وهذا منه إفراط, محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير.[1]

ب) وأما تدليس التسوية : فهو أشد كراهة منه،حتى قال العراقي :" وهو قادح فيمن تعمد فعله"[2]

ج) وأما تدليس الشيوخ : فكراهته أخف من تدليس الإسناد ،لأن المدلس لم يسقط أحدا،وإنما الكراهة بسبب تضييع المروي عنه، وتوعير طريق معرفته على السامع وتختلف الحال في كراهته بحسب الغرض الحامل عليه.[3]

---

[1] الكفاية في علم الرواية – (ج 1 / ص 345) , مقدمة ابن الصلاح – (ج 1 / ص 13) , والباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث – (ج 1 / ص 8) وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث – (ج 1 / ص 178) وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 1 / ص 167) وشرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر – (ج 1 / ص 423).

[2] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 1 / ص 165).

[3] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث – (ج 2 / ص 450), وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 1 / ص 167) شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر – (ج 1 / ص 421)

حكم روايات المدلس : إن صرّح بالسماع قبلت روايته، أي إن قال" سمعت" أو نحوها قُبل حديثه, وان لم يصرّح بالسماع لم تقبل روايته، أي إن قال " عن " ونحوها لم يقبل حديثه.[1], وهذا الحكم جار فيمن دلس ولو مرة واحدة, ولكن من قل تدليسه أو نذر فقد يحتج العلماء بعنعنته. وما كان في «الصحيحين» وشبههما من الكتب الصحيحة عن المدلسين بعن, فمحمول على ثبوت السماع له من جهة أخرى, وإنما اختار صاحب الصحيح طريق العنعنة, على طريق السماع, إما لكونها مختصرة أو لكونها على غير شرطه.حكى ابن عبد البر عن أئمة الحديث, أنهم قالوا: يقبل تدليس ابن عيينة, لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظرائهما.

بم يعرف التدليس؟:يعرف التدليس بأحد أمرين، هما: أ– إخبار المدلس بنفسه – إذا سئل– أنه دلس، كما جرى لابن عيينة.

ب– نص إمام من أئمة هذا الشأن؛ بناءً على معرفته ذلك من البحث والتتبع.

هل يوصف الصحابة بالتدليس: لقد أطلق بعض العلماء من المتقدمين لفظ التدليس على إرسال الصحابة لأنّ فعلهم يقرب منه, ولكن المتمعّن في التعريف سيعلم أنّ الصحابة غير داخلين في تعريف التدليس لأنّ قصد الإيهام لم يكن لديهم, بل هم أرسلوا عن صحابة أكبر منهم, واتفقت الأمة على عدالتهم. نقل الذهبي عن يزيد بن هارون قال: سمعت شعبة يقول: "كان أبو هريرة يدلس" ثمّ قال :قلت: تدليس الصحابة كثير، ولا عيب فيه، فإنّ تدليسهم عن صاحب أكبر منهم، والصحابة كلهم عدول" [2], وقال ابن حجر في النكت:" واعلم أن التعريف الذي ذكرناه للمرسل ينطبق على ما يرويه الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم مما لم يسمعوه منه, وإنّما لم يطلقوا عليه اسم التدليس أدبا على أنّ بعضهم أطلق ذلك, روى أبو أحمد ابن عدي في الكامل عن يزيد بن هارون عن شعبة قال:"كان أبو هريرة – رضي الله عنه – ربما دلس"[3]

---

[1] – علوم الحديث (ص 67 – 681).

[2] سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : 748هـ), المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط, الناشر : مؤسسة الرسالة, الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م (608/2)

[3] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 2 / ص 623)

-**أشهر المصنفات في التدليس والمدلسين** : أشهرها : 1- التبيين لأسماء المدلسين : لبرهان الدين الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي (المتوفى: 841هـ) وهو مرتب على حروف المعجم.2 - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس أو طبقات المدلسين لابن حجر وهو مرتب على خمس طبقات, الأولى والثانية مما تقبل عنعنته والباقي لا تقبل إلا إذا صرّح بالتحديث.

3- أسماء المدلسين لجلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ), وهو مرتب على حروف المعجم. وهذه الكتب كلها مطبوعة

المرسل الخفي تعريفه:

سبق ذكر المرسل في اللغة.

وأمّا اصطلاحا: أن يروي عمن عاصره أو لقيه ولم يسمع ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع وغيره كـ"قال"مثاله: ما رواه ابن ماجه في سننه عن عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر الجهنى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :« رحم الله حارس الحرس ». فانّ عمر لم يلق عقبة كما قال المزي في الأطراف وإن كان عاصره . ويعرف الإرسال الخفي بثلاثة أمور:- نص بعض الأئمة على أنّ هذا الراوي لم يلق من حدّث عنه أو لم يسمع منه مطلقا. - إخباره عن نفسه بأنه لم يلق من حدّث عنه أو لم يسمع منه شيئا. - مجيء الحديث من وجه آخر فيه زيادة شخص بين هذا الراوي وبين من روى عنه.وهذا الأمر الثالث فيه خلاف للعلماء، لأنه يحتمل أن يكون من نوع " المزيد في متصل الأسانيد".

حكمه: هو ضعيف،لأنّه منقطع الإسناد فحكمه حكم المنقطع .

أشهر المصنفات فيه :.

المراسيل لأبي داود السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ), المراسيل لابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ).وقد طبعا.

كتاب التفصيل لمبهم المراسيل للخطيب البغدادي.ولم يطبع[1]

- المعنعن والمؤنن

[1] النكت على كتاب ابن الصلاح (70/4)

من صيغ الأداء في رواية الحديث العنعنة والأنأنة, وهي من الصيغ التي تحتمل الاتصال أو الانقطاع فهي من الصيغ الموهمة, ولذا اختلف بعض العلماء في حكم بعض أنواع المعنعن والمؤنن، هل هما من نوع المنقطع أو المتصل .

-تعريف المعنعن :

لغة :المعنعن اسم مفعول من " عنعن " بمعنى قال " عن، عن ". اصطلاحا: قول الراوي:فلان عن فلان.[1]

– مثاله:ما رواه أبو داود حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا معاوية بن هشام حدثنا سفيان عن أسامة بن زيد عن عثمان بن عروة عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : « إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف ».

واختلف العلماء فيه على قولين: قيل أنه منقطع حتى يتبين اتصاله, وهذا القول بالإطلاق قول مهجور, والصحيح الذي عليه العمل، وقاله جماهير, أهل الحديث وغيرهم أنّه متصل بثلاثة شروط متفق عليها، ذكروا شرطين هما:

1–أن لا يكون المعنعِن مدلِّسا ممن تُردّ عنعنتهم .

2–أن يمكن لقاء بعضهم بعضا،أي لقاء المعنعن بمن عنعن عنه, وهو المعاصرة.

وهناك شرط ثالث محل اتفاق بينهم, وإن لم يذكره بعضهم وهو

3– أن لا تكون هناك أمارات تدل على عدم السماع, وقد صرّح مسلم بذلك في مقدمة صحيحه حيث قال :" وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئا، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا، فالرواية على السماع أبدا حتى تكون الدلالة التي بينا"[2]. أما الشروط التي اختلفوا في اشتراطها زيادة على الشرطين السابقين فهي:ثبوت اللقاء ولو مرة: وهو قول البخاري وشيخه علي ابن المديني والمحققين .

---

[1] مقدمة ابن الصلاح – (ج 1 / ص 10), والباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث – (ج 1 / ص 7), وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث – (ج 1 / ص 24) وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 1 / ص 154)

[2] المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (صحيح مسلم) (23/1)

وادعى ابن كثير أن البخاري إنما التزم ذلك في جامعه لا في أصل الصحة،بعكس شيخه علي ابن المديني. وردّ ذلك بعض المحققين كابن حجر والمعلّمي. واشترط أبو المظفر السمعاني في قبول العنعنة طول الصحبة,كما اشترط أبو عمرو الداني فيها معرفته بالرواية عنه, وهي شروط أشدّ من شرط البخاري.[1]

-تعريف المؤنن

أ) لغة:اسم مفعول من" أنن" بمعنى قال" أن، أن ".ب) اصطلاحا: هو قول الراوي: حدثنا فلان أن فلانا قال...

–حكم المؤنن:

ذكروا فيه مذهبين والحقيقة أنهما يرجعان إلى واحد :أ) **أحدهما**: أن حكمه حكم المعنعن سواء, وحكى ابن عبد البر في كتابه التمهيد عن جمهور أهل العلم: أن ((عن)) و ((أن)) سواء، وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة– يعني: مع السلامة من التدليس – فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحا، كان حديث بعضهم عن بعض بأي لفظ ورد: محمولا على الاتصال حتى يتبين فيه الانقطاع[2]، ويؤيده أن لغة بني تميم إبدال العين من الهمزة. **والثاني**: أنهما ليسا سواء ونسب هذا لأحمد بن حنبل, والذي حكاه الخطيب في الكفاية بإسناده إلى أبي داود قال: ((سمعت أحمد بن حنبل، قيل له: إن رجلا قال: عروة أن عائشة قالت: يا رسول الله، وعن عروة، عن عائشة، سواء، قال: كيف هذا سواء؟! ليس هذا بسواء. وإنما فرق أحمد بين اللفظين في هذه الصورة؛ لأن عروة في اللفظ الأول لم يسند ذلك إلى عائشة، ولا أدرك القصة فكانت مرسلة، وأما اللفظ الثاني فأسند ذلك إليها بالعنعنة فكانت متصلة)). والقاعدة أن الراوي إذا روى حديثا يحكي فيه قصة أو واقعة، فإن كان أدرك ما رواه بأن حكى قصة وقعت بين النبي – صلى الله عليه وسلم – وبين بعض الصحابة، والراوي لذلك صحابي أدرك تلك الواقعة، فهي محكوم لها

---

[1] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لعماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير – أبو الأشبال أحمد محمد شاكر تحقيق : د. علي محمد ونيس، المشرف العلمي لمكتب الأجهوري, لناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع (142). النكت على كتاب ابن الصلاح (595/2). التنكيل للمعلمي (83/1) .

[2] التمهيد 1/ 12.

بالاتصال، وإن علم أنه لم يشاهدها، أو لم يدرك تلك الواقعة، فهو مرسل صحابي، وإن كان الراوي تابعيا أو دونه فهو منقطع، وإن روى التابعي، عن الصحابي قصة أدرك وقوعها بالأنأنة، فمتصل، وكذا إن لم يدرك وقوعها، ولكن أسندها عن الصحابي بالتحديث, وقد حكى ابن المواق اتفاق أهل التمييز من أهل الحديث على ذلك.[1]

[1] النكت على كتاب ابن الصلاح (590/2), وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث – (ج 1 / ص 212), تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (250/1)

شجرة أقسام الحديث الضعيف بسبب الانقطاع في سنده

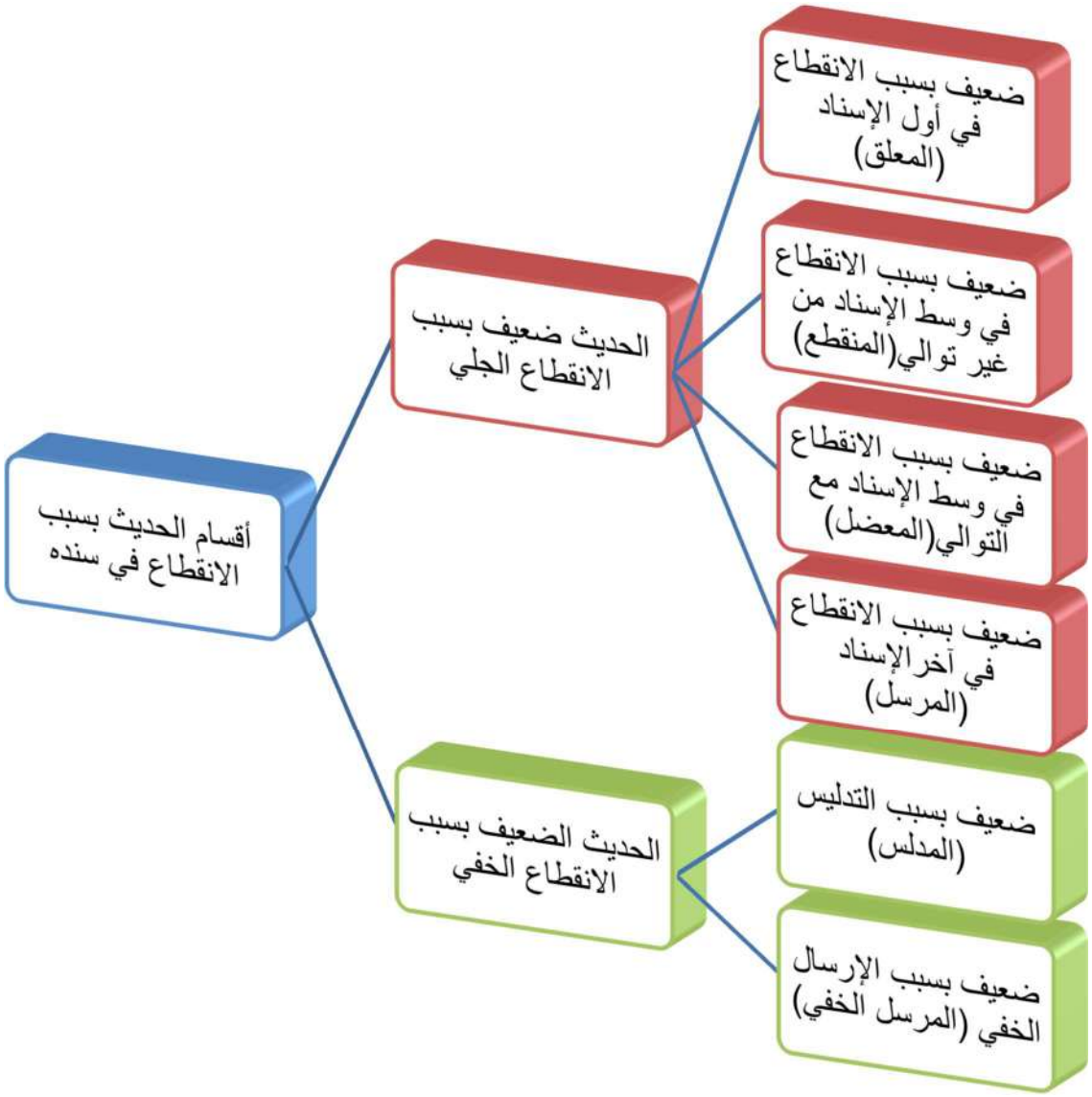

أنواع الحديث المردود بسبب طعن في الراوي:

المراد بالطعن في الراوي جرحه باللسان، والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه, ومن ناحية ضبطه وحفظه وتيقظه, ولازم الطعن في الراوي الطعن في الرواية .

والطعن في أي راوٍ يرجع إلى ناحيتين أوجانبين, الأول أسباب الطعن في العدالة , والثاني أسباب الطعن في الضبط , ولكل منهما أسباب ترجع إليها

أسباب الطعن في الراوي :

من أسباب الطعن في الراوي أشياء،خمسة منها تتعلق بالعدالة،وثلاثة تتعلق بالضبط.

ا) أما التي تتعلق بالطعن في العدالة فهي:1- الكذب.2- التهمة بالكذب .3- الفسق.4- البدعة.5- الجهالة.

ب) أما التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي:1- كثرة الغلط أو فحشه.2- غلبة الغفلة والغلط .3- وهم الراوي لمخالفة الثقات.

شجرة أقسام أسباب الطعن الحديث

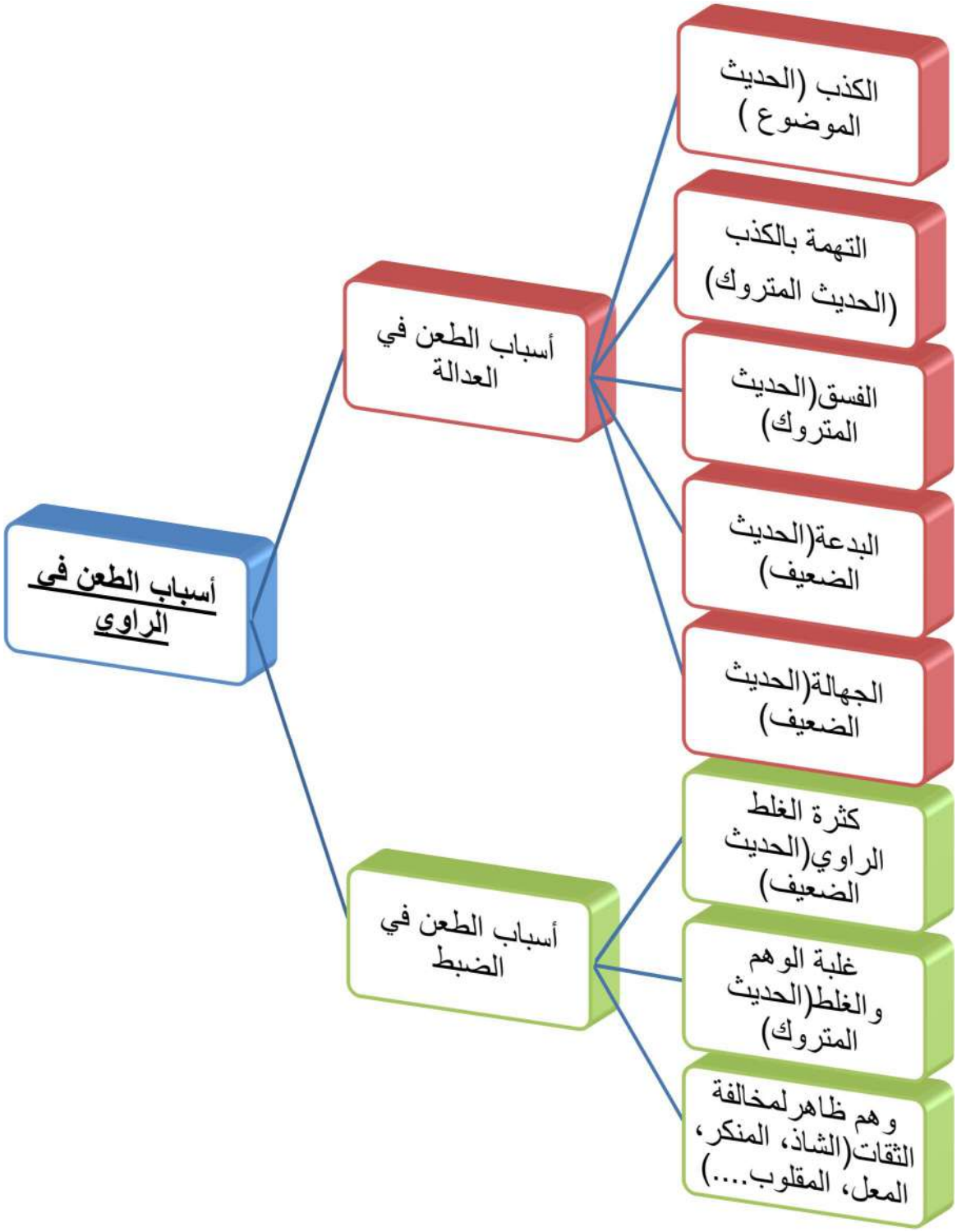
أسباب الطعن فى الراوي
أسباب الطعن في العدالة
الكذب (الحديث الموضوع)
التهمة بالكذب (الحديث المتروك)
الفسق(الحديث المتروك)
البدعة(الحديث الضعيف)
الجهالة(الحديث الضعيف)
أسباب الطعن في الضبط
كثرة الغلط الراوي(الحديث الضعيف)
غلبة الوهم والغلط(الحديث المتروك)
وهم ظاهر لمخالفة الثقات(الشاذ، المنكر، المعل، المقلوب....)

أسباب الطعن في الراوي التي تتعلق بالعدالة

– قد يكون الطعن في عدالة الراوي بكذبه في الحديث وينتج منه

–الحديث الموضوع

أي إذا كان سبب الطعن في الراوي هو الكذب على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فحديثه يسمى الموضوع.

– تعريفه:

لغة: هو اسم مفعول من " وضع الشيء " أي " حطّه" سُمي بذلك لانحطاط رتبته.

صطلاحا: هو الكذب المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله صلي الله عليه وسلم.

ويخرج بقيد المختلق المصنوع, ما يكون باطلا بسبب وهم أو خطأ أو غلط غير متعمد , وهي مسألة قد وقع فيها الخلاف إذ أنّ بعض العلماء حكموا بالوضع على كل حديث خالف أصول الدين وثوابته المقرّرة في الكتاب والسنة, ولو لم يكن فيه كذابا, والظاهر أنه مذهب بعض العلماء المتقدمين فقد ورد عن مالك أنه قال في حديث عبد الله بن بسر في النهي عن صيام يوم السبت إلا فيما افترض علينا " أنه كذب مع أنّ الترمذي حسنه, وفي ذلك قال ابن القيم :" فقال مالك رحمه الله: هذا كذب، يريد حديث عبد الله بن بسر، ذكره عنه أبو داود، قال الترمذي: هو حديث حسن، وقال أبو داود: هذا الحديث منسوخ، وقال النسائي: هو حديث مضطرب، وقال جماعة من أهل العلم: لا تعارض بينه وبين حديث أم سلمة، فإن النهي عن صومه إنما هو عن إفراده، وعلى ذلك ترجم أبو داود فقال: باب النهي أن يخص يوم السبت بالصوم، وحديث صيامه إنما هو مع يوم الأحد"[1], وقال الإمام أحمد في حديث رواه ضمرة بن ربيعة الفلسطيني الذي قال فيه أحمد وأبو حاتم :" صالح الحديث" , وقال فيه ابن معين والنسائي "ثقة " ، رواه عن الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي قال:((من ملك ذا رحم محرم فهو عتيق)): لو قال رجل إن

[1] زاد المعاد في هدي خير العباد لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ), الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت, الطبعة: السابعة والعشرون , 1415هـ /1994م, (75/2).

هذا كذب لما كان مخطئاً"[1], وقد صرّح بمعنى ذلك ابن الجوزي حين قال :" وما أحسن قول القائل إذا رأيت الحديث يباين المعقول, أو يخالف المنقول, أو يناقض الأصول, فاعلم أنه موضوع"[2]. أي يحكم بوضع الخبر إذا خالف نص الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي. ولم يمكن الجمع بينهما، أما إذا أمكن فلا.[3] والخلاصة أنّ العلماء ساروا في الحكم بالوضع على الأحاديث بطريقين أشهرهما , وهو ما عليه جميع المتأخرين من عهد ابن الصلاح, وهو أن يوجد في الإسناد راو كذاب تفرّد به مع وجود قرائن في المتن تدل على الوضع كالمخالفة لأصول الدين فيشترطون القصد والتعمد, والثاني هو ما كان عليه بعض المتقدّمين, وهو الحكم على الحديث بمجرد مناقضة متنه لأصول الشريعة من كتاب وسنة, ولو لم يكن في الإسناد كذابا, فيحكمون بالوضع ولو بمجرد الخطأ والغفلة [4] .

– **رتبته** :هو شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها وبعض العلماء يعتبره قسما مستقلا, وليس نوعا من أنواع الأحاديث الضعيفة.[5]

– **حكم روايته:** أجمع العلماء على أنّه لا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان سواء الأحكام, والقصص, والترغيب وغيرها، إلا مع بيان وضعه، لحديث مسلم:« من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين».[6]

– **طرق الوضّاعين في صياغة الحديث :**

للوضاعين طرق كثيرة في كيفية وضعهم للحديث من أشهرها:

أ–إما أن ينشئ الوضّاع الكلام من عنده، ثمّ يضع له إسنادا ويرويه.

---

[1] تهذيب التهذيب لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني, الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند, الطبعة الأولى، 1326هـ (460/4).

[2] تدريب الراوي، 1/ 327.

[3] شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى «إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر» لعلي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية, الطبعة: الأولى، 1414 هـ – 1993 م (294/1).

[4] تحرير علوم الحديث (1042/2)

[5] تدريب الراوي، 1/ 274.

[6] صحيح مسلم برقم (1) ومقدمة مسلم بشرح النووي ج1 . ص 62 .

ب–وإما أن يأخذ كلاما لبعض الصحابة أو التابعين أو الحكماء أو غيرهم من الأمثال ويضع له إسنادا.

ج– أن يكون من الأخبار المستوردة من بني إسرائيل، والتي تسمى (الإسرائيليات)

– يعرف الحديث الموضوع بأمور منها :

1– إقرار الواضع بالوضع: كإقرار أبي عصمة نوح بن أبي مريم حيث قيل له من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة, وليس عند أصحاب عكرمة هذا! فقال: إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة." [1] وقال البخاري في «التاريخ الأوسط»: حدثني يحي اليشكري, عن علي بن جرير قال: سمعت عمر بن صبح يقول: أنا وضعت خطبة النبي – صلى الله عليه وسلم – .

2– أو ما يتنزل منزلة إقراره كأن يحدّث بحديث عن شيخ, ويسأل عن مولده, فيذكر تاريخا يعلم وفاة ذلك الشيخ قبله, ولا يعرف ذلك الحديث إلا عنده, فهذا لم يعترف بوضعه, ولكن اعترافه بوقت مولده يتنزل منزلة إقراره بالوضع, لأنّ ذلك الحديث لا يعرف إلا عن ذلك الشيخ, ولا يعرف إلا برواية هذا عنه. كما سأل إسماعيل بن عياش رجلا اختبارا لكونه ادّعى الرواية عن خالد بن معدان: "أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ فقال: سنة ثلاث عشرة ومائة، فقال: أنت تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين، فإنه مات سنة ست ومائة. وقيل: سنة موته خمس. وقيل: أربع. أو ثلاث. أو ثمان. وكما ادعى مأمون ابن أحمد الهروي أنه سمع من هشام بن عمار، فسأله الحافظ ابن حبان كما في المجروحين: متى دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومائتين، فقال له: فإن هشاما الذي تروي عنه مات سنة 245هـ، فقال: هذا هشام ابن عمار آخر!!!. وسأل الحاكم أبو عبد الله محمد بن حاتم الكشي عن مولده لما حدّث عن عبد بن حميد، فقال: سنة ستين ومائتين، فقال: هذا سمع من عبد بعد موته بثلاث عشرة سنة. قال حفص بن غياث القاضي: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين، يعني

[1] أخرجه الحاكم في المدخل إلى الإكليل المدخل إلى كتاب الإكليل لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ), المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد, الناشر: دار الدعوة – الإسكندرية (ص 54).

سنه وسن من كتب عنه.وقال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ.[1]

3– أو قرينة في الراوي: مثل أن يكون الراوي رافضيا والحديث في فضائل أهل البيت.فقد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة لفظها ومعانيها.قال الربيع بن خثيم: إن للحديث ضوءا كضوء النهار تعرفه, وظلمة كظلمة الليل تنكره.

4– أو قرينة في المروي: مثل كون الحديث ركيك اللفظ، أو مخالفا للحس أو صريح القرآن. ونقل السيوطي في التدريب عن ابن الجوزي في الموضوعات قال: ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول, أو يخالف المنقول, أو يناقض الأصول, فاعلم أنه موضوع. قال السيوطي :"ومعنى مناقضته للأصول أن يكون خارجا عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة. ومن أمثلة ما دل على وضعه قرينة في الراوي, مثل ما أسنده الحاكم, عن سيف بن عمر التميمي, قال: كنت عند سعد بن طريف, فجاء ابنه من الكتاب يبكي, فقال: ما لك؟ قال: ضربني المعلّم. قال: لأخزينّهم اليوم, حدثني عكرمة, عن ابن عباس مرفوعا: «معلّموا صبيانكم شراركم, أقلهم رحمة لليتيم, وأغلظهم على المسكين». وقيل لمأمون بن أحمد الهروي: ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه بخراسان!!؟؟, فقال: حدثنا أحمد بن عبد الله, حدثنا عبيد الله بن معدان الأزدي, عن أنس مرفوعا: «يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس, أضر على أمتي من إبليس, ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة, هو سراج أمتي».وقيل لمحمد بن عكاشة الكرماني: إن قوما يرفعون أيديهم في الركوع وفي الرفع منه, فقال: حدثنا المسيّب بن واضح, حدثنا ابن المبارك, عن يونس بن يزيد, عن الزهري, عن أنس مرفوعا: «من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له».ومن المخالف للعقل ما رواه ابن الجوزي من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم, عن أبيه, عن جده مرفوعا: أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا, وصلت عند المقام ركعتين.[2]

- دواعي الوضع وأصناف الوضاعين :

[1] فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (307/4). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 2 / ص 349).

[2] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 1 / ص 213).

دواعي الوضع كثيرة ومن أشهرها:

1– التقرّب إلى الله تعالى بوضع أحاديث تُرغّب الناس في الخيرات، وأحاديث تُخوّفهم من فعل المنكرات، وهؤلاء قوم ينتسبون إلى الزهد والصلاح، وهم شرّ الوضاعين, لأنّ الناس قبلت موضوعاتهم ثقة بهم، ومن هؤلاء ميسرة بن عبد ربه، روى ابن حبان في «الضعفاء» عن ابن مهدي قال: قلت لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ قال وضعتها أرغب الناس فيها. وكان غلاما جليلا يتزهد, ويهجر شهوات الدنيا, وغلقت أسواق بغداد لموته, ومع ذلك كان يضع الحديث, وقيل له عند موته: حسّن ظنك؟ قال: كيف لا, وقد وضعت في فضل علي سبعين حديثا"[1]. ومن أمثلة ما وضع حسبة ما سبق مما رواه الحاكم في المدخل بسنده إلى ابن عمار المروزي أنه لما قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم من أين في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا فقال إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة", وكان يقال لأبي عصمة هذا نوح الجامع قال ابن حبان جمع كل شيء إلاّ الصدق .

2–الانتصار للمذهب: لا سيّما مذاهب الفرق السياسية بعد ظهور الفتن وظهور الفرق السياسية كالخوارج والشيعة، فقد وضعت كل فرقة من الأحاديث ما يؤيّد مذهبها،كحديث "علي خير البشر،من شك فيه كفر" [2]

3–الطعن في الإسلام : وهؤلاء قوم من الزنادقة لم يستطيعوا أن يكيدوا للإسلام جهارا، فعمدوا إلى وضع جملة من الأحاديث بقصد تشويه الإسلام والطعن فيه، ومن هؤلاء محمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة، قال عنه الحاكم: روى عن حميد, عن أنس مرفوعا: أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله". وسبب وضعه لهذا الاستثناء ما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة, والدعوة إلى التنبي."وقد بيّن جهابذة الحديث أمر هذه الأحاديث ولله الحمد والمنة .

---

[1] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 1 / ص281).

[2] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 1 / ص 220).

4–التزلف إلى الحكام : أي تقرّب بعض ضعفاء الإيمان إلى بعض الحكام بوضع أحاديث تناسب ما عليه الحكام من الانحراف، مثل قصة غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي مع أمير المؤمنين المهدي،حين دخل عليه وهو يلعب بالحمام، حيث وضع للمهدي حديث: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر». فزاد فيه: أو جناح. وكان المهدي إذ ذاك يلعب بالحمام, فتركها بعد ذلك, وأمر بذبحها وقال: أنا حملته على ذلك, وذُكِر أنه لما قام قال: أشهد أنّ قفاك قفا كذاب. أسنده الحاكم.

5–التكسّب وطلب الرزق: كبعض القصّاص الذين يتكسبون بالتحدّث إلى الناس، فيوردون بعض القصص المسَلّية والعجيبة حتى يستمع إليهم الناس ويعطوهم نوالا،كأبي سعيد المدائني, روى الخطيب فقال:" صلّى أحمد بن حنبل ويحي بن معين بمسجد "الرُّصافة" فقام بين أيديهم قاص فقال: "حدثنا أحمد بن حنبل ويحي بن معين قالا:حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: "من قال: لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيرا منقاره من ذهب وريشه من مرجان ... وأخذ في قصة طويلة جدا من هذا القبيل", فجعل أحمد ينظر إلى يحيى, ويحيى ينظر إليه, فقال: أنت حدّثته بهذا؟ فقال: والله ما سمعت بهذا إلاّ الساعة, فلمّا انتهى أشار له يحي فجاء متوهما نوالا, فقال له يحي: من حدّثك بهذا؟ قال: ابن حنبل ويحي بن معين فقال: أنا يحي وهذا أحمد, ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم–, فإن كان ولا بدّ فعلى غيرنا، فقال الرّجل القَصّاص:" لم أزل أسمع أنّ يحي بن معين أحمق ما تحقّقته إلاّ الساعة, فقال يحي: وكيف؟ قال: كأنّه ليس في الدنيا يحي بن معين وأحمد بن حنبل غيركما؟ لقد كتبت عن ستة عشر أحمد بن حنبل ويحي بن معين, فوضع أحمد كُمّه على وجهه وقال: دعه يقوم فقام كالمستهزئ بهما"."[1]

6–وضرب امتُحنوا بأولادهم أو وراقين, فوضعوا لهم أحاديث, ودسوها عليهم, فحدثوا بها من غير أن يشعروا, كعبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي, وكمعمر, كان له ابن أخ رافضي, فدسّ في كتبه حديثا عن الزهري, عن عبيد الله بن عبد الله, عن ابن عباس قال: نظر النبي

[1] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ), المحقق: د. محمود الطحان,الناشر: مكتبة المعارف – الرياض (166/2)

صلى الله عليه وسلم إلى علي فقال: "أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة, ومن أحبك فقد أحبني, وحبيبي حبيب الله, وعدوك عدوي, وعدوي عدو الله, والويل لمن أبغضك بعدي". فحدّث به عبد الرزاق, عن معمر, وهو باطل موضوع كما قاله ابن معين.[1]

7–وضرب يلجأون إلى إقامة دليل على ما أفتوا به بآرائهم, فيضعون الحديث الموافق لآرائهم, وقيل: إنّ الحافظ أبا الخطّاب بن دحية كان يفعل ذلك, وكأنّه الذي وضع الحديث في قصر المغرب.

8–ضرب يقلبون سند الحديث ليستغرب, فيرغب في سماعه منهم, كابن أبي حيّة, وحماد النصيبي, والبهلول بن عبيد, وأصرم بن حوشب. قال النسائي : الكذابون المعروفون بوضع الأحاديث أربعة: ابن أبي يحي بالمدينة, والواقدي ببغداد, ومقاتل بخراسان, ومحمد بن سعيد المصلوب بالشام[2]

- مذهب الكرّامية في وضع الحديث:

زعمت فرقة من المبتدعة سُمّوا بالكرّامية جواز وضع الأحاديث في باب الترغيب والترهيب فقط، واستدلوا على ذلك بما رُوي في بعض طرق حديث "من كذب عليّ متعمدا "من زيادة جملة " ليُضلَّ الناس" ولكنّ هذه الزيادة لم تثبت عند حفاظ الحديث. وقال بعضهم "نحن نكذب له لا عليه ", وهذا استدلال في غاية الخطأ، فإنّ النبي صلى الله عليه وسلم لا يحتاج في شرعه إلى كذّابين ليروّجوه, وهذا الزعم خلاف إجماع المسلمين، حتى بالغ الشيخ أبو محمد الجويني فجزم بتكفير واضع الحديث[3]. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله:" قوله "لا تكذبوا عليّ" هو عام في كل كاذب, مطلق في كل نوع من الكذب, ومعناه لا تنسبوا الكذب إليّ, ولا مفهوم لقوله عليّ لأنه لا يُتصوّر أن يكذب له, لنهيه عن مطلق الكذب, وقد اغترّ قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب, وقالوا :نحن لم نكذب عليه, بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته, وما دروا أنّ تقويله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل يقتضي الكذب على الله تعالى, لأنّه إثبات حكم من الأحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب أو الندب, وكذا

[1] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 1 / ص286))

[2] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 1 / ص281)

[3] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 1 / ص 283).

مقابلهما وهو الحرام والمكروه, ولا يعتدّ بمن خالف ذلك من الكرّامية حيث جوّزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسنة, واحتجوا بأنّه كذب له لا عليه, وهو جهل باللغة العربية, وتمسّك بعضهم بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت" [1].

– خطأُ بعض المفسرين في ذكر الأحاديث الموضوعة :

لقد أخطأ بعض المفسرين في ذكرهم أحاديث موضوعة في تفاسيرهم من غير بيان وضعها، لا سيّما الحديث المروي عن أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة، ومن هؤلاء المفسرين: الثعلبي. الواحدي . الزمخشري . البيضاوي. الشوكاني. قال الإمام ابن تيمية: "وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعة كبيرة مثل الحديث الذي يرويه الثعلبي والواحدي، والزمخشري في فضائل القرآن –يعني سوره– فإنّه موضوع باتّفاق أهل العلم بالحديث, والثعلبي في نفسه كان فيه خير ودين, وكان حاطب ليل ينقل ما وجد من كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع, والواحدي كان أبصر منه بالعربية, لكن هو أبعد من السلامة واتباع السلف, والبغوي تفسير مختصر من الثعلبي, لكن صانه عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة، والموضوعات في كتب التفسير كثيرة, منها الأحاديث الكثيرة الصريحة في الجهر بالتسمية, وحديث علي الطويل في تصدّقه بخاتمه في الصلاة, فإنّه موضوع باتّفاق أهل العلم, ومثل ما رُوي في قوله تعالى: {وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ} إنّه علي، وفي {وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ} أذنك يا علي إلى..."[2].

–أشهر المصنفات فيه

ومن أشهر كتب التي جمعت الأحاديث الموضوعات

– أ) كتاب الموضوعات: لابن الجوزي، وهو من أقدم ما صُنِّف في هذا الفن، لكنّه متساهل في الحكم على الحديث بالوضع فذكر كثيرا مما لا دليل على وضعه، بل هو ضعيف، بل وفيه الحسن، بل والصحيح، وأغرب من ذلك أن فيها حديثا من " صحيح مسلم " وحديثا من صحيح البخاري من رواية حماد بن شاكر، وهو حديث ابن عمر: "«كيف يا ابن عمر إذا

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني الشافعي (199/1).

[2] مجموع فتاوى لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية (354/13).

عمرت قوم يخبئون رزق سنتهم"»، والظاهر أنه مشى في أحكامه على مذهب المتقدمين إلاّ أنه لم يوفق في كثير من الأحاديث, لذا انتقده العلماء وتعقّبوه.

– ب) اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي، هو اختصار لكتاب ابن الجوزي, وتعقيب عليه، وله زيادات لم يذكرها ابن الجوزي .

– ج) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة: لابن عرّاق الكناني، وهو كتاب تلخيص لسابقيه، وهو كتاب حافل مهذّب مفيد.

وهناك كتاب مختصر في معرفة الحديث الموضوع لابن القيم الجوزية (المتوفى: 751هـ) , مبني على قواعد وضوابط عامة في معرفة الأحاديث الموضوعة مع التمثيل واسمه المنار المنيف في الصحيح والضعيف قال فيه الإمام ابن قيم الجوزية :سئلت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟, فقلت هذا سؤال عظيم القدر, وإنما يَعرف ذلك من تضلّع في معرفة السنن الصحيحة, واختلطت بدمه ولحمه, وصار له فيها ملكة واختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار, ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه, ويخبر عنه ويدعو إليه, ويحبه ويكرهه ويشرّعه للأمة, بحيث كأنّه مخالط للرسول صلى الله عليه و سلم كواحد من أصحابه الكرام, فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلى الله عليه و سلم وهديه وكلامه وأقواله وأفعاله وما يجوز أن يخبر عنه وما لا يجوز ما لا يعرف غيره, وهذا شأن كلّ متبع مع متبوعه, فإنّ للأخص به الحريص على تتبّع أقواله وأفعاله من العلم بها والتمييز بين ما يصحّ أن ينسب إليه وما لا يصح ما ليس لمن لا يكون كذلك, وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم, يعرفون من أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم وأساليبهم ومشاربهم ما لا يعرفه غيرهم والله أعلم"[1]

وهوكتاب يستفيد منه الباحث في اكتساب ملكة في معرفة الحديث الموضوع". وكل هذه الكتب مطبوعة.

الحديث المتروك

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو التهمة بالكذب . سُمي حديثه المتروك .

[1] المنار المنيف في الصحيح والضعيف, محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751هـ), المحقق: عبد الفتاح أبو غدة, مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب, ط: الأولى،1390هـ/1970م (44/1).

1- **تعريفه:**

– أمّا لغة فهو اسم مفعول من " الترك ",وتُسمي العرب البيضة بعد أن يخرج منها الفرخ "التريكة", أي متروكة لا فائدة منها[1].

–اصطلاحا : هو الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب .

2– أسباب اتهام الراوي بالكذب أحد أمور:

أ) أن لا يُروى ذلك الحديث إلا من جهته, فلا يوجد له أصل يتابعه, ولا يوجد في دواوين الإسلام.

ب) أن يكون مخالفا لما في الكتاب والسنة والإجماع أو للقواعد المعلومة المستنبطة من أصول الشريعة .

ج) – أن يعرف بالكذب في كلامه العادي، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي[2].

وقد نبّه على ذلك ابن حبان فقال:"وإني أمثل للاعتبار مثالا يستدرك به ما وراءه, وكأنّا جئنا إلى حماد بن سلمة فرأيناه روى خبرا عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم , لم نجد ذلك الخبر عند غيره من أصحاب أيوب, فالذي يلزمنا فيه التوقف عن جرحه, والاعتبار بما روى غيره من أقرانه, فيجب أن نبدأ فننظر هذا الخبر, هل رواه أصحاب حماد عنه؟ أو رجل واحد منهم وحده؟ فإن وجد أصحابه قد رووه علم أنّ هذا قد حدّث به حماد, وإن وجد ذلك من رواية ضعيف عنه ألزق ذلك بذلك الراوي دونه, فمتى صحّ أنّه روى عن أيوب ما لم يتابع عليه, يجب أن يتوقّف فيه, ولا يلزق به الوهن, بل ينظر هل روى أحد هذا الخبر من الثقات عن ابن سيرين غير أيوب, فإن وجد ذلك علم أنّ الخبر له أصل يرجع إليه, وإن لم يوجد ما وصفنا, نظر حينئذ هل روى أحد هذا الخبر عن أبي هريرة غير ابن سيرين من الثقات, فإن وجد ذلك علم أنّ الخبر له أصل, وإن لم يوجد ما قلنا, نظر هل روى أحد هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة, فإن وجد ذلك صحّ أنّ الخبر له أصل, ومتى عدم ذلك والخبر نفسه يخالف الأصول الثلاثة (أي عن

---

[1] انظر القاموس جـ 3 – ص 306

[2] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 1 / ص 179) ونزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر – (ج 1 / ص 22), وشرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر – (ج 1 / ص 453).

ابن سيرين, وعن أبي هريرة, وعن النبي صلى الله عليه وسلم نهيك تفرده عن أيوب), علم أن الخبر موضوع لا شك فيه, وأنّ ناقله الذي تفرّد به هو الذي وضعه"[1]. و مثاله: " حديث عمرو بن شمر الجعفي الكوفي الشيعي ،عن جابر عن أبي الطفيل عن علي وعمّار قالا: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر، ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق" وقد قال النسائي والدارقطني وغيرهما عن عمرو بن شمر:" متروك الحديث".

– **ومن ألقاب الحديث المرادفة للمتروك المطروح**, قال السخاوي:"يقع في كلامهم " **المطروح** " وهو غير الموضوع جزما، وقد أثبته الذهبي نوعا مستقلا، وعرّفه بأنّه ما نزل عن الضعيف وارتفع عن الموضوع، ومثّل له بحديث عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحسن عن علي، وبجويبر عن الضحاك عن ابن عباس. قال شيخنا: وهو المتروك في التحقيق، يعني الذي زاده في نخبته وتوضيحها، وعرّفه بالمتهم راويه بالكذب".[2]

– **رتبته** : شر الضعيف الموضوع، ويليه المتروك، ثم المنكر ثم المعلّل، ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المضطرب، كذا رتّبه الحافظ ابن حجر.

أشهر المصنفات فيه :

ويمكن أن نجعل من أشهر الكتب التي جمعت الأحاديث المتروكة هو :

كتاب العلل المتناهية في الاحاديث الواهية أي شديدو الضعف للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي التيمي القرشي رحمه الله (510 – 597 هـ) فإنه ذكر في كتابه الموضوعات أقسام الحديث الستة من حيث شدة الصحة والضعف, وجعل أشدها ضعفا الموضوع وهو السادس , ثمّ قال:" القسم الخامس: الشديد الضعف الكثير التزلزل، فهذا تتفاوت مراتبه عند العلماء فبعضهم يدنيه من الحسان ويزعم أنه ليس بقوي التزلزل، وبعضهم

---

[1] الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ) بترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739 هـ), حققه: شعيب الأرنؤوط, مؤسسة الرسالة، بيروت, الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م (155/1).

[2] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (88), فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي (335/1), تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي – (ج 1/ ص 295) , ميزان الاعتدال (.3 . ص 268).

يرى شدة تزلزله فيلحقه بالموضوعات.... فقد جمعت لكم جمهوره في كتابي المسمى " بالعلل المتناهية في الأحاديث الواهية " وقد جردت لك في ذلك الكتاب " الموضوعات " إلا أني لما رأيتها كثيرة ورأيت أقواما قد وضعوا نسخا وجعلوا الحديث الواحد أوراقا كثيرة تركت ذكر ما لا يخفى أنه موضوع، وربما كتبت بعض الحديث المطول ورفضت بعضه لتطويله وركاكة ألفاظه شحا على الزمان أن يذهب فيما ليس فيه كبير فائدة.

فهرس المصادر والمراجع

- "الكفاية في علم الرواية" للخطيب البغدادي تح: أبو عبدالله السورقي, إبراهيم حمدي المدني ط المكتبة العلمية –السعودية.سنن الدارمي لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، التميمي السمرقندي (ت: 255هـ) تحقيق: حسين سليم أسد الداراني, الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية, الطبعة: الأولى، 1412 هـ – 2000 م.
- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ), المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم, الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب, الطبعة: 1394هـ/ 1974 م.
- الإحكام في أصول الأحكام لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ),المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر, الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- أحوال الرجال للجوزجاني، أبو إسحاق (المتوفى: 259هـ), تحقيق: صبحي البدري السامرائي, الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت, سنة النشر: 1405.
- الأذكار النووي (المتوفى: 676هـ) تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط رحمه الله الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان
- الأربعون النووية, لأبي زكريا النووي (المتوفى: 676هـ)/ الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع، لبنان – بيروت/ط، 1430 هـ – 2009 م.
- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول للإمام الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ), المحقّق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق –كفر بطنا, الناشر: دار الكتاب العربي, الطبعة: الطبعة الأولى 1419هـ – 1999م.
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والإختصار. لابن عبد البر النمري القرطبي 368هـ – 463هـ, تحقيق: عبدالمعطي امين قلعجي.,الناشر: دار قتيبة – دمشق | دار الوعي – حلب,الطبعة: الأولى 1414هـ – 1993م.
- إظهار الحق لمحمد رحمت الله بن خليل الرحمن الكيرانوي العثماني الهندي الحنفي (ت: 1308هـ), تحقيق: الدكتور محمد أحمد محمد عبد القادر خليل ملكاوي ,الناشر : الرئاسة العامة لإدارات

البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد – السعودية, الطبعة : الأولى، 1410 هـ – 1989 م.

- إعلام الموقعين عن رب العالمين لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (المتوفى: 751 هـ) ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن –الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية–ط: الأولى، 1423 هـ.
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة لعبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: 1386هـ), الناشر: المطبعة السلفية/عالم الكتب – بيروت, سنة النشر: 1406 هـ / 1986 م.
- الباعث الحثيث شرح اختصار لابن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ), تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر, دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, الطبعة: الثانية.
- التّأصيل لأصول التّخريج وقواعد الجرح والتّعديل، للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد, دار العاصمة، الرياض، ط/ الأولى عام 1413هـ.
- تحرير علوم الحديث للجديع عبد الله بن يوسف الجديع, الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، 1424 هـ – 2003 م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) حققه:أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي, الناشر: دار طيبة .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ), تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , محمد عبد الكبير البكري, الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب, عام النشر: 1387 هـ (39/6), جامع بيان العلم وفضله ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ), دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي,الناشر: مؤسسة الريان – دار ابن حزم, الطبعة الأولى 1424 – 2003 هـ .
- التمييز للإمام مسلم (ص171) ، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. ط/ مكتبة الكوثر – المربع – السعودية, الطبعة: الثالثة، 1410.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري الهروي، (المتوفى: 370هـ), المحقق: محمد عوض مرعب,الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت, الطبعة: الأولى، 2001م.

- توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر بن صالح الجزائري، ثم الدمشقيّ (ت: 1338هـ), المحقق: عبد الفتاح أبو غدة, الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب, الطبعة: الأولى، 1416هـ – 1995م ".
- تيسير مصطلح الحديث لمحمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي, الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع, الطبعة: الطبعة العاشرة 1425هـ–2004م.
- جامع الترمذي– سنن الترمذي لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ), المحقق: بشار عواد معروف, الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت, سنة النشر: 1998.
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ), المحقق: شعيب الأرناؤوط – إبراهيم باجس, الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ط:7, 1422هـ – 2001م .
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ,المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر, الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، 1422هـ.
- جامع بيان العلم وفضله لا بن عبد البر (المتوفى: 463هـ), دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي, الناشر: مؤسسة الريان – دار ابن حزم, الطبعة الأولى 1424 – 2003 هـ .
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ), المحقق: د. محمود الطحان,الناشر: مكتبة المعارف – الرياض .
- الجامع لعلوم الإمام أحمد – أصول الفقه, لخالد الرباط، سيد عزت عيد [بمشاركة الباحثين بدار الفلاح], الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم – جمهورية مصر العربية, الطبعة: الأولى، 1430 هـ – 2009.
- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ), المحقق: محمد الصباغ, الناشر: دار العربية – بيروت.

- الرسالة للإمام الشافعي المحقق: أحمد شاكر, الناشر: مكتبه الحلبي، مصر,الطبعة: الأولى، 1358هـ/1940م.
- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم الجوزية: – تحقيق شعيب الأرنائوط وعبد القادر الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثامنة، سنة 1405هـ – 1985م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة لمحمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: 1420هـ), الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض,الطبعة: الأولى.
- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ), المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد, الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت (49/1).
- السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن لمحمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (المتوفى: 721هـ), المحقق: صلاح بن سالم المصراتي,الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة (ص154), منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر لعلى عبد الباسط مزيد, الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى : 748هـ), المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط, الناشر: مؤسسة الرسالة, الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985 م.
- شرح علل الحديث لابن رجب (شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي. المحقق همام سعيد, دار النشر:مكتبة الرشد,السعودية الطبعة: الثانية 1421هـ ، 2001م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ), تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار, الناشر: دار العلم للملايين – بيروت, الطبعة: الرابعة 1407 هـ – 1987 م.
- علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع لأبي ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني (المتوفى: 1427هـ) الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية الطبعة:الأولى، 1417هـ/1996م.

- فتح الباري لابن حجر, رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي ,دار المعرفة – بيروت، 1379, قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب, مع تعليقات عبد العزيز بن باز.
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ), المحقق: علي حسين علي, الناشر: مكتبة السنة – مصر, الطبعة: الأولى.
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للشيخ القاسمي (المتوفى: 1332هـ), الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان (ص 65), منهج النقد في علوم الحديث للشيخ نور الدين عتر, الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية, الطبعة: الثالثة، 1401 هـ –1981 م.
- القول البديعُ في الصَّلاةِ عَلَى الحَبِيبِ الشَّفِيعِ لشمس الدين السخاوي (المتوفى: 902هـ), دار الريان للتراث.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس لإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (المتوفى: 1162هـ), الناشر: المكتبة العصرية, تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي, الطبعة: الأولى، 1420هـ – 2000م.
- لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ), الناشر: دار ابن حزم للطبتعة والنشر, الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م
- المجروحين من المحدثين لابن حبان, المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي, الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض– المملكة العربية السعودية, الطبعة: الأولي، 1420 هـ – 2000 م .
- مجموع الفتاوى لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ), المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم, الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية, عام النشر: 1416هـ/1995م.
- مختار الصحاح لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ), المحقق: يوسف الشيخ محمد, الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا, الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م.

- المدخل إلى الإكليل المدخل إلى كتاب الإكليل لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ), المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد, الناشر: دار الدعوة – الإسكندرية .
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ), المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي, الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ), الناشر: المكتبة العلمية – بيروت (669/2).
- مصنف ابن أبي شيبة في الاحاديث والاثار للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ابراهيم بن عثمان ابن أبي بسكر بن أبي شيبة الكوفي العبسي المتوفي سنة 235 هـ, ضبطه وعلق عليه الاستاذ سعيد اللحام الاشراف الفني والمراجعة والتصحيح: مكتب الدراسات, والبحوث في دار الفكر.
- معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ), المحقق: عبد السلام محمد هارون, الناشر: دار الفكر: 1399هـ – 1979م.
- معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح]. لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: 643هـ), المحقق: نور الدين, ط/دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت.
- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806هـ), الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، 1426 هـ – 2005 م .
- مقدمة المعلمي لكتاب الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند, دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م.

- المنار المنيف في الصحيح والضعيف, محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت 751هـ), المحقق: عبد الفتاح أبو غدة, مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب, ط: الأولى،1390هـ/1970م
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ), الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت,الطبعة: الثانية، 139.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث لشمس الدين الذهبي (المتوفى: 748هـ), ت: عبد الفتاح أبو غُدّة, الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب, الطبعة: الثانية، 1412 هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى:748هـ), تحقيق: علي محمد البجاوي, الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن العسقلاني (المتوفى: 852هـ), المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي, الناشر: مطبعة سفير بالرياض, الطبعة: الأولى، 1422هـ.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ), حققه نور الدين عتر, مطبعة الصباح، دمشق, الطبعة: الثالثة، 1421 هـ.
- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي لجمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: 762هـ) المحقق: محمد عوامة, الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية, الطبعة: الأولى، 1418هـ/1997م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ), المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي, الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: 794هـ), المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج, الناشر: أضواء السلف – الرياض, الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م.

فهرس الموضوعات

مدخل إلى تاريخ تدوين السنة النبوية..... ص-2

أهمية السنة وحجيتها ص8

تعريف علم المصطلح:.....ص10

مصادر قواعد علوم الحديث.....ص11

أشهر المصنفات في علم المصطلح.....ص 15

تعريفـات لبعض المصطلحات الحديثية.....ص18

طرق نقل ووصول الأحاديث عبر الأجيال.....19

الخبر المتواتر.....19

الخبر الآحاد.....21

الحديث المشهور.....22

الحديث العزيز 23

الحديث الغريب.....24

الحديث القدسي.....27

الحديث المرفوع: 28

الحديث الموقوف.....29

الحديث المقطوع.....31

الحديث الصحيح.....34

أوّل مصنّف في الصحيح المجرّد.....35

الكتب التي شرطت الصحة 36

المستخرجات على الصحيحين.....38
حكم المعلقات في الصحيحين 39
شرط الشيخين.....40
الحديث– الحسن لذاته 41
مراتب الحسن.....43
الحديث الحسن لغيره 45
فائدة تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف.....48
الحديث المحكم والمختلف 53
أهمية علم المختلف.....54
ناسخ الحديث ومنسوخه:.....57
الحديث الضعيف.....61
حكم رواية الحديث الضعيف.....62
حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال 65
الحديث المعلق 73
الحديث المرسل.....74
الحديث المعضل 78
الحديث المنقطع.....79
– الحديث المدلّس.....80
–المرسل الخفي.....85
المعنعن والمؤنن.....85
الحديث الموضوع.....92
الحديث المتروك.....100